آلية رسم السياسات الإقتصادية للحكومات المحلية

(مفاهيم - مداخل - تطبيقات)

الأستاذ المساعد الدكتور
عماد محمد العاني
قسم الإقتصاد - كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة بغداد

المدرس الجامعي
محمد معتوق عبود
أمين عام جمعية الاقتصاديين العراقيين
كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد






مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع


مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع



آلية رسم

السياسات الإقتصادية

للحكومات المحلية

(مفاهيم – مداخل – تطبيقات)

آلية رسم

السياسات الإقتصادية

للحكومات المحلية

(مفاهيم - مداخل - تطبيقات)

تاليف

الأستاذ المساعد الدكتور
عماد محمد العاني
قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة بغداد

المدرس الجامعي
محمد معتوق عبود
أمين عام جمعية الاقتصاديين العراقيين
كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد

الطبعة الأولى
2015م-1436هـ

مكتبة المجتمع العربي
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/5/2431)

338.48

العاني، عماد محمد

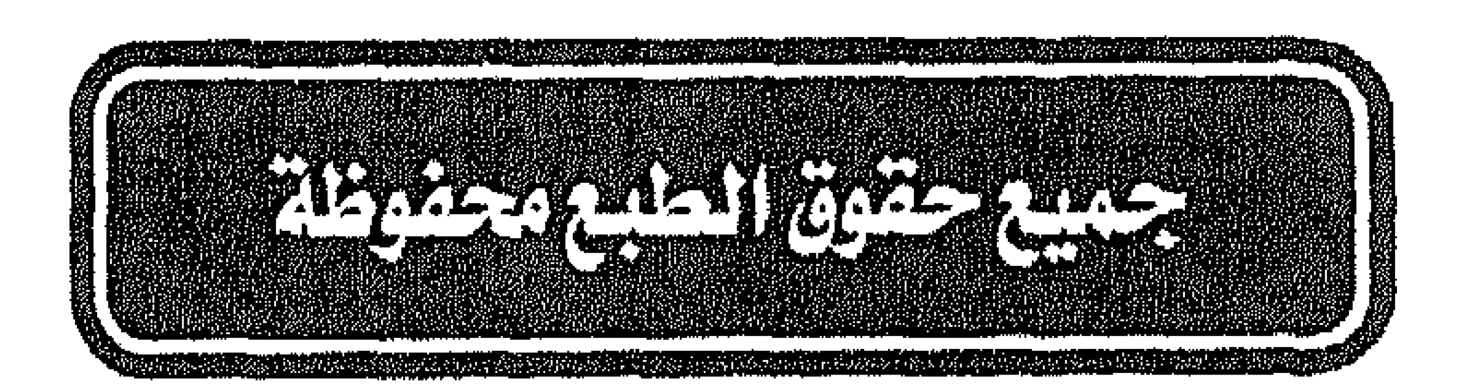
آلية رسم السياسات الإقتصادية للحكومات المحلية/ عماد محمد العاني، محمد معتوق عبود.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014

(   ) ص

ر.أ. : 2014/5/2431

الواصفات: /الإقتصاد//الحكومة//الحكومة المحلية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



الطبعة العربية الأولى

2015م–1436هـ



الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 96264646208+ فاكس: 96264646470+

الأردن – عمان – مرج الحمام – شارع الكنيسة – مقابل كلية القدس

هاتف: 96265713906+ فاكس: 96265713907+

جوال: 797896091 – 00962

info@al-esar.com – www.al-esar.com





عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة – مجمع سمارة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Info@ muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@yahoo.com



ISBN 978-9957-83-452-4 (ردمك)

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل السادس

الفصل السابع

المقدمة

منحت قانون الادارات المحلية السلطات المحلية صلاحية التنمية للشؤون المحلية في حدود المساحات التي حددتها تلك القوانين. ولكن الملاحظ، من خلال المؤتمرات التي تم عقدها من قبل الادارات المحلية، والندوات التي عقدتها الجامعات ومن خلال المقابلة الشخصية للمسؤولين في الحكومات المحلية، ان المسؤولين عن التنمية الاقتصادية المحليه يعانون من عرقلة عملهم وفق الصلاحيات التي منحت لهم وفق القانون ان هناك تدخل من قبل الحكومة المركزية في شؤون التنمية المحلية، فضلا عن قيامها في وضع الخطط للتنمية المحلية والتي هي من مسؤولية اللجنة الاقتصادية في الحكومة المحلية.

ان هذه المشكلة تبين عدم معرفة الحكومتين المركزية والمحلية لدورهما في مجال التنمية المحليه مما ادى الى تنازعهما حول تفسير فقرات قانون الادارة المحلية التي تخص التنمية المحليه، ان نتيجة هذا التنازع ادى الى تأخير التنمية المحلية وبالذات التنمية الاقتصادية وتعويق عملياتها.

وهذا هو السبب الحقيقي الذي دفع الباحثان للتصدي الى تاليف هذا الكتاب بعنوان الية رسم السياسة الاقتصادية للحكومات المحلية، اذ يهدف هذا الكتاب الى التعرف على المشاكل التي تواجه التخطيط للتنمية المحليه ومعوقات التنفيذ واعطاء الحلول لها سيما ان هذه المشاكل والمعوقات لا تواجه حكومة محلية واحدة بل تواجه كل الحكومات المحلية سواء في الدول المتقدمة او في الدول الناميه على حد سواء.

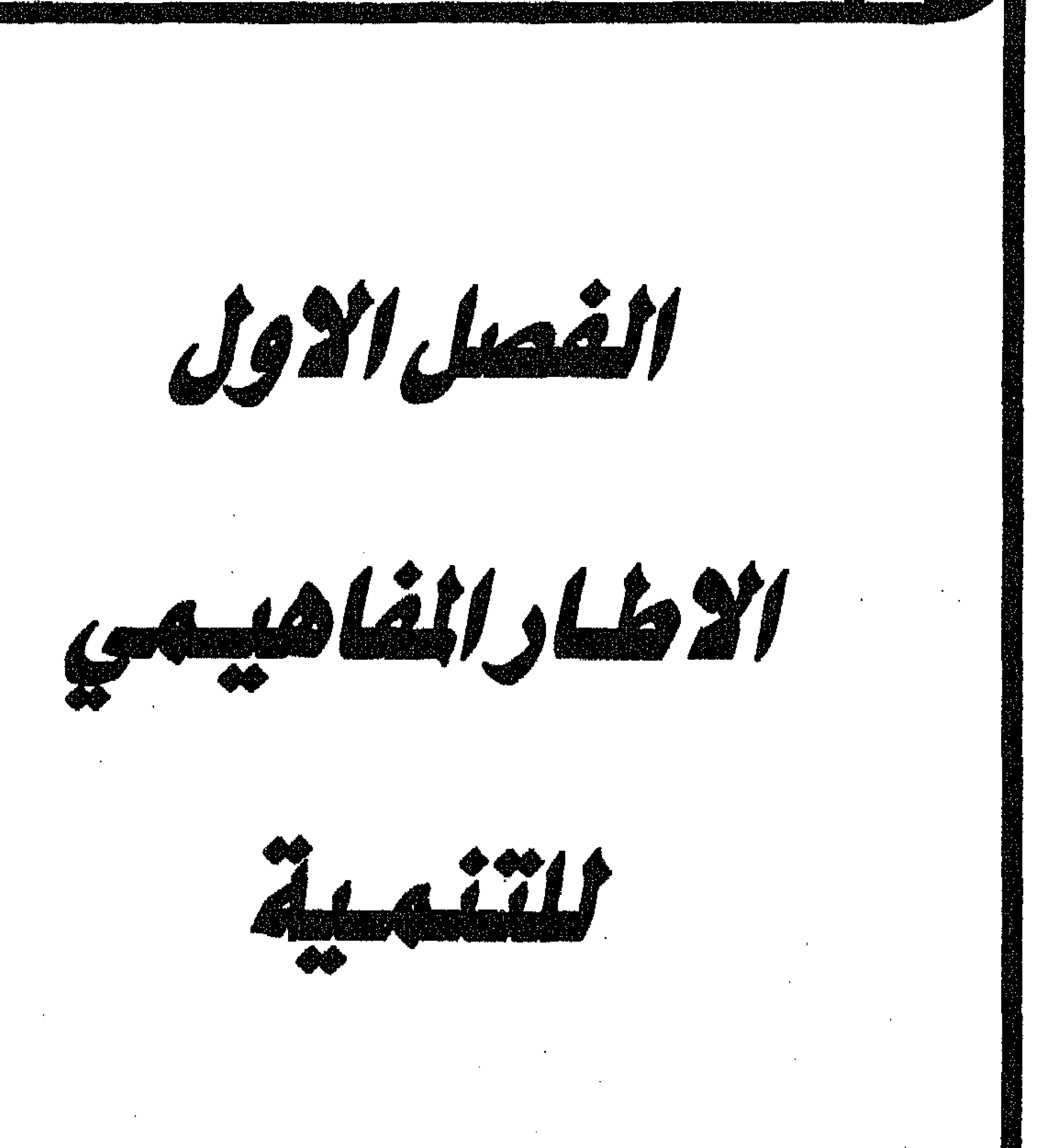
ان اهمية هذا الكتاب تتجلى بوجود مشاركة كل من السلطة المركزية والسلطة المحلية وبصورة تكاملية وفي حدود كل منهما في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية، ولغرض.

فضلا عن ان الهدف الحقيقي من تاليف هذا الكتاب هو كيفية تمكين المسؤولين في الحكومات المحلية من التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية وفق مدخل التخطيط الاستراتيجي الذي يقارن نقاط القوى والضعف للبيئة الداخلية للحكومات المحلية، فضلا عن تشخيص الفرص والتهديدات التي توفرها البيئة الخارجية، وبالتالي استغلال الفرص وتجنب التهديدات وذلك عبر تشخيص مشاكل التخطيط للتنمية المحلية وتقديم التوصيات لحلها استخدم .

وكان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان هو عدم وضوح ادوار كل من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في مجال التخطيط للتنمية المحليه، كما ان هناك نقص في الكفاءات البشرية المتعلقة بالتخطيط للتنمية المحليه وعدم تنمية الوحدات المحلية بصورة متوازنة (المحافظات ، الاقضية، النواحي، القرى)، فضلا عن عدم كفاية التخصيصات المالية مما يعرقل جهود التخطيط للتنمية المحلية .

وفي ضوء ذلك قدم الباحثان عدد من التوصيات لحل مشاكل التنمية الاقتصادية في الحكومات المحلية، منها توضيح فقرات قانون المحافظات المتعلقة بالتخطيط للتنمية المحليه لكي تعرف الحكومتان المركزية والمحلية دورهما في مجال التنمية المحليه، فضلا عن زيادة التخصيصات المالية للحكومة المحلية وايجاد التوازن في التنمية للوحدات الادارية بصورة متوازنة .

عليه تم تقسيم الدليل الى سته فصول، الفصل الاول تناول التعريف بالتنمية، وتناول الفصل الثاني التعريف بالتنمية الاقتصادية المحلية، والفصل الثالث مظاهر التخلف الاقتصادية للحكومات المحلية، والفصل الرابع استيراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، و الفصل الخامس منهجية (اليسة) التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصاديه في الحكومات المحلية، الفصل السادس الية وضع استرتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي منسجمة مع الامكانيات والمتطلبات وتحقيق الاهداف، واخير الفصل السابع: الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.


الفصل الاول
الاطار المفاهيمي
للتنمية

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للتنمية

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلّف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية المعاصرة ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف في ميدان التنمية وكانت قضايا ومشكلات التخلّف السياسي خاصة في الدول النامية من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم الاقتصاد والاجتماع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير الاقتصادي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية الاقتصادية كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية وكتخصص جديد في ميدان العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

ومنه يمكن التساؤل عن ماهية التنمية ومدى علاقتها بالمجالات التقليدية لمفهوم التنمية وأهمها التنمية الإقتصادية؟

مفهوم التنمية:

إن التنمية هي ظاهرة قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم تقليدي وآخر حديث وهما كالآتي:

المفهوم التقليدي للتنمية:

ظهر المفهوم التقليدي للتنمية مع ظهور مصطلح العالم الثالث وهي الدول المتخلفة من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، اذ ظهرت مشكلة التخلّف وتدنّي مستويات المعيشة في هذه المناطق، بينما الدول الأوروبية الصناعية كانت تعيش الرخاء والتقدم، اذ قفزت إلى مستويات هائلة من التطور والنمو. وبالتالي تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات في الدول المتقدمة. ومنه أصبح مستوى الدخل الفردي مؤشرا على مستوى التنمية، ومدلول نمو دخل الفرد مؤشرا لمدى التطور في طريق التنمية وبالتالي أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يساوي التنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفروقات بين الأفراد والجماعات. عليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية عدّة انتقادات ممّا أدى إلى ظهور مفهوم حديث وجديد لهذا المصطلح.

المفهوم الحديث للتنمية:

لقد أدى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في سبعينيات القرن العشرين، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين، كل هذه العوامل ادت إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح، اذ أثيرت أسئلة عديدة مثل: تنمية ماذا؟ ولمن؟ ومنه تعالت أصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى، فضلا عن الأهداف الاقتصادية، وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية.

تعريف التنمية:

أثار تعريف التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو" بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما ياتي:

1. التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".
2. يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخل إرادي مقصود من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغيير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.
3. كما عرفت أيضا" بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، لها مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان".

وهناك نظرتان لمفهوم التنمية:

النظرة الأولى:

تعتمد على التنمية هي: "عملية" التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددّة، وهي تسير في اتجاه واحد.

النظرة الثانية:

فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم "الإرادة" بالنسبة للمجتمع.

ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية Process وليس كأداة أو حالة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغيير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل".

وعليه يمكن إستنتاج أهم خصائص التنمية، وكما هو الآتي:

1. التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
2. التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
3. التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

4. التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغايات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.
5. التنمية اجراء تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
6. بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.
7. تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
8. زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد .
9. تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
10. الإطار الإجتماعي – السياسي: يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

اهمية التنمية الاقتصادية للحكومات المحلية:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي.
4. تقليل الفوارق الأجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
5. تحسين وضع ميزان المدفوعات.
6. تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.

اهداف التنمية:

إن أهداف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، والصحي، وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع المحلي لاستغل الموارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير .

كما تسعى التنمية المحلية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية له خاصة ومجتمعه عامة. وقد تعددت آراء الباحثين الاجتماعيين في تحديد أهداف التنمية المحلية.

اذ يرى البعض أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشاريع التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة.

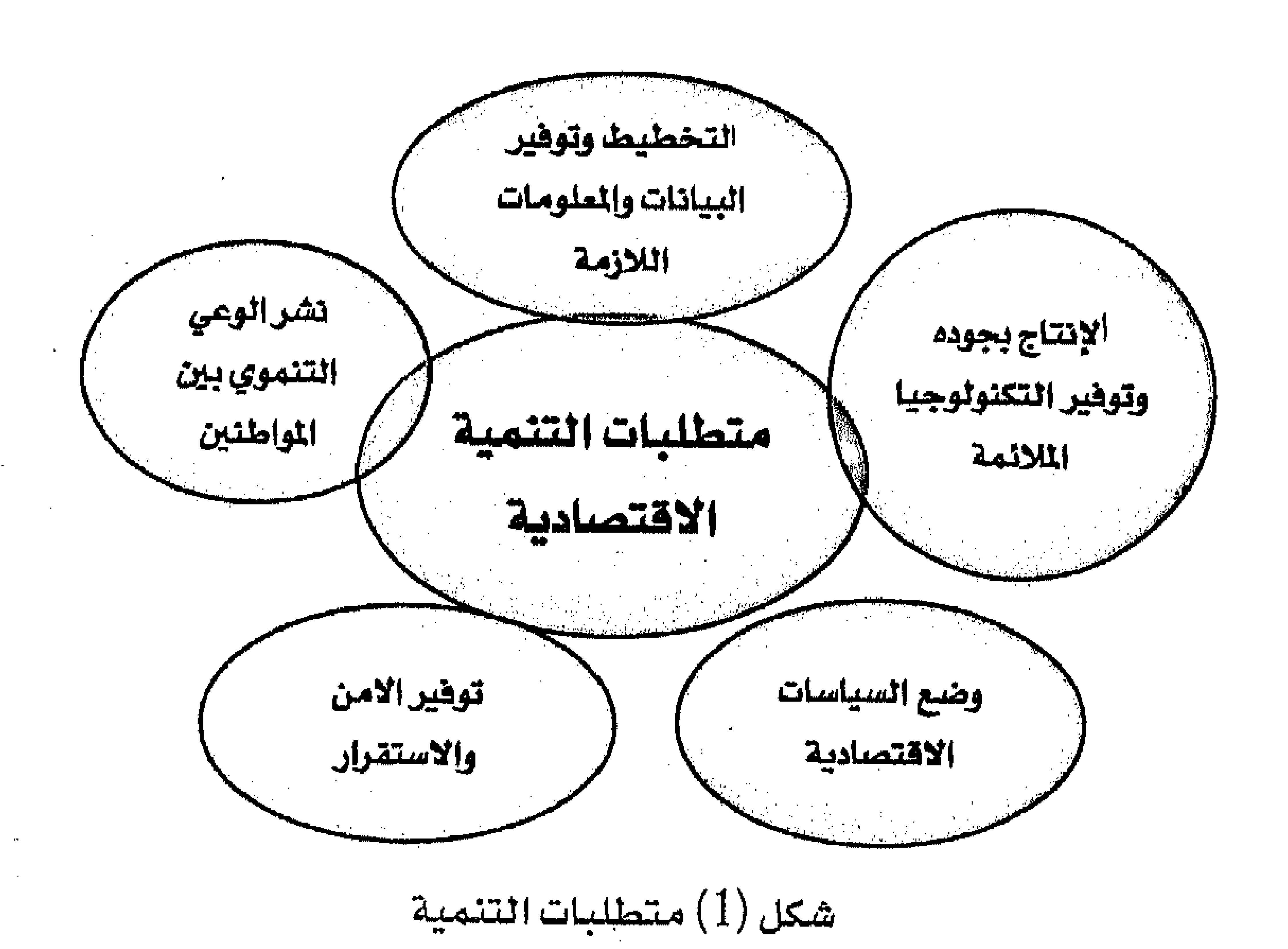
ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وعلى أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادي الهدف النهائي للتنمية.

وكذلك يرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الآراء مع اختلافها مع آراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات،

وكـذلك الاهتمـام بتحقيـق التكامـل بـين الجوانـب الاجتماعيـة، الاقتصـادية، والثقافية الصحيحة للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية، مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا إلى البحث عما يمكن عمله لتحسن ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم مع التأكيد على التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجيتها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية، سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها .

متطلبات التنمية:

هناك مجموعة من الاهداف تسعى الحكومات المحلية الى تحقيقها عبر تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية كان من اهمها، وحسب ورودها بالشكل الاتي:



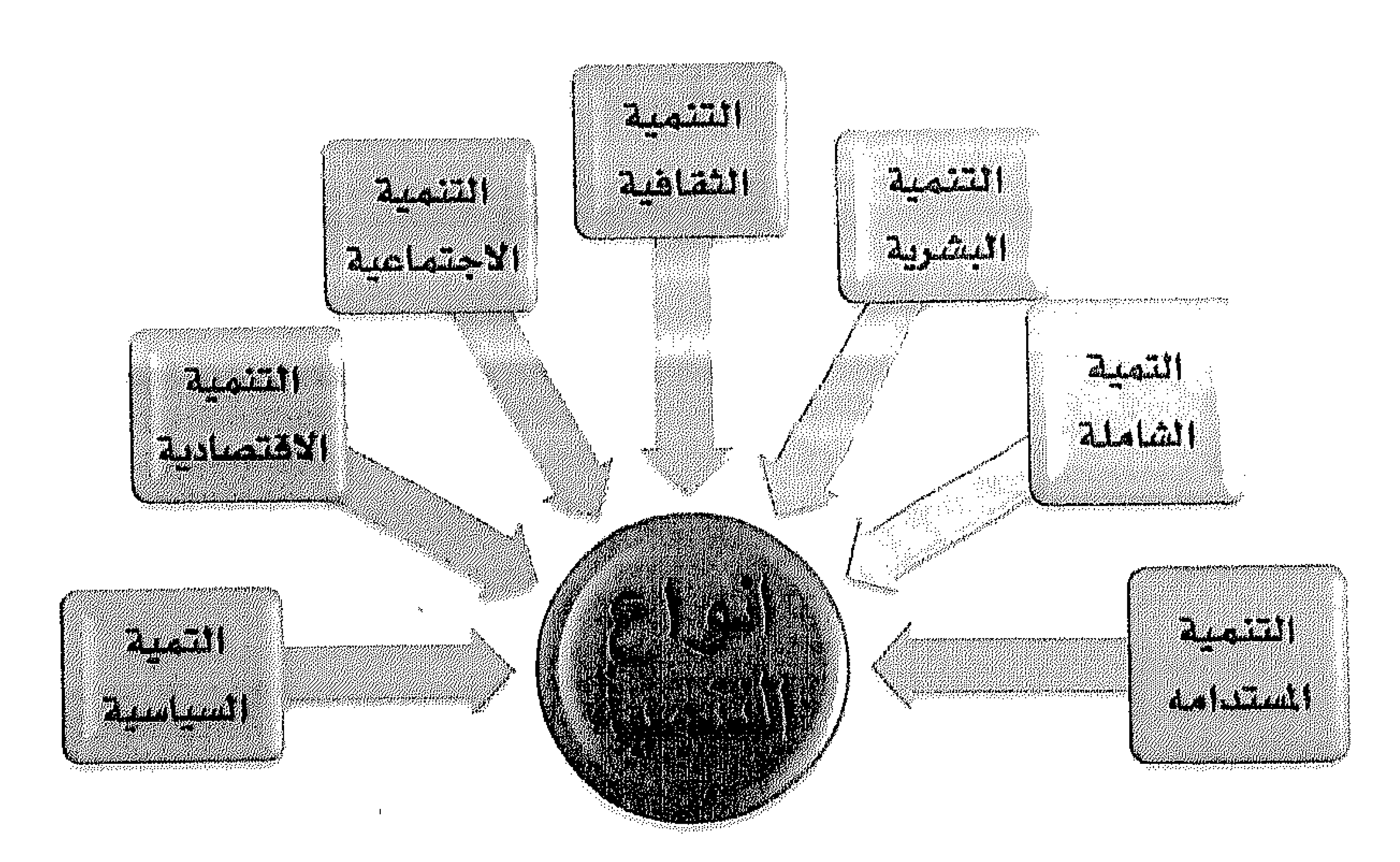
شكل (1) متطلبات التنمية

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
2. الإنتاج بجوده وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
3. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
4. توفير الأمن والاستقرار اللازمَين.
5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين المحليين.

يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية هي تحقيق العدالة الاجتماعية ، وفي حال عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية. وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بأشراك المجتمع في قرارات التنمية بهدف زيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.

أنواع التنمية:

هناك انواع متعددة ومتنوعة وذات اتجاهات متغير للتنمية، كان من أهمها، وموضح في الشكل الاتي:



شكل (2) أنواع التنمية

1. التنمية السياسية:

وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية، وهي تمثل الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ تساهم في تحقيق التغيير الحكومي، وتعمل بناء الدولة القومية، وتحقيق المشاركة من خلال تركيزها على نشر الديمقراطية.

ترتكز التنمية السياسية على مجموعة من الأسس اهمها:

1. نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة من خلال عملية التنشئة السياسية مع ضرورة مراعاة التقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير.
2. تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، وبالتالي تحقيق الديمقراطية.
3. عدم النظر إلى الدولة من زاوية المصالح الشخصية ومدى قدرة الأفراد على الاستفادة منها، من دون أن يقوم الفرد بتحمل مسؤولياته الكاملة اتجاه دولته.
4. إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري، وتحقيق الاتصال بين الجماهير.
5. وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها، أي مجتمع من دون إدعاء طرف امتلاكه الحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر.
6. قيام أحزاب وطنية قوية، لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدا عن التحزب الأعمى، واحتكار الوطنية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال المؤسسات الدستورية.
7. تفعيل دور المجتمع المدني بإنشاء مجموعة من المنظمات النقابية وحقوق الإنسان وغيرها.
8. الإلحاق الحضاري.

ومنه فإنه لتحقيق التنمية السياسية يتطلب مراعاة الحريات الفردية والعامة، واحترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها عن طريق سن قوانين تنظيمية عادلة على كل الأصعدة. كما تتطلب أن تستفد مختلف العمليات التي يقوم بها النظام إلى العقلانية والتخطيط الدقيق، وأن تكون هناك قنوات اتصال بين النظام أو النخبة الحاكمة والشعب لكي تكون الرسائل بينهما واضحة.

2. التنمية الإقتصادية:

هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية .

وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها : نظرية شومبتر ونظرية روستو ونظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن من طرف المفكر "روزنشيتين".

3. التنمية الإجتماعية:

ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من لاري نيلسون Nilson.L وفارنررامسي Ramcay Verner " التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة

الفصل الثاني

التعريف بالتنمية الاقتصادية المحلية

الفصل الثاني

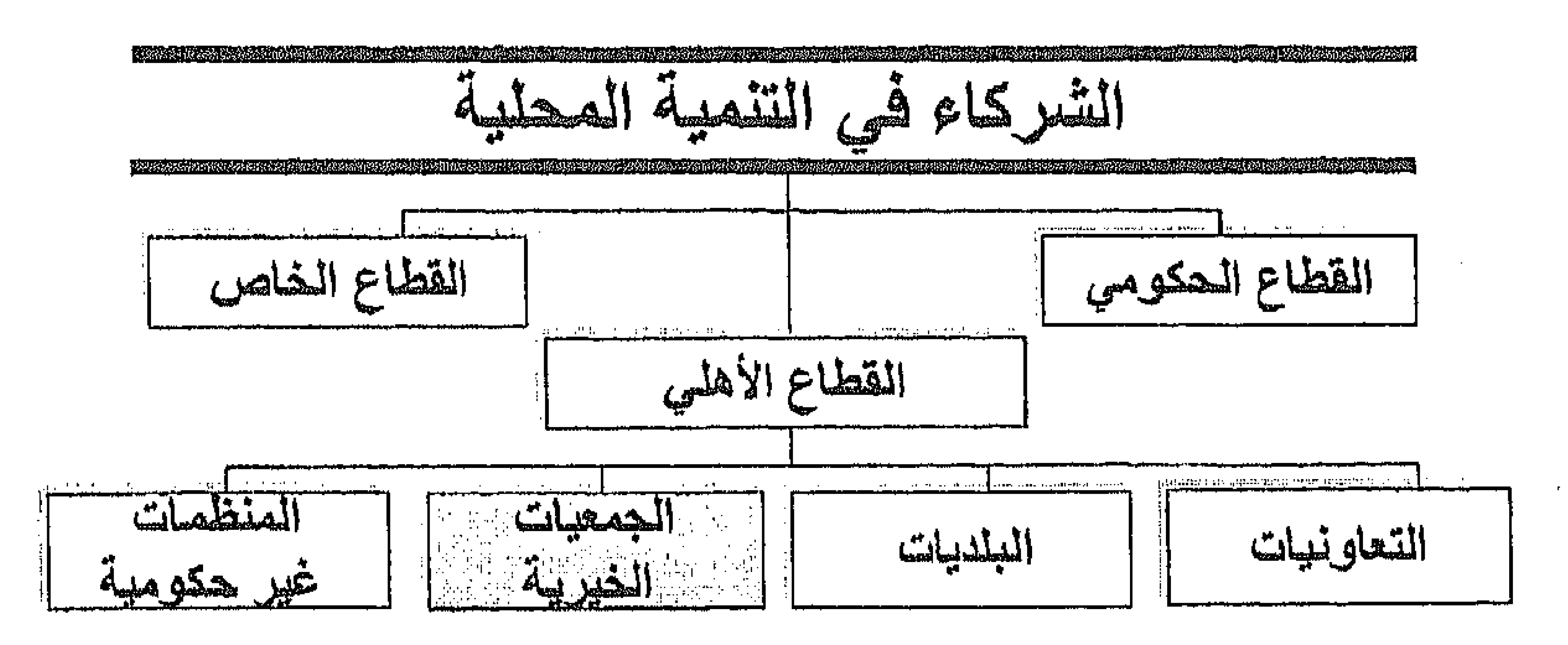
التعريف بالتنمية الاقتصادية المحلية

ان عملية التنمية الاقتصادية المحلية هي جزء اساسي من عملية التنمية الشاملة على المستوى الكلي يعني على مستوى الدولة الواحدة، وهي العملية الناتجة عن اشتراك الجمهور المحلي في وحدة ادارية معينة (محافظة) والوحدات المحلية التابعة لها من كل القطاعات يعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.

إن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تشجع على قيام المعنيون بالأمر على تأسيس شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية لما يواجهونه من تحديات اقتصادية عامة.

اي ان تنمية الإقتصاد المحلى منهج تشاركى يجمع المجتمع المحلى لإثارة الأنشطة الإقتصادية بهدف خلق إقتصاد قادر على الإستدامة فى ظروف متغيرة، ويعتبر أداة لخلق فرص عمل مناسبة ويحسن من مستوى المعيشة للجميع خاصة الفقراء والمهمشين.

كما هو معروف تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عبارة عن عملية يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص لخلق ظروف أفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حسن لجميع افراد المجتمع المحلي. ولقد بدأت اولى ممارسات لعملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات من القرن المنصرم، حيث أدركت الحكومات مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في مابين السلطات المركزية مما يعني ان اقتصاديات المجتمعات المحلية تعرضت قاعدته الوظيفية الى خطر الانكماش، وبالتالي من خلال الكشف عن قاعدتها الاقتصادية تم الوصول الي فهم حول المعوقات التي تواجه النمو وزيادة الاستثمار وتم وضع تخطيط استراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار وبالتالي تحقيق نمو لقاعدتها الاقتصادية والوظيفية.

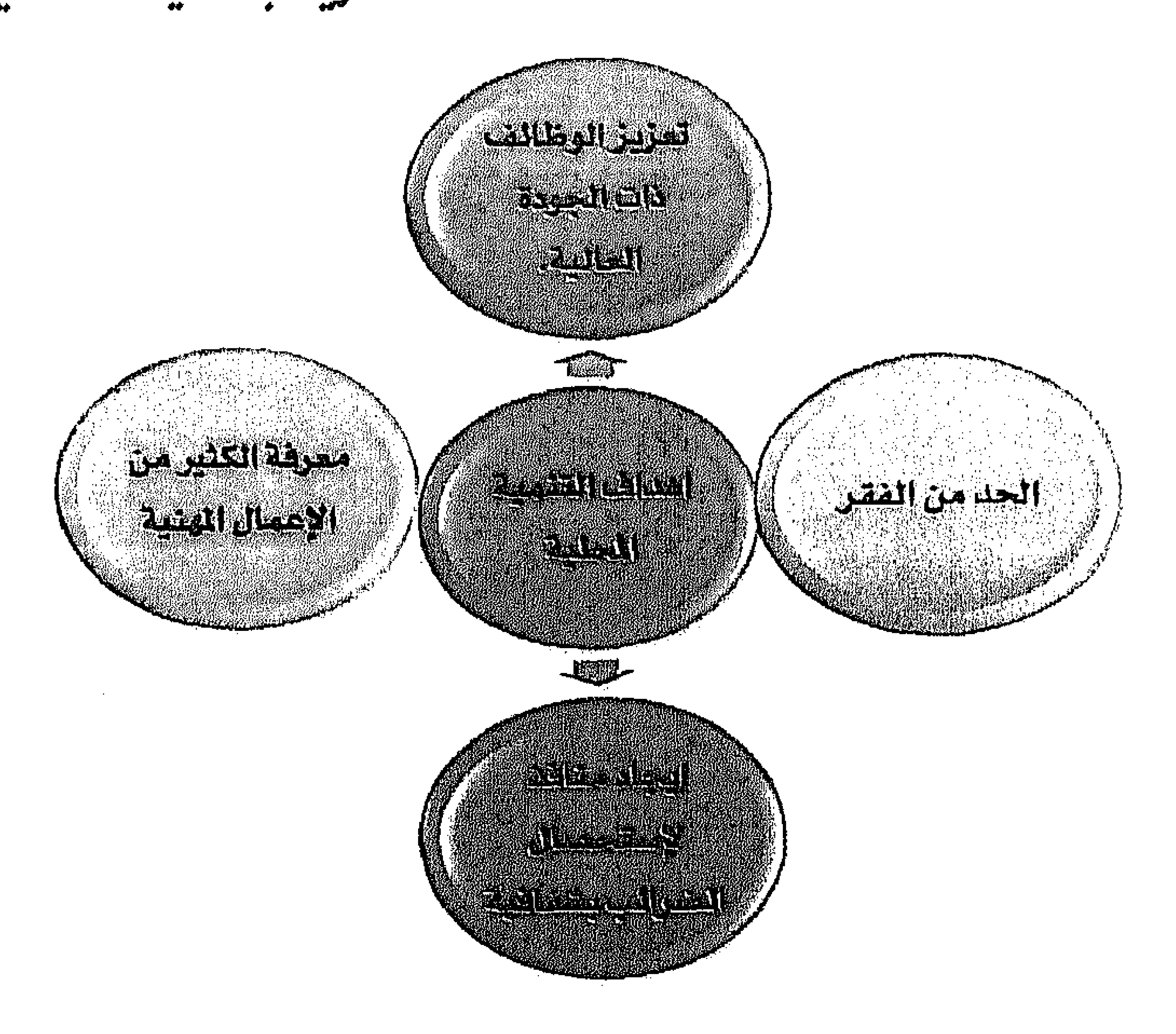


شكل (3) المساهمون في بناء تنمية اقتصادية محلية

اذن ان التنمية الاقتصادية المحليه هي جهد تشاركي موجه لحشد جهود المجتمع المحلي بكافة فعالياته، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم". يعني العمل مباشرة على بناء قوة اقتصادية لمنطقة ما محلية بغية تحسين مستقبلها الاقتصادية وتحسين مستوى نوعية سكانها من خلال وضع الاولويات للاقتصاد المحلي شريطة أن تكون هذه المجتمعات قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة اضافة الى كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد فيها المنافسة.

اهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية الاقتصادية المحلية (LED)Local Economic Development على تقوية ودعم المشاركين المحليون على الاستفادة بفاعلية من قطاع الإعمال المحلي ورأس المال ومصادر التمويل المحلية المتاحة والكامنة لتحقيق أهداف وأولويات محلية تتعلق بالأساس على تحقيق مجموعة من الاهداف، كان من اهمها موضحه بالشكل الاتي :



شكل (4) اهداف التنمية المحلية

1. تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
2. الحد من الفقر.
3. إيجاد منافذ لإستحصال الضرائب المحلية بشفافية وليس كما هو واقع حاليا من إفراط لاستخدام المظاهر العامة في تقييد السجل الضريبي والذي أدى بكثير من مفاصل هذا القطاع إلى الفساد المالي والإثراء على حساب أية تنمية محلية حقيقية.
4. ثم إن التنمية الاقتصادية المحلية وممارسوها من المحليين بمختلف توجهاتهم ستمكنهم من معرفة الكثير من الإعمال المهنية والتأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.

كما أن التنمية المحلية تمثل إستراتيجية عملية وليست وصفية تتضمن الكثير من الأمور والتي منها، وكما مصورة بالشكل الاتي:



شكل (5) إستراتيجية عملية التنمية المحلية

أ. أنها تسعى إلى تحقيق القيم المحلية وإثارتها بشكل يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة كالفقر والحاجات الأساسية والوظائف المحلية.

ب. الدوافع الاقتصادية والمتمثلة برفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي عبر تدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي والتعاون المحلي وزيادة الروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية سواء أكانت الأساسية منها أو الساندة.

ج. إحداث التنمية ونقصد هنا بالتنمية هي التغيير الهيكلي لنوعية الحياة .

د. إن كل ما تقدم يشير بوضوح إلى إن التنمية الاقتصادية المحلية لا تهدف إلى علاج سريع أو توليد قائمة مفصلة من الأمنيات وإنما يتطلب الأمر الفهم الواقعي لما تقوم به أية منطقة محلية وما يمكن إن تقدمه أو تفعله مناطق الخلل والضعف والحاجة والتهديدات والفرص الخارجية المتاحة علاوة على احتياجاتها المحلية.

إن التطور الاقتصادي المحلي يهدف إلى معرفة التسهيلات الاقتصادية الإقليمية والتي تتضمن المزايا التنافسية والفرص المتاحة للتعاون ويعتمد نجاح التنمية الاقتصادية المحلية على وجود بيئة عمل " تعمل فيها الأسواق بكفاءة واتساق وذلك بإطار محلي " ففي معظم المناطق المحلية وخاصة في الدول النامية وحتى التي تجتاز مرحلة انتقالية ، نجد إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد إن تتلقى الدعم الكافي والمؤثر لسبيل اخذ دورها الريادي كمركز للنمو ليس أنيا فحسب وإنما بشكل مستدام وذلك من خلال خلق وتكوين عدة حلقات إنتاجية أخرى تعمل وتساعد على إحداث زخم عالي من الترابط الاقتصادي مع جملة المشاريع أو الأنشطة الأخرى وإن كانت على المدى القصير.

وهنا يمكننا القول بان التركيز على مشروع ما يركز على قضية خطيرة يمكن إن يمهد الطريق للنجاح نحو إحداث تغييرات على المدى البعيد حيث أنها تأخذ وقتا أطول للتأقلم والتكيف لتغيير الظرف المحلية والمزاج العام وبناء القدرات للقيام بتنظيم عمليات الشراكة ودعم المشاركين فيها خصوصا الفقراء منهم.

إن التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها قطاعي العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، جماعيا على خلق الظروف الأفضل لتحقيق تنمية اقتصادي ومستوى حياة افضل للوحدة المحلية (المحافظة).

الاسباب الدافعه لتحقيق التنمية الاقتصادية محلية:

بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى الحاجة الماسة للمال الكبير بشكل سريع دون الحاجة او الاعتماد بشكل كلي على الحكومة المركزية في عملية التمويل . وهذا يتطلب من الحكومات المحلية التعجيل بتنمية اقتصادها المحلي، وبالتالي بناء قاعدتها الاقتصادية، عبر فهم معوقات النمو وزيادة الاستثمار، وذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعاتالمحلية بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار. كل هذه الاسباب ادت الى سعي الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية الصحيح لموارده المحلية.

التطور التاريخي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية:

قبل القيام بعملية التنمية الاقتصادية المحلية، لا بد من النظر في كيف تطورت هذه العملية . وتشير التطورات التي أدت إلى عملية التنمية الاقتصادية المحلية إلى وجود عدد من الطرق التي مكن بها "إنجاز" عملية تنمية اقتصادية محلية . وهذه لها أهميتها جدا من أجل تفادي ارتكاب الأخطاء التي كانت ترتكب في الماضي.

اولا :

عمليـة رسـم السياسـة الاقتصـادية المحليـة مـن عقـد السـبعينات إلى عقـد الثمانينيات، يوضح هذا الجدول مجالات التركيـز وأدوات التنفيـذ في بنـاء التنميـة الاقتصـادية المحلية مـن عقـد السـبعينات إلى عقـد الثمانينيـات، ويـتم تنفيـذ ذلـك حصرا من قبل القطاع الخاص ، كما هو في الجدول الاتي.

جـدول عمليـة رسـم السياسـة الاقتصـادية المحليـة مـن عقـد السـبعينات إلى عقـد الثمانينيات.

ت	التركيز على		ادوات التنفيذ
1	استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية.	1	إعطاء منح سخية، وحوافز ضريبية وقروض مدعومة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية.
2	جذب استثمارات أجنبية مباشرة	2	استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية
3	القيام باستثمارات في البنية التحتية المادية.	3	خفض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب عبر استخدام عمالة رخيصة.
	ملاحظة: كان تنفيذ ذلك حصرا من قبل القطاع الخاص		

ثانيا:

عملية رسم السياسة الاقتصادية المحلية من عقد الثمانينيات إلى وسط عقد التسعينيات

يوضح هذا الجدول مجالات التركيز وأدوات التنفيذ في بناء التنمية الاقتصادية المحلية من عقد الثمانينيات إلى عقد التسعينيات، ويتم تنفيذ ذلك حصرا من قبل القطاع العام، كما هو اتي :

جدول عملية رسم السياسة الاقتصادية المحلية من عقد الثمانينيات إلى وسط عقد التسعينيات

ت	التركيز على	ت	ادوات التنفيذ
1	المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها.	1	توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة.
2	استمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي من مناطق جغرافية معينة.	2 أ ب ج	إيجاد "حاضنات/"أماكن عمل لإقامة نشاطات الاعمال ويتم ذلك عبر تقديم مشورة وتدريب لمشروعات خاصة صغيرة إلى متوسطة الحجم. تقديم دعم فني. دعم مشروعات نشاطات الأعمال البادئة.
		3	استثمارات في كل من البنية التحتية المادة "الصلبة" والبنية التحتية المرنة على حد سواء.
	ملاحظه: ان يتم ذلك حصرا من قبل القطاع العام		

ثالثا: عملية رسم السياسة الاقتصادية المحلية من عقد الالفية الثالثة ولحد الآن

يوضح هذا الجدول مجالات التركيز وأدوات التنفيذ في بناء التنمية الاقتصادية المحلية من عقد الالفية الثالثة ولحد الآن، ويتم تنفيذ ذلك غالبا من قبل القطاع العام، كما هو اتي :

جدول: عملية رسم السياسة الاقتصادية المحلية من عقد الالفية الثالثة ولحد الآن

التركيز على	ادوات التنفيذ
العمل على تكوين بيئات اعمال صالحة لممارسة الانشطة الاقتصادية .	وضع استراتيجية شمولية لتوفير بيئية محلية مناسبه لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو .
إقامة استثمارات "مرنة مثلا، تطوير الموارد البشرية، ترشيد التنظيم.	وضع شبكات وتعاون عابرين للمجتمع المحلي
اقامة شراكة حقيقية القطاع بين الخاص والقطاع العام.	تسهيل التكتلات العنقودية من نشاطات الأعمال المترابطة اقتصاديًا.
توجه استثمارات القطاع العام تعمل نحو تحقيق المصلحة العامة.	تنمية وتطوير القوى العاملة المحلية.
تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن للجمهور المحلية والمستثمرين المحتملين على حدا سواء.	تشجيع المحافظة على مستوى جود المشروعات المحلية.
جذب استثمارات موجهة إلى الداخل مستهدف بشكل كبير، المزايا التي تتمتع بها الوحدة المحلية ومنها(مناطق سياحية، دينية، موارد طبيعية.....الخ)	
ملاحظة: غالبا يتم ذلك عن طريق القطاع العام	

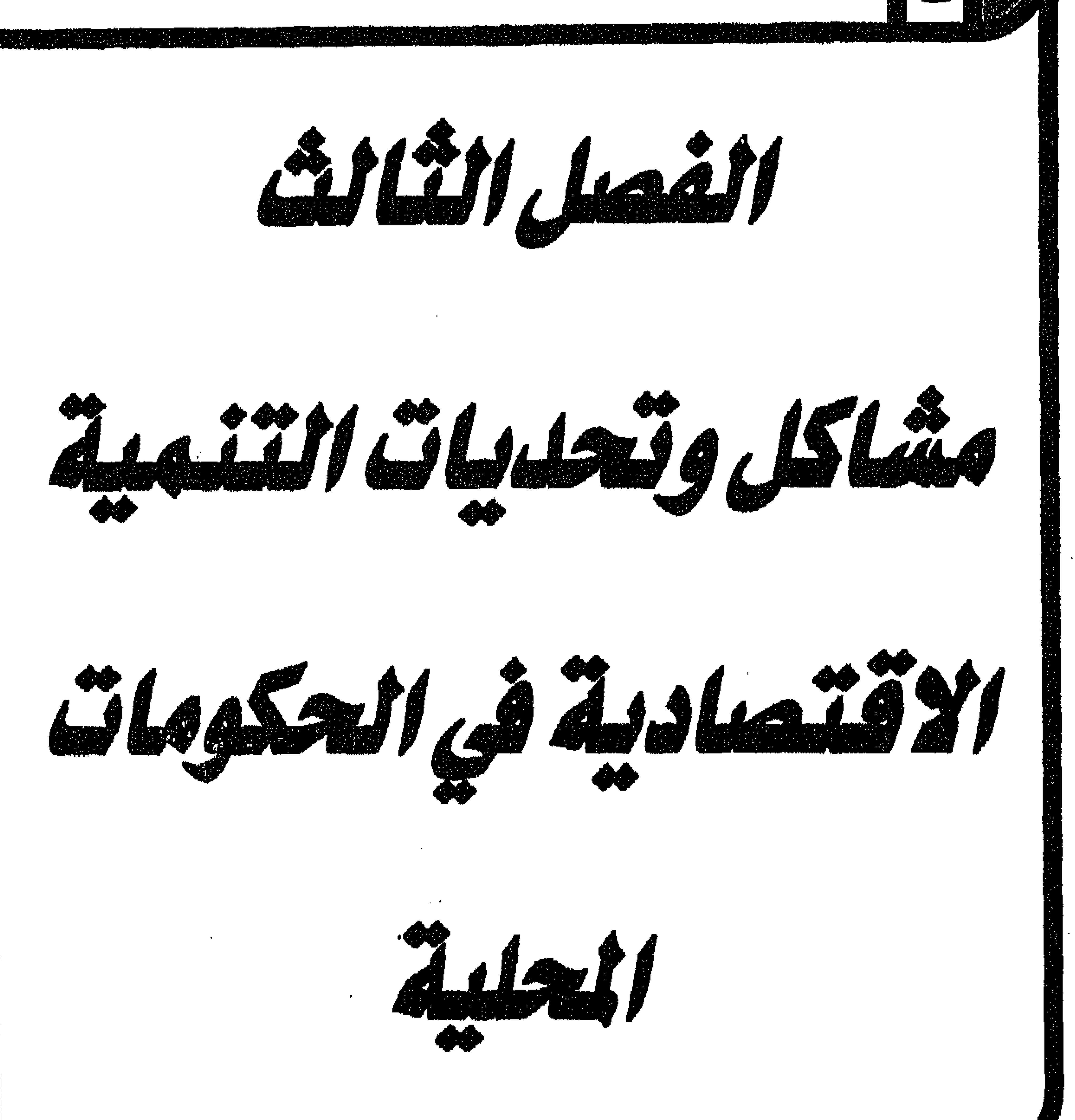
المسؤولون عن عملية التنمية المحلية:

إن المشروعات الاقتصادية الاستثمارية الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء للوحدة المحلية (الاقليم او المحافظة)،وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية، إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي نمكنها من تحقيق الرخاء.

اذن على الحكومات المحلية ان تلعب دورا أساسيا في خلق البيئات الملائمة لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل للمواطنين المحليين. ويتم ذلك عبر التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق اقامة شراكة حقيقية بين المسؤولين في الحكومات المحلية، ورجال الأعمال والناشطين من منظمات المجتمع المدني المحلي.

الية تحويل عملية التنمية الاقتصادية المحلية إلى عمل مؤسسي:

بما أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية هي بطبيعتها عمل شامل، فإنه يترتب عليها مشاركة جميع الإدارات في الحكومة المحلية، علاوة على كافة ذوي الشأن الآخرين، ولا بد من الاهتمام بضمان أن يتم ترتيب نشاط التنمية الاقتصادية ترتيبا جيدًا، فكثيرا ما تكن أول مهمة القيام مراجعة الأنظمة والإجراءات القائمة في إطار السلطة المحلية والتي تعمل على تشجيع نمو نشاطات الأعمال، وعندما تبدأ المجتمعات المحلية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، عادة ما تقوم بإنشاء فريق في إطار الحكومة المحلية. وعادة ما يعمل هذا الفريق مع ذوي الشأن من أجل تطوير شراكة ما بين القطاعين العام-الخاص، والتي يمكن أن تقدم المشورة لاعضاء الحكومة المحلية حول عملية التنمية الاقتصادية المحلية، وفي بعض الأوقات يمكن أن يبدأ العمل كشراكة ما بين القطاعات العام – الأهلي – الخاص، ولكن الجهة التي تقود الجهود هي الحكومة المحليه، في الوقت الذي تترسخ فيه استراتيجيات عملية التنمية الاقتصادية المحلية، يمكن أن تتكون شراكة القطاعين العام والخاص ككيانات مستقلة أو شبه مستقلة لتقوم بتنفيذ تلك الاستراتيجيه.



الفصل الثالث

مشاكل وتحديات التنمية الاقتصادية في الحكومات المحلية

الفصل الثالث

مشاكل وتحديات التنمية الاقتصادية في الحكومات المحلية

تواجه التنمية المحلية عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها ، كما في الشكل(6) الاتي:



شكل(6) مشاكل التنمية الاقتصادية المحلية

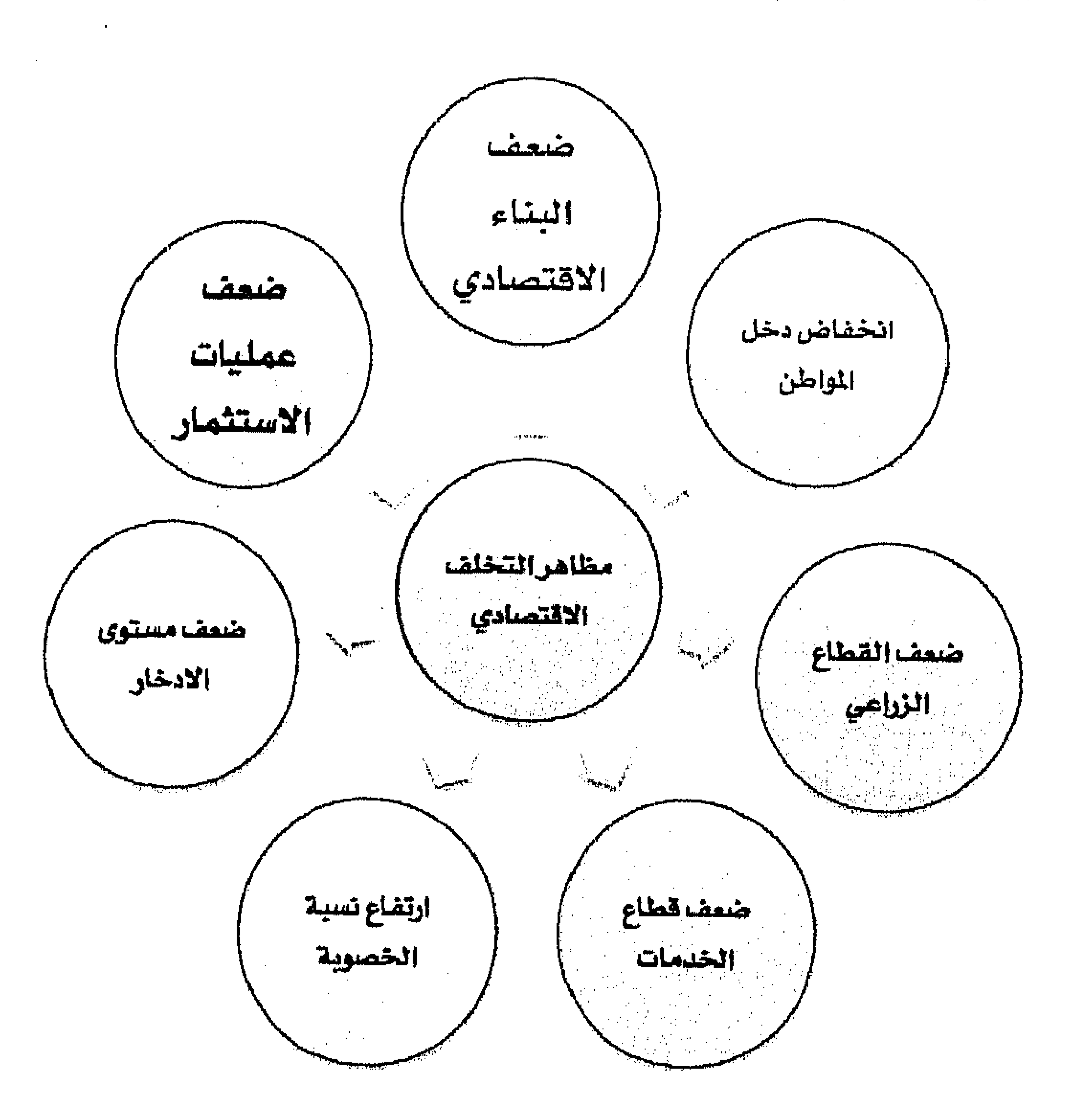
- ارتفاع معدل تزايد السكان في المحافظات العراقية .
- النقص في العمالة الوطنية الماهرة.
- التبعية الاقتصادية وأهمية قطاع النفط .
- التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي بين المحافظات العراقية .
- انخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال.
- التجزئة وإعاقة التنمية على مستوى الدولة الواحدة.

مظاهر التخلف الاقتصادية للحكومات المحلية:

مظاهر التخلف الاقتصادية للحكومات المحلية بمجموعة من الاسباب كان من اهمها، وكما مصورة بالشكل(7) الاتي:

1. ضعف البناء الاقتصادي وعدم تبلور قدرات اقتصادية فعالة على صعيد كل محافظة، وهشاشة المؤسسات الاقتصادية ونظمها التقليدي وضعف الثقافة فيها وتدني مستويات الانتاج وعدم كفائية مما يجعل جميع هذه المنظمات خاسرة وعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم وبالنتيجة فأن هذه المنشأت الصناعية غير قادرة على الايفاء بمتطليات المجتمع المحلي ضألة حصة الصناعة من الناتج المحلي سواء على صعيد القطر او على صعيد كل محافظة.
2. انخفاض دخل المواطن المحلي وفي جميع المحافظات وان اغلب الوحدات المحلية تعاني من الفقر بدرجة أو بأخرى مما يؤدي الى محدودية طموحاتهم للتطور الاقتصادي.
3. ضعف البناء الاقتصادي انخفاض دخل المواطن ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على تلبية متطلبات الغذائية للسكان المحليين وبداية التكنلوجية المستخدمة في الزراعة وتناقص الغلة الزراعية وقلة الانتاج مقارنة بمساحة الارض المزروعة ومقارنة بالمعايير الدولية في هذا القطاع وقلة المياه المتوفرة للزراعة وملوحة الارض وكثير من المشاكل الاخرى التي تؤدي الى تخلف الزراعة في المحافظات.
4. ضعف قطاع الخدمات خصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والخدمات البلدية والاسكان وهذا نتيجة عدم توفر الفنيين والتقنين والايدي العاملة الكفوؤة والماهرة وارتفاع اسعار تقديم هذه الخدمات اذ اصبحت فوق قدرة المواطن المحلي.

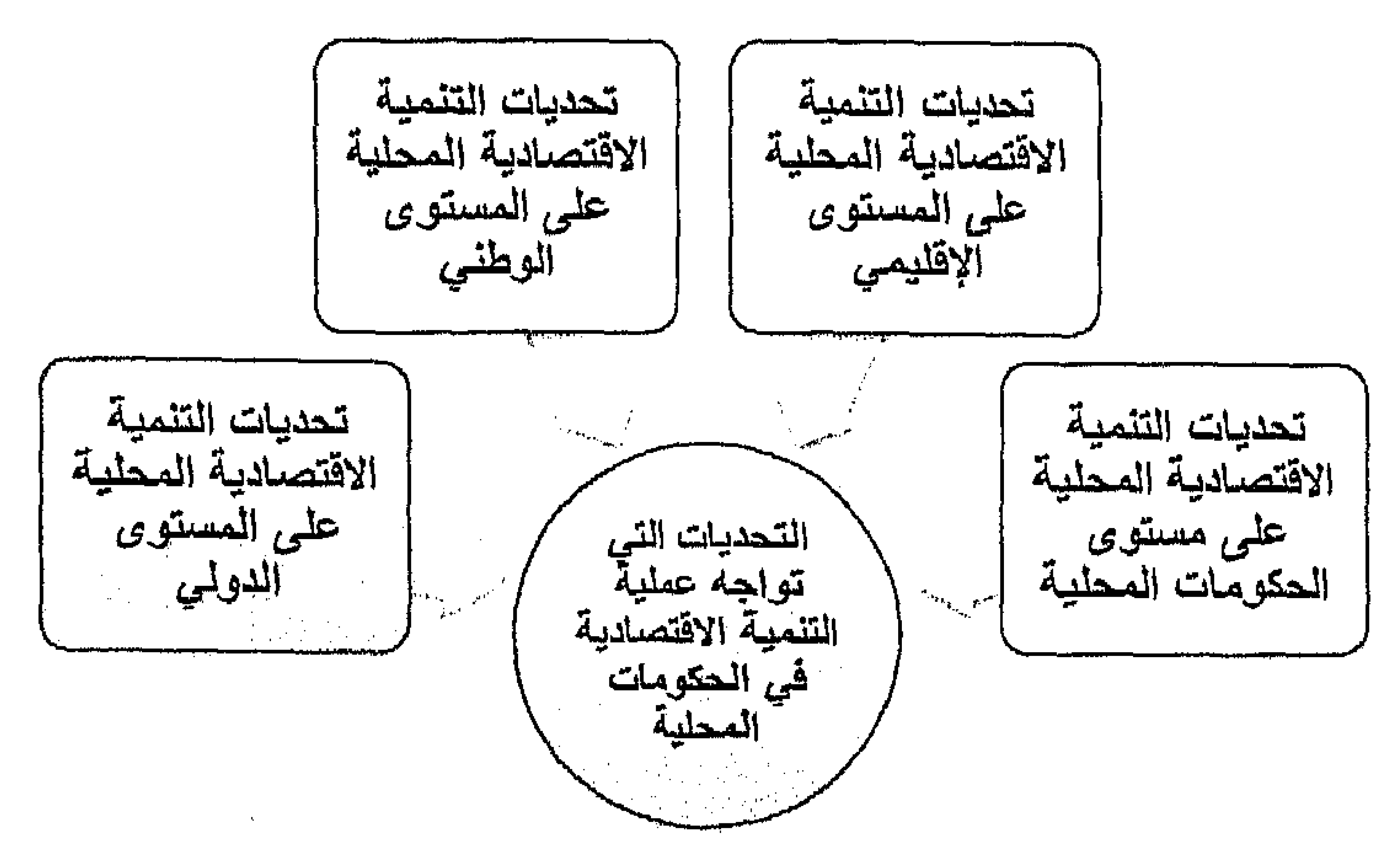
5. ارتفاع نسبة الخصوبة خصوصاً في المحافظات التي تحتوي على مناطق ريفية كثيرة وعدم ملائمة هيكل الاعمال مع متطلبات التنمية وما يجعل اي نمو اقتصادي يفقد قيمته نتيجة زيادات السكان العشوائية.
6. ضعف مستوى الادخار لدى المواطن وتركيزه على الاتفاق الباذج خصوصاً في المناسبات الاجتماعية على حساب العوامل الاقتصادية.
7. ضعف عمليات الاستثمار في المحافظات واقتصارها على بغداد او مراكز المحافظات في افضل تقدير وعدم فاعليتها خصوصاً في الاقضية والنواحي مما ادى الى زيادة الفجوة بين المدن والأرياف.



شكل(7) مظاهر التخلف الاقتصادي في الحكومات المحلية

مستويات التحدي لعملية التنمية الاقتصادية في الحكومات المحلية:

هنـاك مجموعـة مـن التحـديات الـتي تواجـه عمليـة التنميـة الاقتصـاديه للحكومات المحلية كان من اهمها، وكما موضح بالشكل(8) الاتي:



شكل(8) تحديات التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الدولي

اولا: تحديات التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الدولي

تعمـل العولمـة علـى زيـادة التنـافس السياسـي والاقتصـادي علـى حـد سـواء للاسـتثمار، فالعولمـة تـوفر فـرص لرجـال الأعمـال المحلـيين لتطـوير أسـواق جديـدة، كمـا أنهـا أيضـا تقـدم تحـديات مـن المنافسـين الـدوليين الـذين يـدخلون الأسـواق المحليـة، إن الشـركات الصـناعية والمصـرفية والخدميـة متعـددة المواقـع (متعـددة الجنسـيات) تتنـافس علـى المسـتوى العـالم بحثـا عـن وجـود مواقـع، بهـدف تحقيـق الكفـاءة الاقتصـادية اي التركيـز علـى خفـض تكـاليف العمـل، ممـا يشـجعها علـى انشاء مصـانع وشركات فيها، كذلك تتطلب الصناعات المتطورة ذات التكنولوجية العاليـة تتطلـب تخصيصـات ماليـة عاليـة جـداً وبنيـة تحتيـة تسـتوعب هـذه التكنولوجية المتطورة.

عليه إن الأوضاع المحلية هي التي تحدد ما للوحدات المحلية من مزايا مفيدة تفوق اقرانها من الوحدات المحلية الاخرى كما هو الحال في توجه الشركات الاستثمارية المحلية والاجنبيه الى اقليم كردستان العراق على حساب الظروف سابقة الذكر في المحافظات العراقية الاخرى غير المرتبطة باقليم وذلك بسبب ما يمتلكه الاقليم من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة عليه. حتى المدن الصغيرة في الاقليم والضواحي التابعه لها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو وتنافس على مستوى وطين أو دولي.

ثانيا تحديات التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الوطني:

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية مثلا، معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية . وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية الادارية وأصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات، فضلا عن إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

ثالثا تحديات التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي:

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو في ما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء، وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية معًا للتعاون مع بعضها البعض، لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جهة من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية تتوسط بين الحكومة المركزيه والحكومات المحلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

رابعا: تحديات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى الحكومات المحلية

إن الشركات الكبيرة منها والصغيرة، كثيرا ما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب وجود تكتلات اقتصاديه وبالتالي تعمل مع بعضها البعض على تبادل المنافع وتقاسم الأسواق، فضلا عن توافر البني التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى وكثيرا ما تعتمد ميزة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى توفرها، أو عدم تتوفرها، الطاقة الكهربائية الكافية، ووسائل النقل، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات وأراضي حضرية مطورة. وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل العامة. إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنية التحتية هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصادات المحلية الناجحة. ومع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهمي وفاعليه التي يمكن الحكومات المحلية من تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها. ويبرز مسح ما صغيرا تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال. من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال.

التمويل في الحكومات المحلية (المعوقات والحلول)

ماهية التمويل:

اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية. وقد استمر هذا التقليد بصعوبة، وضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وقد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة لأن جزءا كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة وغيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي، وكانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في معظم الدول النامية.

ومن خلال ما سبق تحدد تعريفا للتمويل كما يلي:

توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

ويعرف كذلك بأن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة.

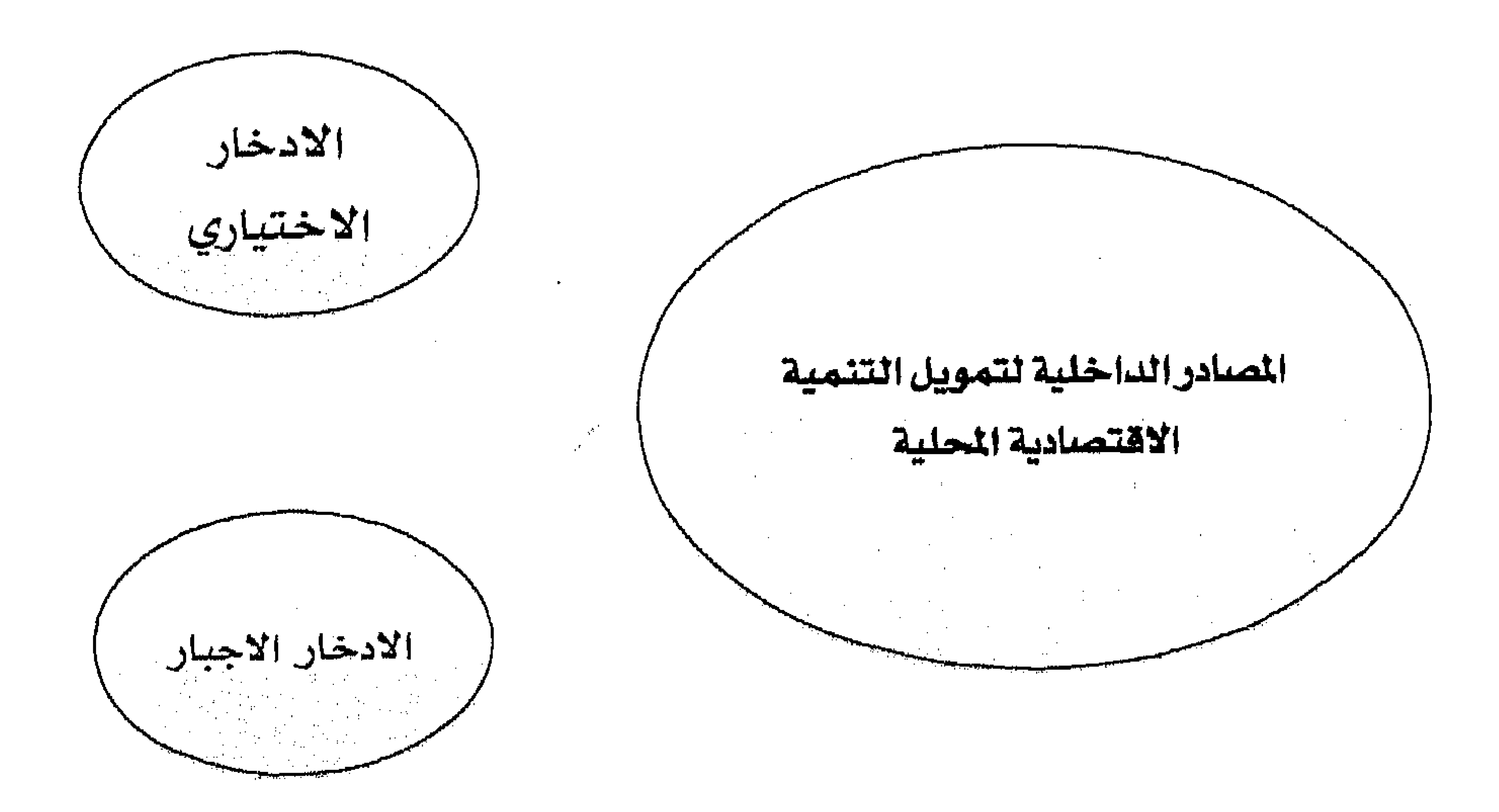
ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

مصادر تمويل التنمية:

للوصول إلى نتيجة نبرز فيها مشكل التمويل، يجب معرفة أولا ماهية التمويل، وما هي المصادر المختلفة لتمويل التنمية، لتحديد مشاكلها المختلفة واقتراح إجراءات لإنعاش التنمية في هذه الدول.

المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية:

ويمكن تقسيمها إلى، كما بالشكل(9) الاتي:



شكل (9) المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية

اولا: الادخارات الاختيارية:

هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

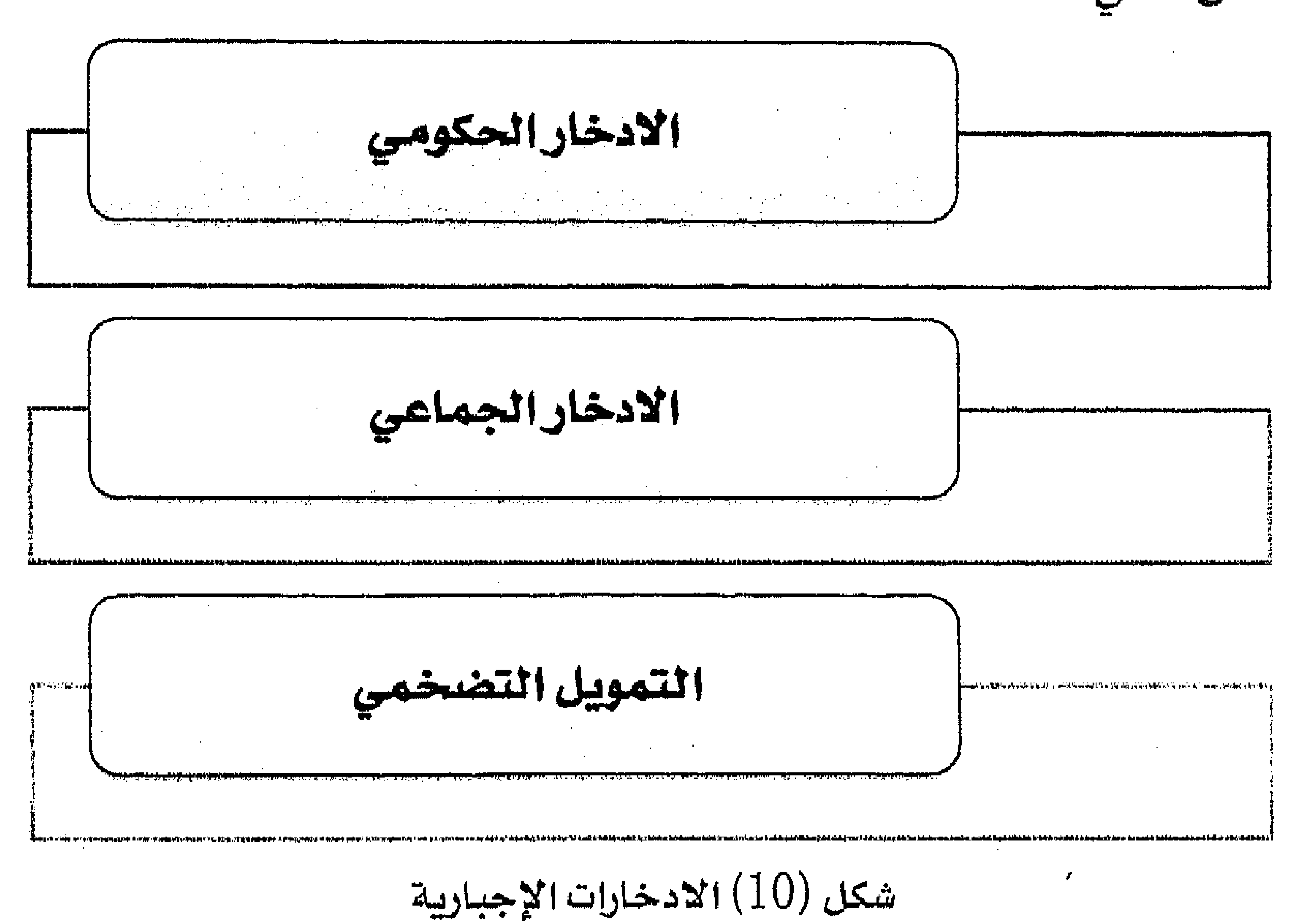
أ. مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ب. مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام. الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.

ثانيا: الادخارات الإجبارية:

وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي، كما بالشكل الاتي:



شكل (10) الادخارات الإجبارية

أ. الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

ب. التمويل التضخمي:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات زيادة الواردات ونقص الصادرات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

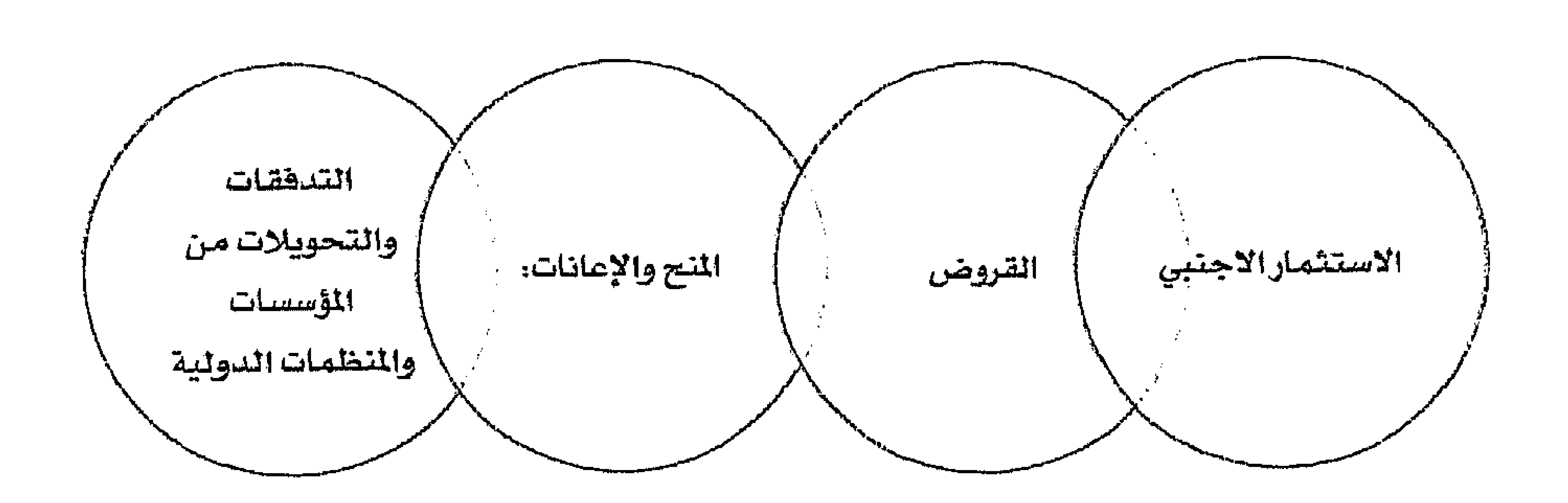
ج. الادخار الجماعي:

هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

المصادر الخارجية لتمويل التنمية المحليه:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية المحلية، كما مصور بالشكل(11) الاتي:



شكل (11) المصادر الخارجية لتمويل التنمية المحليه

اولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

أ. تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

ب. تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

ج. توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:

هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له:

أ. مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

ب. مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية >> شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل.

ج. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988.

صندوق النقد الدولي:

يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.

ثانيا المنح والإعانات:

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

ثالثا القروض:

قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

رابعا: الاستثمار الأجنبي:

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها وهو نوعان:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

معوقات التمويل المحلي وإجراءات إنعاشها:

ان الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول في تمويل تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل العديد من الدول تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية باعتباره ان التمويل المحلي هو الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفؤة للموارد المتاحة. وسوف نبرز اهم عوائق مصادرة كل نوع منها على حدا.

اولا عوائق مصادر التمويل الداخلي:

1. بالنسبة للادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

أ. انخفاض الدخول، وارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.

ب. أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

ج. عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

د. عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

2. بالنسبة لقطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

3. بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

أ. ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي، اتساع نطاق العمليات العينية المقايضة.
ب. عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
ج. انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

أ. فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
ب. الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
ج. ضيق أسواق الأوراق المالية.
د. هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ثانيا: عوائق مصادر التمويل الخارجي:

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

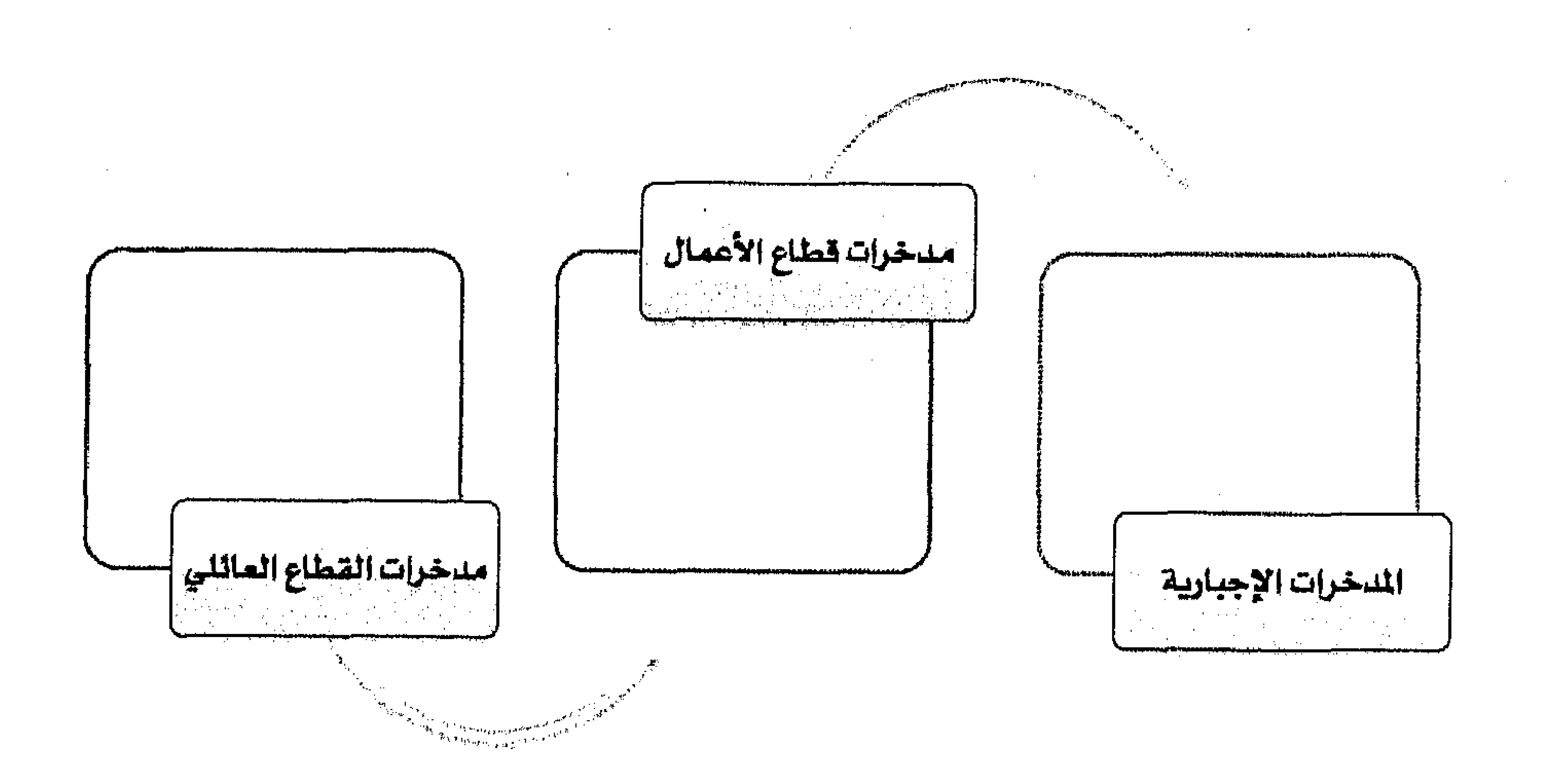
1. عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
2. ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
3. صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
4. عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
5. عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
6. فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل:

أولا: إنعاش مصادر التمويل الداخلي:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال، وموضح بالشكل(12) الاتي:



شكل (12) إنعاش مصادر التمويل الداخلي

1. مدخرات القطاع العائلي:

ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

أ. التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

ب. تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

ج. انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

د. توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

ه. تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.

و. زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

2. مدخرات قطاع الأعمال:

تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

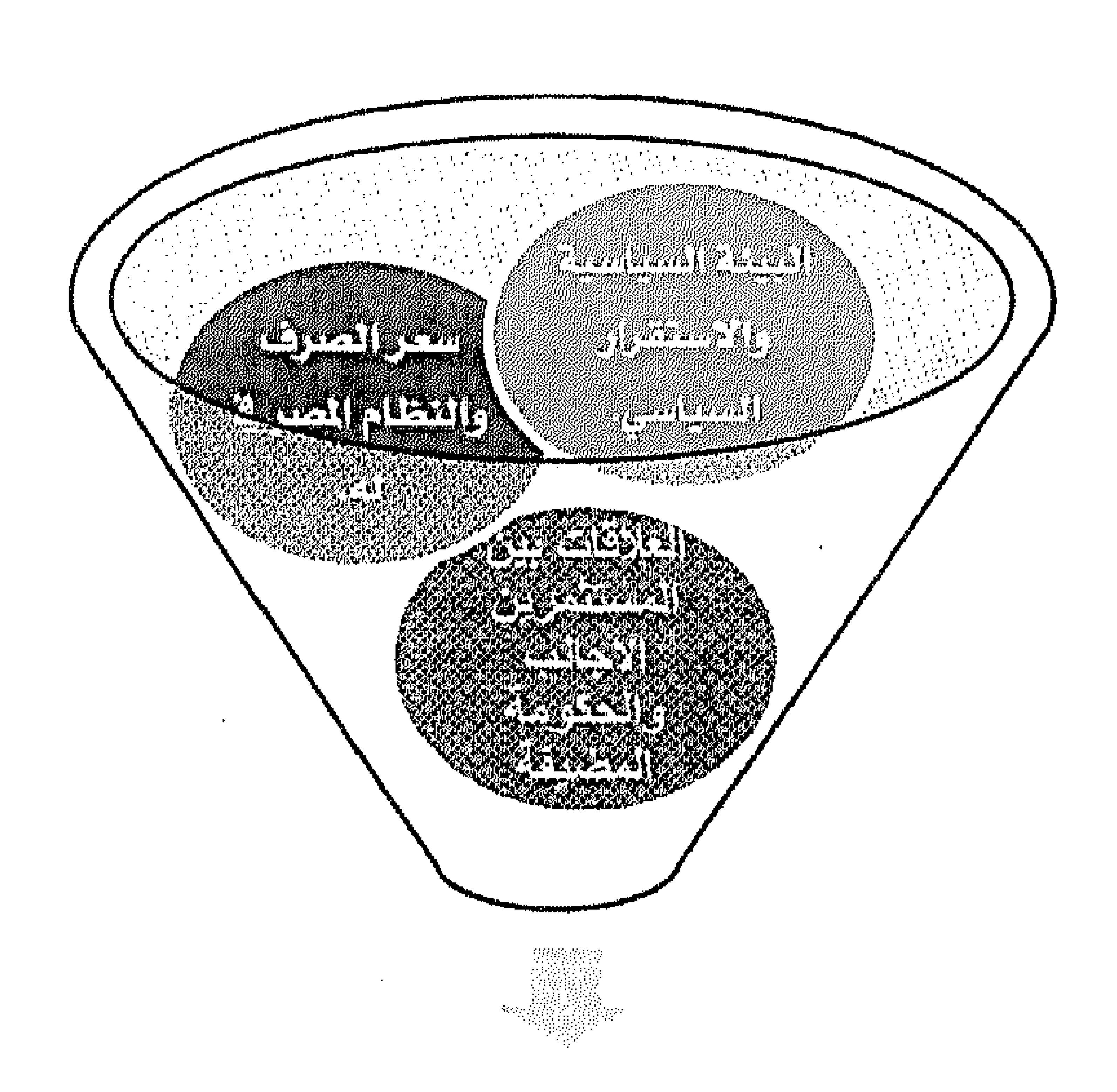
3. المدخرات الإجبارية:

يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

ثانيا: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر، كما في الشكل(13) الاتي.

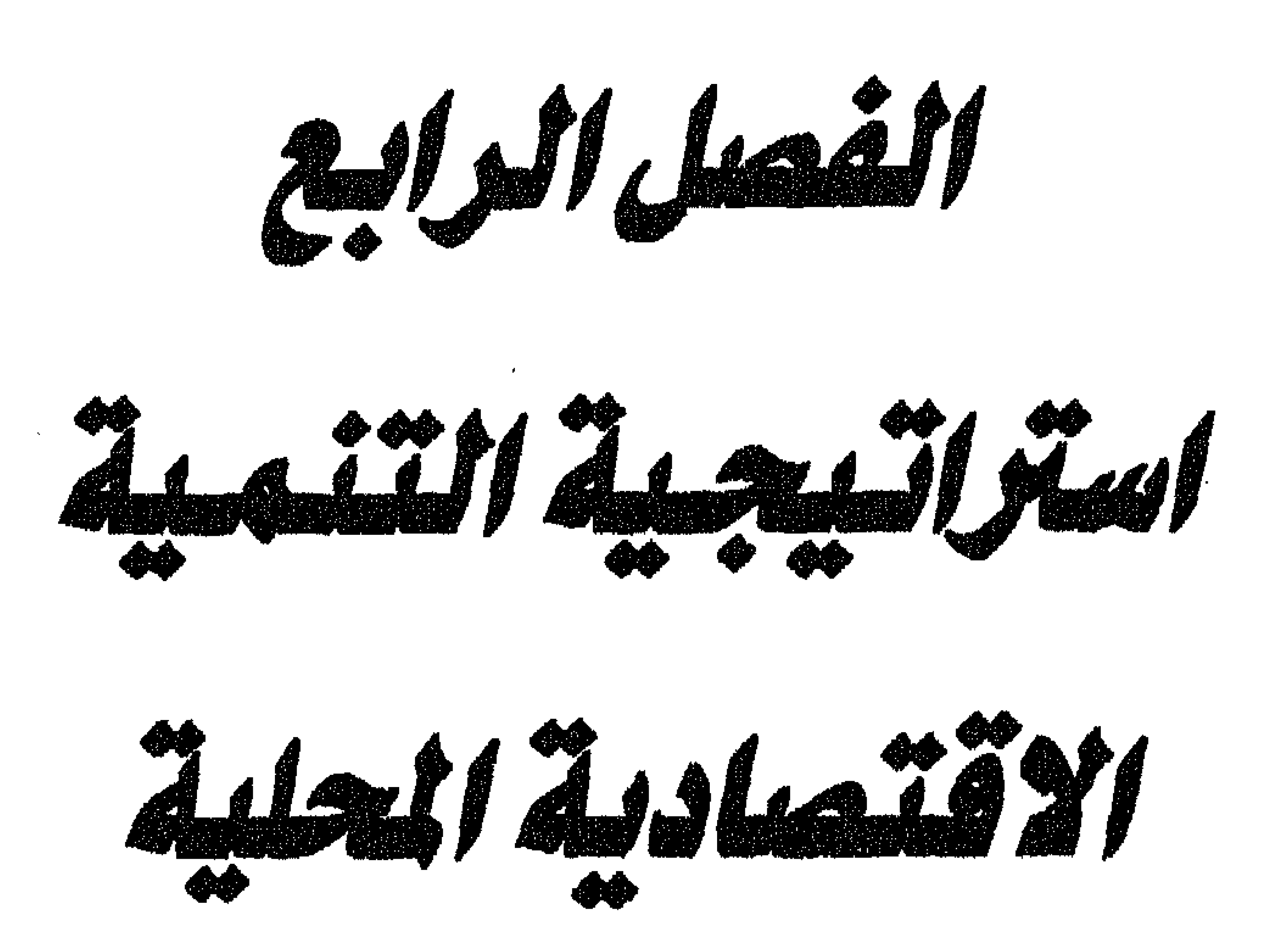


شكل (١٣) متطلبات جذب رؤوس الأموال الأجنبية

1. البيئة السياسية والاستقرار السياسي.
2. واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.
3. التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية.

فضلا عن أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية، إنما نشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية، ولذلك كانت الإجراءات لإنعاش مصادر تمويل التنمية للنهوض بهذه الأخيرة نحو تحقيق معدلات أعلى وأفضل.



الفصل الرابع

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

الفصل الرابع
استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

يستخدم مفهوم استراتيجية التنمية بشكل عام، ليشير الى اساسيات الاتجاة العملي لعملية التنمية طويلة الاجل، ويكون التركيز فيها على جانب الرشادة بدلا من التفاصيل الاجرائية، مما يجعل الاستراتيجية اكثر عمومية من الخطة او البرنامج طويل الاجل. وتختص الاستراتيجية بالتحديد العام للنظام الذي يمكن من خلاله تحقيق اهداف التنمية والذي يسبق اعداد الخطة، بينما لا يتناول الاستراتيجية التفصيلات الكمية.

اما فيما يتعلق بمفهوم استراتيجية التنمية للاقتصادات المحلية: هي فكرة التنمية المقترحة لاقليم أو منطقة ما، التي يطرح من خلالها تصور لتوجهات التنمية المستقبلية، من خلال تحديد الواقع الحالي ومستوى الامكانيات المتاحة والقدرات التي يمتلكها الاقتصاد المحلي والميزة التنافسية المتوفر لدى ذلك الاقتصاد، ومن ثم اعطاء التصور المطلوب الذي يتم من خلاله وضع سياسات تنموية تركز على تلك الامكانيات، بحيث يتم التركيز اما على قطاع من القطاعات الاساسية (استراتيجية تنمية صناعية، زراعية،...) أو توجه شامل (استراتيجية شاملة)، والتي تضم مجموعة من السياسات (آليات) لتحقيق الفكر التنموي، وذلك لا يتم الا من خلال دعم حكومي عن طريق سياسات اقتصادية مناسبة وداعمة لتلك الاستراتيجية بحيث تتلاقى مع الاهداف والغايات، الامر الذي يمكن يسهم وبشكل فعال في تنمية متوازنة نسبيا فيما بين الاقتصادات المحلية من اجل تحديد التكامل الافقي والعمودي فيما بين تلك الاقتصادات، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد الوطني، وذلك يعني ليس هدف تنمية الاقتصاد المحلي هو خدمة المواطنين المحليين في وحدة ادارية معينه (اقليم – محافظة) بل يتعدى ذلك ليشمل جميع افراد المجتمع (الدوله) من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين.

ولوضع اطار الاستراتيجية والذي يشبه الى حد كبير (في هيكلة التخطيط طويل الاجل، ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار تعارض بعض الغايات مع بعضها البعض وكذلك بين الاغراض الاتية وتلك بعيدة المدى، يجب تحديد اوزان تعكس الاهمية النسبية لكل غاية وبمجرد اقرار الغايات الاقتصادية العامة، يتم تحويلها الى اهداف استراتيجية محددة يمكن تحقيقها من خلال الموارد المتاحة والسياسات الممكنة. كما ينبغي عند وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية البدء بتقييم سليم للموارد المتاحة واية قيود عليها (الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، التكنولوجيا المتاحة، الاسواق، القدرة الاستيرادية، المعونة الخارجية).

كذلك لا يمكن عند وضع استراتيجية قطاعية اغفال وضع الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية، وبالتالي يجب فحص موقع اي قطاع من القطاعات الاقتصادية من استراتيجية التنمية الشاملة للاقتصاد. ان سرعة ونمط تنمية اي القطاع لا بد ان يؤثر وبشكل كبير على استراتيجية التنمية الشاملة، حتى لو كان نصيب ذلك القطاع من الناتج المحلي منخفضا. لذلك فان هذا المؤشر لا يعتبر كافياً ليعكس اهمية القطاع في الاقتصاد حيث ان هناك اثار غير مباشرة للقطاع تتمثل في رفع الانتاجية، التنوع، ادخال تقنيات جديدة، وما الى ذلك.

وتفترض اية استراتيجية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دورا ما للدولة، والذي يعتبر في بعض الحالات العنصر الرئيسي للاستراتيجية. ورغم ذلك فان الاعتماد على نظام السوق الحر يبقي النقطة الجوهرية في النقاش، حيث يدعو انصار هذا المذهب الى حيادية السياسات بمعنى ان لا تكون السياسات متحيزة لقطاعا معينا الا في اطار التعويض عن تشوهات السوق. وبالتالي، تقتصر وظيفة الدولة في هذه الحالة على تهيئة بيئة اقتصادية تستطيع قوي السوق من خلالها تحقيق التوزيع الامثل للموارد، وفي سبيل ذلك، تستخدم الدولة الادواتت السعرية مثل الضرائب والاعانات......).

التخطيط الإستراتيجى للحكومات المحلية:

يعد التخطيط الاستراتيجي المرحلة الاولى في الاعداد والتهيئة لتحقيق تنمية اقتصادية على مستوى الوحدة الادارية الواحدة (المحافظة)، وهو تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات والشرائح السوقية المستهدفة وأسلوب المنافسة. التخطيط الاستراتيجي هو عملية متجددة يتم تحديثها كل عام لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية.

كما ان التخطيط الاستراتيجي هو عملية تنسيق الموارد المتاحة والفرص المتاحة للاقتصاد في المدى الطويل لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل تقوم على رؤية استراتيجية يُراد تحقيقها في الأجل الطويل. لذلك فالتخطيط بمعنى التفكير المسبق لما يجب عمله خلال فترة زمنية معنية لتحقيق أهداف محددة بالاعتماد على الموارد والإمكانات والفرص المتاحة يرسم الطريق إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً. ويمكن القول أنه بدون التخطيط التنموي فإن الدولة تسير باتجاه غير معروف إلى مستقبل غير مرئي فتتفاقم المشكلات والاختلالات وتهدر الثروات والطاقات ولا تتحقق أي نتائج. فالتخطيط الاستراتيجي مهم جداً لتحديد الرؤيا والهدف ويحدد الاختلالات التي لا بد من تعديلها ويرسم الطريق إلى ذلك.

التخطيط الإسراتيجى هو وسيلة إتخاذ قرار منظم يركز على أهم القضايا وكيفية حلها. التخطيط الإستراتيجى لتنمية الإقتصاد المحلي يقوم على الإجابة على الاربع أسئلة أساسية ، وكما موضح بالشكل(14) الاتي:

• دراسة الامكانيات المتاحة والموقف الحالى	المرحلة الاولى
• تحديد الغايات والاهداف:	المرحلة الثانية
• تحديد الوسائل والاساليب	المرحلة الثالثة
• مراجعة التنفيذ والنتائج	المرحلة الرابعة

شكل (14) الاسئلة الاساسية الاربعة عند التخطيط الاستراتيجي

1. دراسة الامكانيات المتاحة والموقف الحالي:

عند البدء يجب الإجابة على السؤال: أين نحن؟ وما هي الامكانيات المتوفر من اجل القيام بالتنمية الاقتصادية المحلية؟ للإجابة يتم تحديد المعنين بالأمر واستنفار جميع الاطراف من القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام من اجل تحديد الكيفية التي يتم من خلالها التعاون لتحديد تحليل الموقف.

2. تحديد الغايات والاهداف:

بعد التعرف على الامكانيات المتاحة والقدرات الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد المحلي للوقوف على الموقف الحالي يتم الإجابة على السؤال: أين نريد أن نكون؟ للإجابة يتم تحديد الرؤية المستقبلية وترجمتها إلى الأهداف.

3. تحديد الوسائل والاساليب:

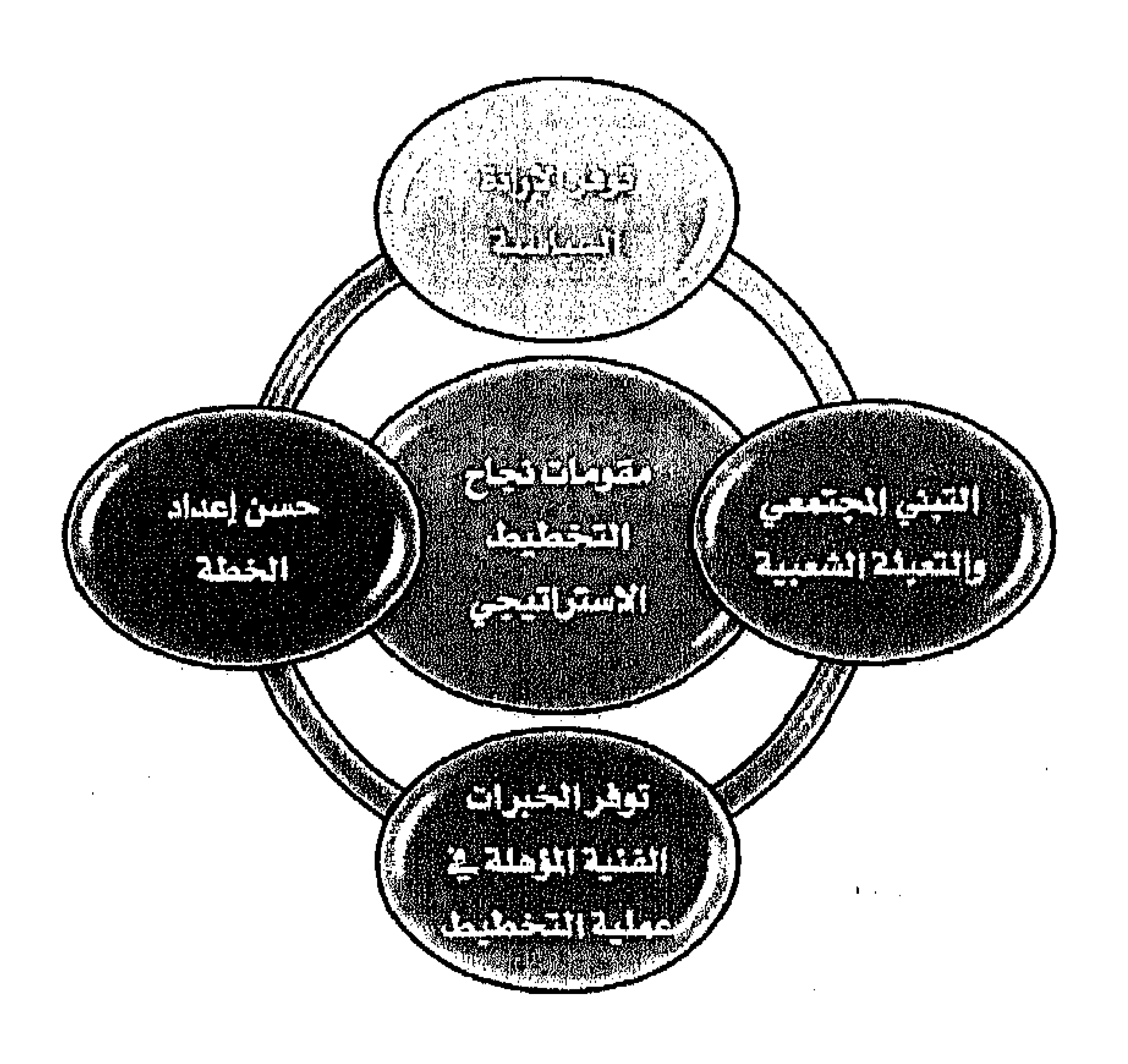
بعد تحديد المستقبل المنشود يتم الإجابة على السؤال: كيف يمكننا الوصول هناك؟ للإجابة طرح الانشطة وتقييم البدائل وإعداد خطة العمل التفصيلية وتقنين الإستراتيجية ثم تنفيذ الخطة.

4. تحديد الوسائل والاساليب مراجعة التنفيذ والنتائج:

منذ البدء وخاصة – عند التنفيذ– يجب التساؤل ما إذا كنا قد وصلنا الى الاهداف المنشودة؟ وللإجابة يجب تحديد آلية تضمن التساؤل أولاء ثم الإتفاق على آليات المتابعة والتقويم وعلى ضوئهم يتم التعديل إو التغيير المسار إن لزم الأمر.

مقومات نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي:

يتطلب نجاح التخطيط الاستراتيجي مجموعة مقومات مهمة جداً ولازمة لنجاح التخطيط الاستراتيجي وكذلك التخطيط متوسط المدى تشمل، وكما مصور بالشكل (15) الاتي:



شكل (15) مقومات نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي

1. توفر الإرادة السياسية:

يعتبر التزام السلطة التنفيذية بالتخطيط مهم جداً لإصدار وإنجاح العملية التخطيطية. ولا بد أن يكون هذا الالتزام طويل الأجل ولا يتغير بتغير الأشخاص والحكومات. كما أن انشغال الحكومة بملاحقة الشئون اليومية يجب أن لا يبعدها عن التخطيط والتزام المسار وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى هدر الموارد والوقت ويعقد المشكلات والخلل الاقتصادي أينما وجد.

2. التبني المجتمعي والتعبئة الشعبية:

تهدف جميع الخطط بشكل عام إلى رفع مستوى معيشة المواطن لذلك فالخطة تتعامل مع مصالح الجمهور والمؤسسات الخاصة والعامة لذلك لا بد من أن يتم تبينها من المجتمع لتيسير تنفيذها. فالخطة يجب أن تشكل عقداً اجتماعياً يقبله المواطن والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية ويسعى الجميع لتنفيذ. لذلك فإن وجود خطة إعلامية مكثفة للوصول إلى جميع مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الاقتصادية والحكومية وإقناعهم بالخطة مهم جداً لنجاحها.

3. توفر الخبرات الفنية المؤهلة في عملية التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط عملية متينة فتية وهي ليست مجرد نصوص دون أساس علمي. لذلك فإن توفر الخبرات الفنية المحترمة ضروري لإعداد وتنفيذ الخطط بنجاح كما أن توفر القدرات الفنية والموارد البشرية المؤهلة واللازمة لنمو الاقتصاد مهم جداً وأساسي لنجاح التخطيط وتحقيق الأهداف.

4. حسن إعداد الخطة:

ان التخطيط الناجح لا بد وأن يقوم على خطة محكمة الإعداد تكون فيها الرؤية واضحة والأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي فإن الأهداف المرحلية تكون محددة وواضحة وواقعية ومنسجمة ومتناسقة وقابلة للقياس فتؤدي إلى توحيد الجهود ولا تشتتها.

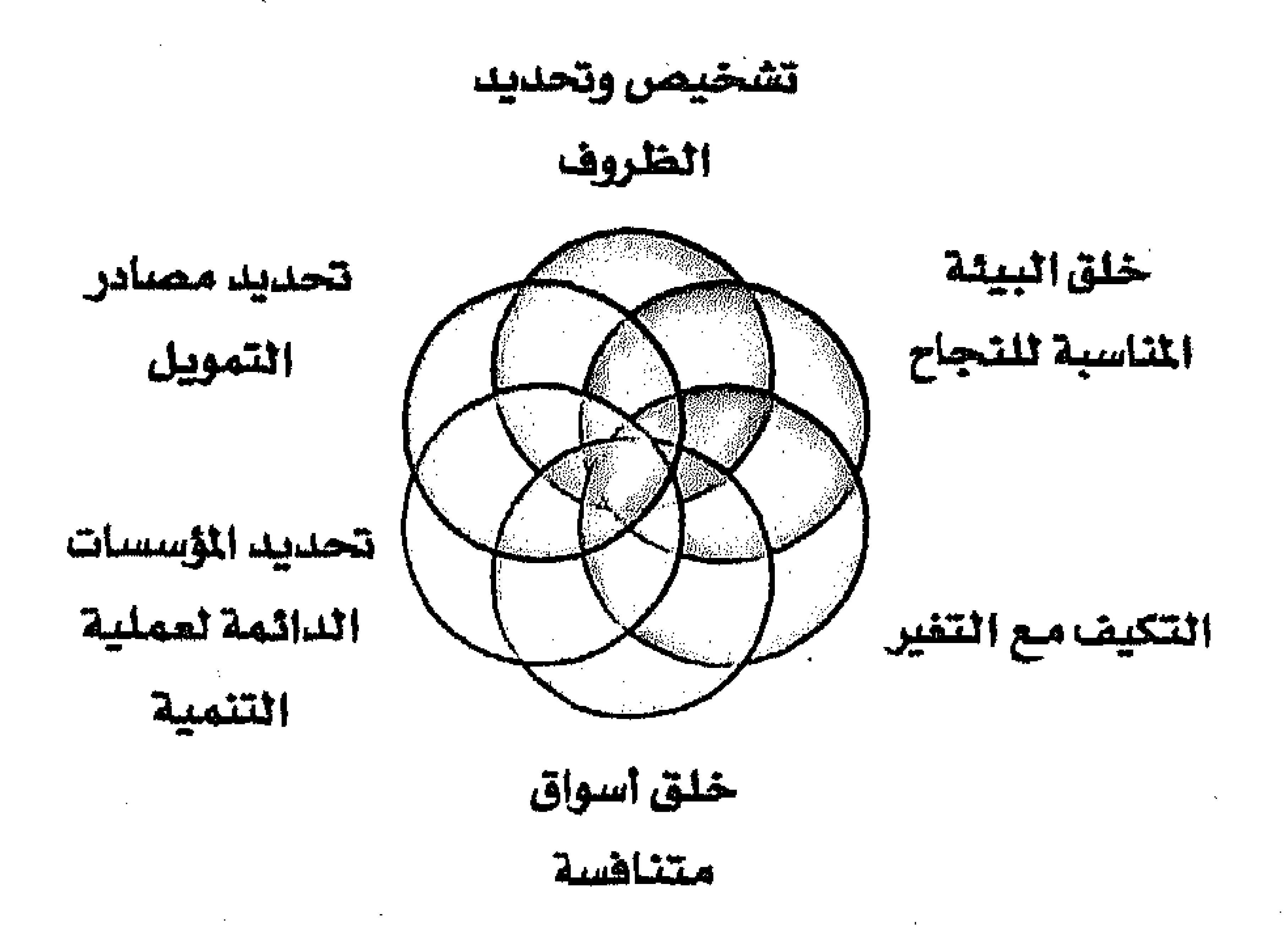
وتقوم الخطة الجيدة على تنبؤات مستقبلية دقيقة وجيدة تعتمد على عملية مستمرة في استشراف المستقبل، فيكون التنبؤ بالأحداث والتغيرات الاقتصادية جيداً والمعلومات الإحصائية دقيقة. لذلك فالسياسات الاقتصادية والتنموية تكون رشيدة والإجراءات مناسبة. كما أن الخطة تتصف بالوضوح والمرونة وتراعي الجوانب الإنسانية عند التنفيذ.

فوائد التخطيط الإستراتيجي لتنمية الإقتصاد المحلى:

تنمية الإقتصاد المحلى وخاصة المنهج المعروض هنا أثرها الواضح والثابت فى:

1. تمكين المجتمعات من تحديد أولويات الإستثمار.
2. خلق فرص عمل ذات نوعية أفضل لزيادة الثروة محلية.
3. تمكن المجتمعات من إدارة التغيير وتكوين المستقبل بشكل افضل.
4. يسعى للإتفاق على الأولويات وقضايا الإقتصاد المحلى وما يلزم عمله.
5. يحسن من القيادة ويشجع الإتصال المفتوح.
6. يخلق فرص للتعاون والشراكة.
7. يحسن فرص الإتفاق المحلى على الإستراتيجيات.
8. يحفز المشاركة العريضة من المنظمات والإهتمامات.
9. يخلق مستوى عالى من الشرعية والإلتزام المحلي.
10. ينمى خطط عمل ذات نتائج وأهداف وتوقيتات وأدوار ومسئوليات وميزانيات.
11. يسمح بالمتابعة والتقييم.
12. يخلق إستراتيجية تعكس الإهتمامات والمواقف الإقتصادية المحلية.

من الضروري تبنى تلك الإستراتيجية الناجحة للتنمية الاقتصادية، والتي يجب أن نفهم بأنها شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومصلحة المجتمع، لتكون هذه العناصر الثلاث من خلال تلك الإستراتيجية العناصر الأساسية في بناء التنمية الاقتصادية السليمة، ومن هنا يتطلب هذا الأمر تحديد أهم الأبعاد والمحاور التي تتضمنها تلك التنمية، ويمكن ايضاحها بالشكل(16) الاتي :

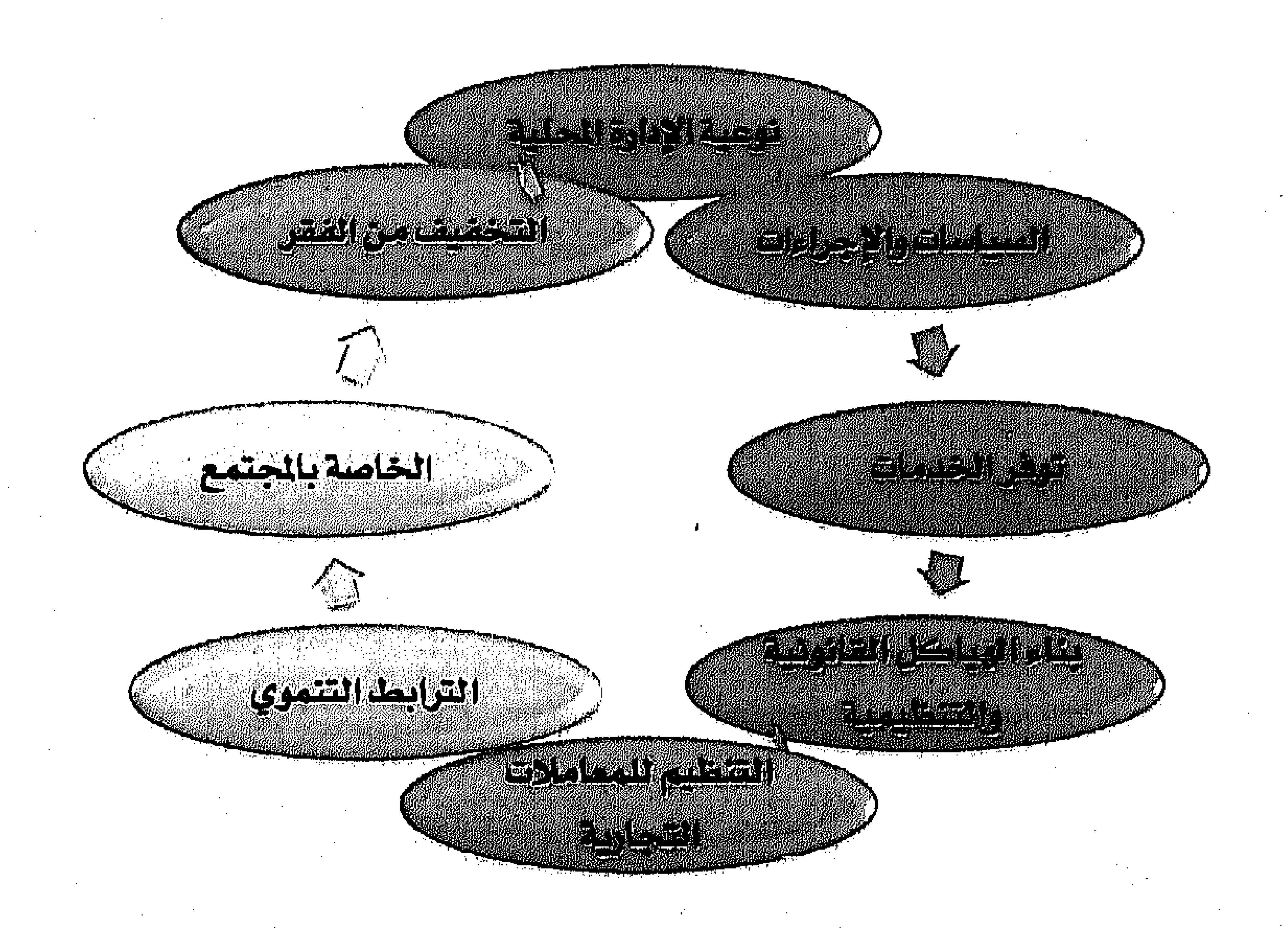


شكل (16) أهم الأبعاد والمحاور التي تتضمنها عملية التنمية الاقتصادية المحلية

1. لابد من تشخيص وتحديد الظروف الخاصة التي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية.
2. يتطلب من الدولة أن تقوم بدور أساسي في خلق البيئة المناسبة لنجاح المشاريع الاقتصادية وبالتالي خلق فرص العمل.
3. تحديد قدرة المجتمع على التكيف مع التغير في الاقتصاد العالمي ومواكبة سرعة هذا التغيير.
4. خلق أسواق متنافسة في ما بينها وبشكل يؤدي إلى تنشيط خصوصيات المجتمع على مستوى المحافظات (أو الأقاليم) كي تكون مصدر دعم لقدرات المجتمع على التفاعل مع التنوع في حاجات المجتمع.
5. بناء وتحديد المؤسسات الدائمة لعملية التنمية الاقتصادية لتكون عونا مهما في بدأ النهضة الاقتصادية.
6. تحديد مصادر التمويل على المستويين المحلي والدولي.

العوامل التي تؤثر في تطبيق إستراتيجية التنمية المحلية:

من خلال ما تقدم فان بناء إستراتيجية التنمية المحلية إن كانت على مستوى البلد أو على المستوى المحلي (المحافظات والأقاليم) يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل التي تؤثر في تطبيق تلك الاستراتيجيات وحتى في بناء سياساتها فعندما نحدد ونؤشر جوانب الخلل في الاقتصاد كان على مستوى المناطق (الحضرية أو الريفية) أو على مستوى الأقاليم أو المستوى الدولي، نكون في بناءنا الإستراتيجية التنموية قد حددنا الركائز الأساسية التي من خلالها تتمكن من الانطلاق نحو سياسات اقتصادية سليمة قدر الإمكان، وبالتالي فان تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على، وكما مصورة بالشكل (17) الاتي:



شكل (17) العوامل التي تؤثر في تطبيق إستراتيجية التنمية المحلية

1. مستوى نوعية الإدارة المحلية للمحافظات أو الأقاليم وهذا يتضمن توفير البنى التحتية من طاقة كهربائية ووسائل نقل ومياه والصرف الصحي والاتصالات ومجتمع لديه وعي ورغبة في آنٍ واحد للتطور والنمو.
2. تعديل وتحسين السياسات والإجراءات التي يقوم بها في مرحلة لاحقة المستثمرين الأجانب والمحليين في إطار السلطة المحلية وإلغاء الأنظمة المعقدة.

3. اشراك كبر في التعجيل بعملية التنمية وبكفاءة عالية وتندرج في إطار تلك العوامل، كتوفر السكن والخدمات الصحية والتعليم وتنمية المهارات وتوفير الأمن والاستقرار.
4. بناء الهياكل القانونية والتنظيمية سوف يعزز بناء مناخ مناسب للاستثمار، وكذلك إزالة القيود.
5. التنظيمية للمعاملات التجارية مما يحقق مرونة في التعامل مع الاستثمارات وبما يجعل حركتها سريعة وآثار عائداتها مجدية للمستثمر والحكومة المحلية أو الإقليمية.
6. يجب أن يكون هناك انفتاحاً عالميا بما يحقق نوعية الإدارة المحلية السياسات والإجراءات كتوفر السكن بناء الهياكل القانونية والتنظيمية التنظيمية للمعاملات التجارية الترابط التنموي على الصعيدين المحلي والدولي.
7. تحديد المميزات الخاصة بالمجتمع في المحافظات والأقاليم والتي من شأنها أن تجذب الاستثمار وهذه المميزات تختلف من مجتمع لآخر مما يعني بأنها سوف تجعل من نسبة الاستثمار في موقع معين ذات جدوى من الاستثمار في موقع آخر.
8. لابد من أن تستهدف الخطط التنموية التخفيف من الفقر وإدخال الشرائح المحرومة في عملية التنمية وبالتالي تطوير قدرات هذه الشرائح.

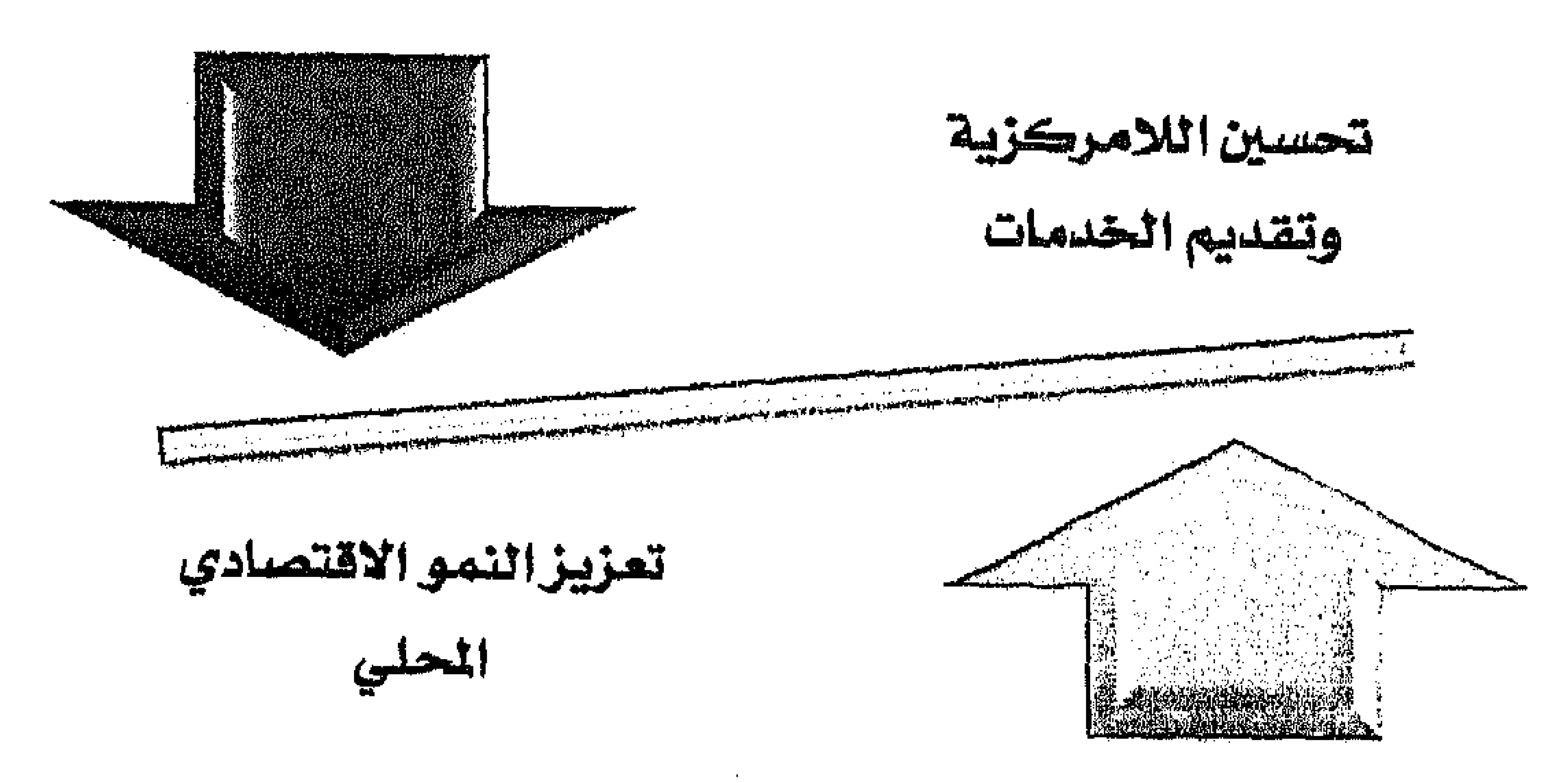
إذن فان بناء الإستراتيجية الاقتصادية للعراق في ظل حكومة منتخبة دائمة ودستور دائم يتطلب منها شمولية الخطط التنموية وبما لا يتقاطع مع الخطط الجزئية للمحافظات والأقاليم والعكس صحيح أيضا، فضلا عن توفر القيادات المخلصة والمؤمنة والصادقة التي تتعامل مع تنفيذ تلك الخطط مما يولد المصداقية لدى المجتمع وبالتالي التفاعل مع الخطط وتحويلها إلى واقع معاش وبشكل مستمر، كما إن العزم السياسي أو القدرة السياسية لحشد الطاقات وتحديد الأهداف الاجتماعية التي يراد تحقيقها من خلال عملية التنمية، فضلا عن توفر الدعم المالي من داخل المحافظة أو الحكومة وكذلك الدعم الفني سوف يعطي

للتنمية دفعات قوية نحو الأمام، ولذلك فان من الشروط المهمة في تنفيذ الخطط التنموية هو توفر القدرة على بناء الإدارات وفرق العمل التي ستنفذ الخطط لما له من أهمية في سير تلك السياسات والخطط بشكل سليم.

وخلاصة القول أن تبني إستراتيجية اقتصادية من شأنها أن تحدث عملية التحول الاقتصادي في العراق يحتاج إلى شروط ومقومات نرى أنها متوفرة جميعا، وقبل وبعد ذلك كله إننا نحتاج إلى من يكون الهدف والمحور في كل هذه العملية ألا وهو الإنسان، فبدونه لا يكون هناك بلدٌ اسمه العراق.

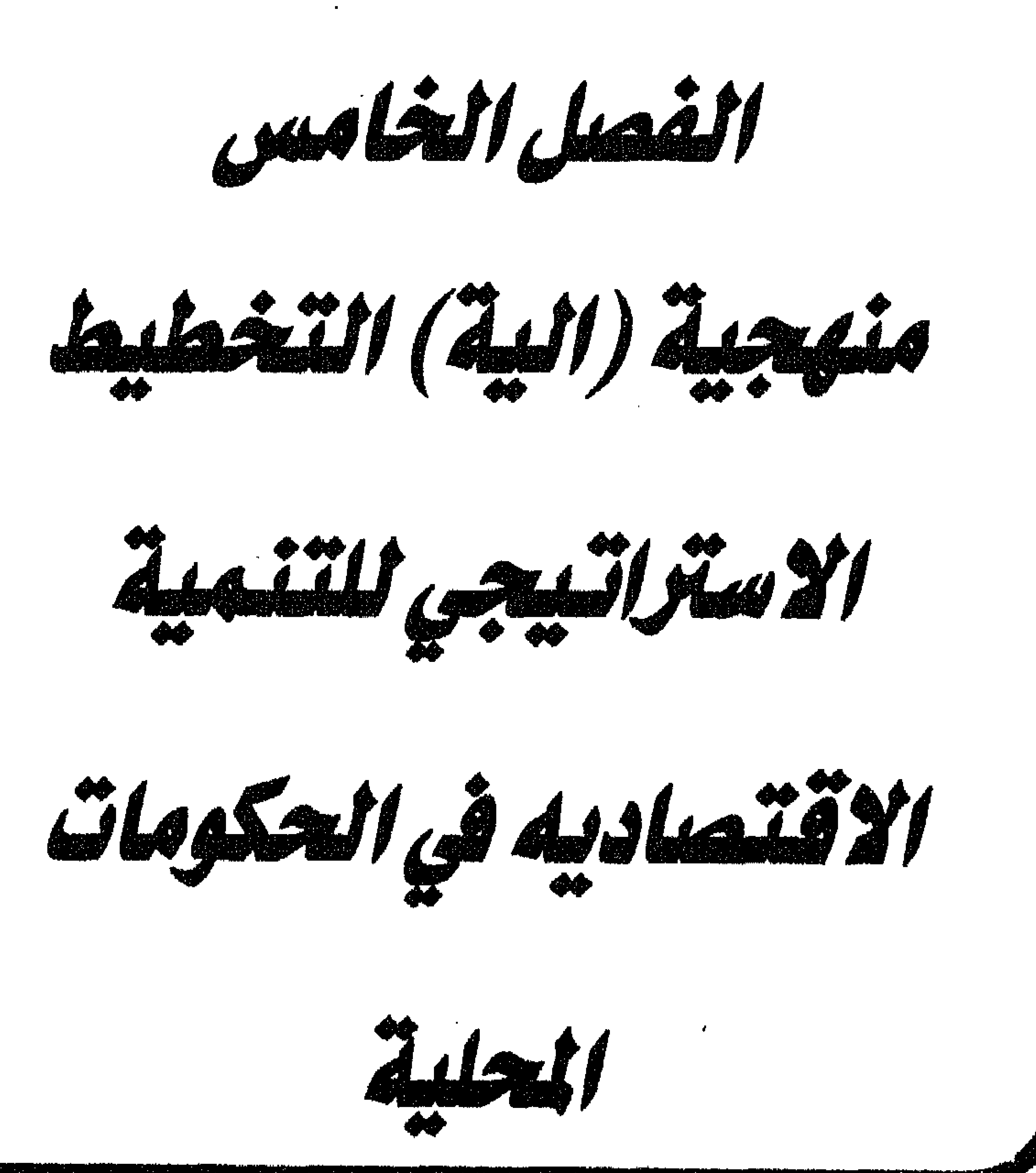
وتركز استراتيجية للتنمية الاقتصادية على خلق مدن يمكن العيش فيها وتكون قادرة على ان تنتفع بامكانياتها الانتاجية وذلك بتحقيق التنمية لجميع المقيمين فيها من جهة واستقطاب اخرين من خارجها خاصة المستثمرين. وقد وضعت الاستراتيجية متطلبات ادارة هذه المدن بكفاءة من خلال الاستفادة من قدرات المدينة التنافسية من الناحية الاقتصادية والسلامة من الناحية المالية. اذ هنالك الحاجة الى العمل على تعويض أوجه القصور في البنية الاساسية والاسكان وفي حاجة الى أن تتخذ الخطوات اللازمة من اجل تحقيق ادارة حضرية مستدامة وتحقيق نوعية أفضل للحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الى الفقراء على وجه الخصوص، ومن الاهمية ان نشير الى ان تحسين البيئة التنظيمية الشاملة للاسكان والتنمية الحضرية يجب ان يدعم تحسين اداراتها من خلال بناء قدرة الاجهزة الحكومية للمديريات وتعزيز قاعدتها المالي، وتحسين امكانية الوصول الى أسواق رأس المال من خلال الاسكان والتمويل المتعلق بالمحليات.

لقد تمثل نواحي التركيز الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية على ما ياتي وكما موضوعه بالشكل:



شكل (18) نواحي التركيز الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية

1. تحسين اللامركزية وتقديم الخدمات من خلال تقديم الارشادات بشأن السياسات، وبناء القدرة الادارية لأجهزة الادارة الحكومية المحلية بغرض توسيع نطاق اللامركزية، وتعزيز تمويل المحليات لتقديم الخدمات الحضرية الاساسية، وتحسين ادارة شؤون الموجودات وصيانتها، وتوسيق مشاركة القطاع الخاص في اطار شراكات مع القطاع العام، والاستجابة للضغوط السكانية عن طريق تمويل البنية الاساسية والخدمات اللازمة في المناطق الحضرية.
2. تعزيز النمو الاقتصادي المحلي عن طريق الاستجابة للضغوط التنافسية واستغلال امكانيات المدينة كعنصر حاسم الأهمية لاستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، والمساعدة في تحسين القدرة على التخطيط الاستراتيجي والمادي والاستثماري، وتبسيط الاجراءات الادارية وخلق بيئة عمل محلية جذابة.



الفصل الخامس

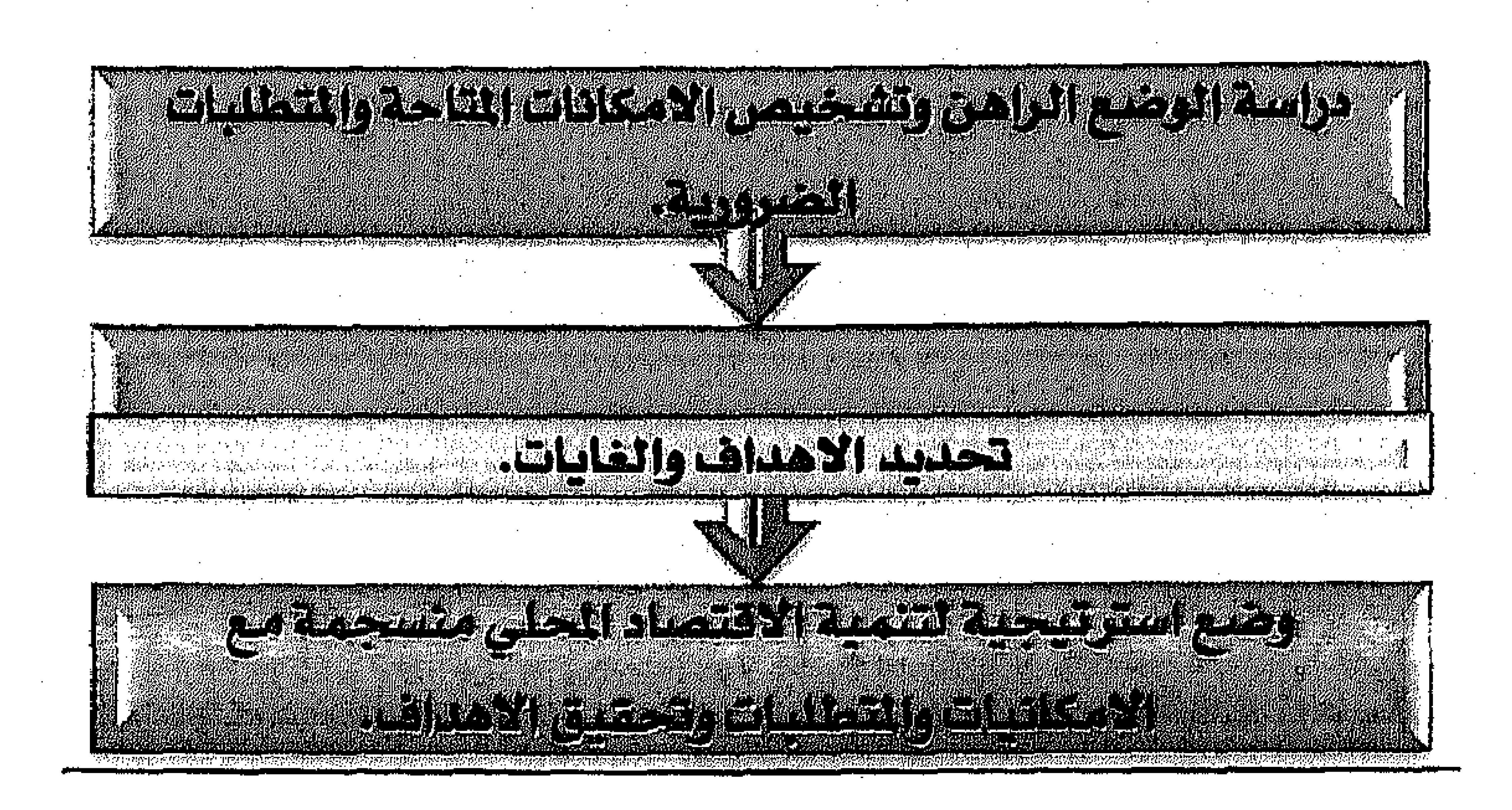
منهجية (الية) التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصاديه في الحكومات المحلية

الفصل الخامس

منهجية (الية) التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصاديه في الحكومات المحلية

الية بناء القدرات الاقتصادية للحكومات المحلية:

لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير استراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. من أجل بناء القدرات الاقتصادية للحكومات المحلية، يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية تعاونية نحو الوصول إلى فهم البيئه الداخلية للوحدة المحلية عن طريق التعرف على نقاط القوة، ونقاط الضعف، وكذلك يتطلب التعرف على بيئها الخارجيه المتمثلة بالفرص والمخاطر المهددة له لعملية التنمية الاقتصادية للوحدة المحلية، بعد ذلك تجري عملية المقارنة من خلال معالجة نقاط الضعف للتنمية الاقتصادية عبر تعزيز نقاط القوة، وتجنب التهديدات عبر استثمار الفرص المتاحة من البيئة الخارجية بالتالي يجعل الوحدة المحلية جاذبة لإقامة نشاطات اقتصادية، وموظفين جدد ومؤسسات داعمة لها، ومن اجل تحقيق ذلك يجب اتباع الخطوات ، كما في الشكل (19) الاتي:

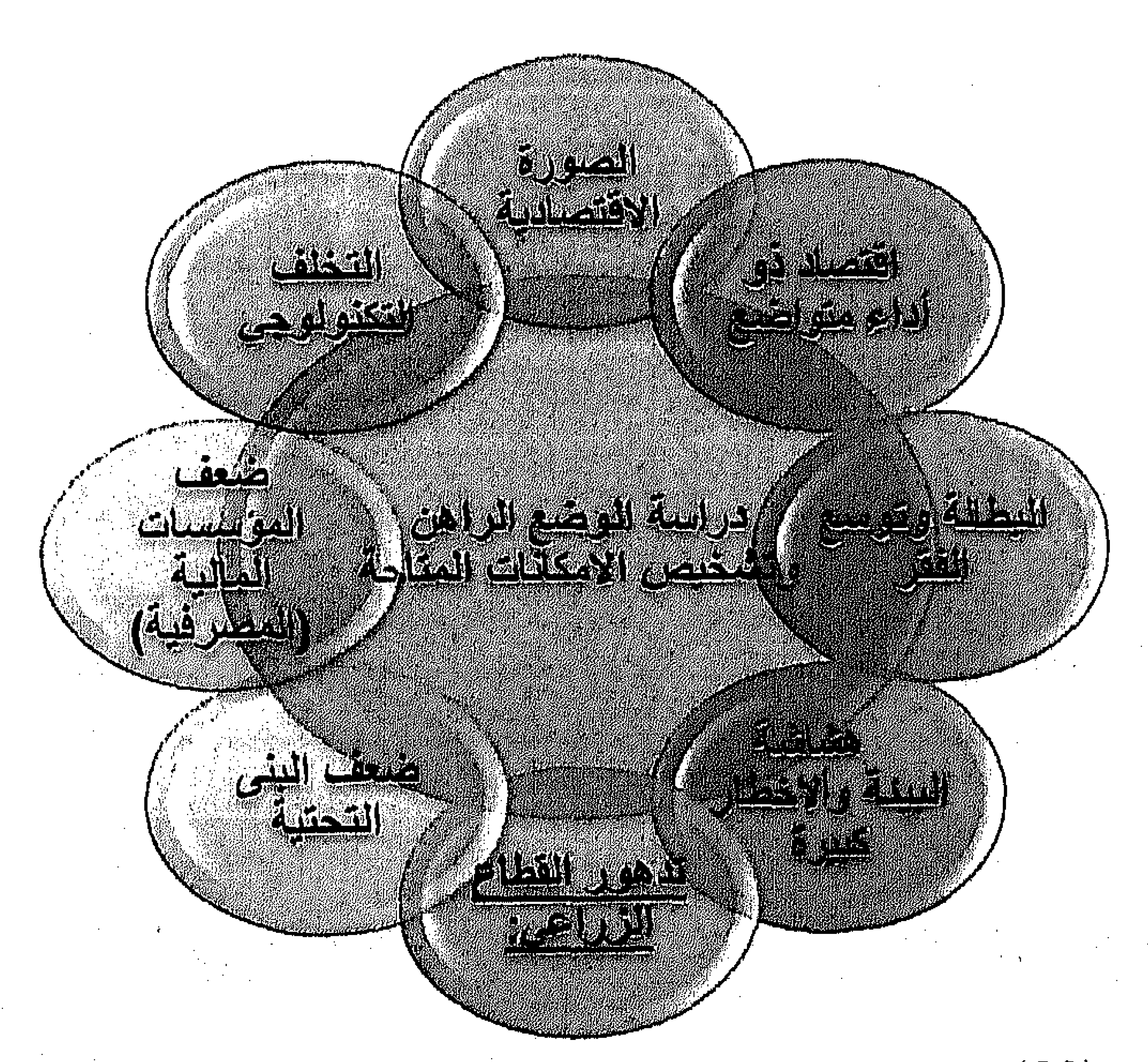


شكل (19) منهجية (الية) التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصاديه في الحكومات المحلية

1. دراسة الوضع الراهن وتشخيص الامكانات المتاحة والمتطلبات الضرورية.
2. تحديد الاهداف والغايات.
3. وضع استرتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي منسجمة مع الامكانيات والمتطلبات وتحقيق الاهداف.

المرحلة الاولى: دراسة الوضع الراهن وتشخيص الامكانات المتاحة والمتطلبات الضرورية:

وتتضمن هذه المرحلة عملية تقييم للوضع الراهن الذي يعيشه المجتمع المحلي، وما هي الامكانيات المتاحة في هذا المجتمع والموارد المتاحة التي يمكن من خلالها تغير الوضع الحالي للنهوض به بشكل يتلائم تلك الامكانيانات والموارد ويلتقي مع طموح افراد المجتمع، بحيث يوفر لهم حياة كريمة تتسم بالرفاهية، ويمكن قراءة الصورة الحالية بشكل عام لجميع المجتمعات المحلية في العراق على النحو، وكما بشكل(20) الاتي:



شكل(20) دراسة الوضع الراهن وتشخيص الامكانات المتاحة للحكومة المحلية

1) الصورة الاقتصادية اقتصاد ذو أداء متواضع:

عادة ما يتناقض مستوى تنمية الاقتصاد المحلي مع مؤهلاته وما يمتلكه من موارد اقتصادية وبشرية وطبيعية، وطموحات المجتمع الراغب بالتقدم والتطور للعيش بمستوى رفاهية اقتصادية واجتماعية مناسبة وتلك الموارد التي يمتلكها، شانه في ذلك شأن المجتمعات القرينة به.

فجميع الاقتصادات المحلية في العراق تتسم بضعف كبير في مستوى المعشية والدخل والوضع الاقتصادي الحرج ودرجة التقدم والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، فالبنية الاقتصادية ضعيفة التنوع، اذ يطغى عليها بشكل كبير قطاع الزراعة ذو صبغة موسمية صارخة، والتجارة المتواضعه وأنشطة أخرى غير مهيكلة.

فبالرغم من المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر في معظم تلك الاقتصادات المحلية، فالصناعة لا تلعب سوى دورا ضئيلا في خلق فرص العمل وتكوين القيمة المضافة، صحيح أن هنالك توجه عام نحو تطوير القطاع الصناعي بعامة، الا انه لا يمكننا إلا أن نعترف بأن الصناعة لا زالت، الى حد الآن، نشاطا ضعيف التنوع (الصناعات الزراعية – الغدائية، والصناعات الكيماوية والشبه كيماوية، وصناعة خياطة الألبسة)، ذو وقع هزيل على اقتصاد المدينة وناحيتها.

ومن الخصائص التي تكتسي دلالة كبيرة حول هذه الديناميه المعاكسة للتنمية الاقتصادية، هو أن الاقتصادات المحلية في العراق تمتلك اموال ضخمة من خلال ما تمتلكه من موارد نفطية كبيرة، يمكنها من دعم الاقتصاد المحلي وإنعاش الاستثمار في القطاعات المنتجة.

وبصفة عامة، يمكن تقديم الصورة الاقتصادية لمعظم الاقتصادات المحلية في العراق من خلال العناصر الاتية:

أ. اقتصاد ريعي يرتكز بالأساس على القطاع النفطي بشكل رئيسي، مع قطاع زراعي غير كفوء ومهمل من جميع الجوانب بالرغم ما يمتلكه الاقتصاد المحلي من مؤهلات لا باس بها لتطوير ذلك القطاع والاعتماد عليه للنهوض بالمجتمع المحلي، فضلا عن بعض تلك الاقتصادات تمتلك قطاع سياحي كبير جدا متمثل بالسياحة الدينية يمكن التركيز عليه لعلاج المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المحلي، الى جانب ان بعض الاقتصادات المحلية تمتلك قطاع النقل والتجارة عبر الحدود ولابد من تطوير ذلك القطاع.

ب. نظام مالي متردد في تمويل الاستثمارات الموجهة للقطاعات المنتجة.

ج. اقتصاد ضعيف الهيكلة، تغلب عليه الأنشطة غير المنظمة.

2) البطالة وتوسع الفقر تهديدات حقيقية للمجتمع المحلي:

ان موضوع الفقر في العراق من المواضيع الخطيره والتي يجب ان تبقى تحت الضوء من قبل المسؤولين والمعنيين والدارسين والباحثين والمواطنين على حد سواء، الى ان يتحرر العراق من آفة الفقر، ويقضى على الجوع تماما.

فلم يعد في العراق ما يُخشى كشفه من مواطن الضعف او القوة في السعي لتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. وقد اعلنت الحكومة العراقية استراتيجيتها للتخفيف من الفقر وفق مراحل زمنية معلنة وبرنامج ينتهي في عام 2014، كما أعلنت الاحصائيات والمسوح الاجتماعية والاقتصادية التي اجريت في العراق منذ عام 2003 وهي متاحة للجميع على المواقع الرسمية، وخاصة موقع الجهاز المركزي للاحصاء، ولاتوجد محاذير لمزيد من التدقيق والنقد والمراجعة للاجراءات الحكومية لتقويمها خدمة للصالح العام.

إن الكوارث التي تعرض لها العراق أدت إلى انهيار تام للبنية التحتية القادرة على تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكنه من خلالها ممارسة نشاطه الطبيعي الذي يخلق شروط تقدمه وازدهاره، ولم تكن تلك كوارث طارئة او مؤقتة كما يحصل في الكوارث الطبيعية، كالفيضانات او الهزات الارضية، بل كانت عبارة عن سلسلة حروب تدميرية من صنع البشر، أعقبتها اعمال ارهاب وتدمير استهدفت، ولازالت تستهدف، البنى التحتية للبلاد لتحطيم طاقة المجتمع على التماسك والعمل المشترك والحثيث نحو التخلص من براثن الفقر، مما جعل الأمم المتحدة تصنف العراق منذ التسعينيات ضمن الدول ذوات الازمات الممتدة وليست الطارئة. ان تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي هما اكثر مظاهر الازمات الممتدة شيوعا، وبهذا الميدان فإن لدى المنظمات الدولية المختلفة عددا من الوسائل والسبل للتحقق من مؤشرات عديدة قابلة للقياس تصنف وفقها الدول، ومن الضروري ان تكون هذه المؤشرات محدّثة باستمرار وبإنتظام كي تعكس الحالة الراهنة للمجتمع.فالوثائق التي تنشرها المنظمات الدولية، كالتقرير السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية بعنوان "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" على سبيل المثال، تورد احصائيات مرتفعة نسبيا عن مظاهر اجتماعية واقتصادية سيئة في العراق، كنسبة وفيات الاطفال دون الخامسة وسوء التغذية وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي والتقزم (نسبة الطول الى السن) والهزال الجسدي، وغير ذلك من مؤشرات.

جدول 1 معدلات الفقر في محافظات العراق

المحافظة	الموقع	عدد السكان	عدد الفقراء	النسبة المئوية للفقراء
بغداد	العاصمة	٧,٨٢٦,٣٩٧	١,٠٢٩,١٠٢	٪١٣
بابل*	الوسط	١,٨٠٨,٩٥١	٧٥٣,٨٣٧	٪٤٢
كربلاء	الوسط	٩٧٢,٤٦٧	٣٦٢,٩٥٧	٪٣٧
النجف	الوسط	٦٧٣,٦٠٣	١٦٦,٢٤٤	٪٢٥
الديوانية	الوسط	١,٠٨٤,٨٧١	٣٨٤,٠٦٠	٪٣٥
واسط	الوسط	١,١٦٦,٤٣٤	٤١٠,٥٧٥	٪٣٥
ديالى	الشمال	١,٧٠٩,٣٤٠	٥٧٢,٢٨٢	٪٣٣
نينوى	الشمال	٣,٠٧٨,٩٧٤	٧١٦,٢٨٧	٪٢٣
صلاح الدين	الشمال	١,٣٠٤,٩٣٨	٥٢٦,٦٤٣	٪٤٠
كركوك	الشمال	٩٨٧,٩٧٧	٩٧,٩٣٢	٪١٠
دهوك	الشمال-اقليم كردستان	٥٥٣,٦٦٢	٥٢,٠٨١	٪٩
اربيل	الشمال-اقليم كردستان	١,٦٨٩,٤٠٦	٥٨,٠٩٩	٪٣
السليمانية	الشمال-اقليم كردستان	٢,٠٧٤,٠٦٩	٦٩,٢٢٩	٪٣
البصرة	الجنوب	٢,٠٩٤,٧٨٨	٦٨٠,١٤٠	٪٣٢
ميسان	الجنوب	٩٠٢,٦٨٤	٢٣٠,٩٩٩	٪٢٦
المثنى	الجنوب	٦٧٣,٦٠٣	٣٣٣,٤٨٩	٪٤٩
ذي قار	الجنوب	١,٧٧٠,٢٤٤	٥٧٣,٩٧٦	٪٣٢
الانبار	الغرب	١٦٦٢,٥٩٣	٣٤٤,٠٦٩	٪٢١
الاجمالي		٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,٣٦٠,٠٠٠	٪٢٣

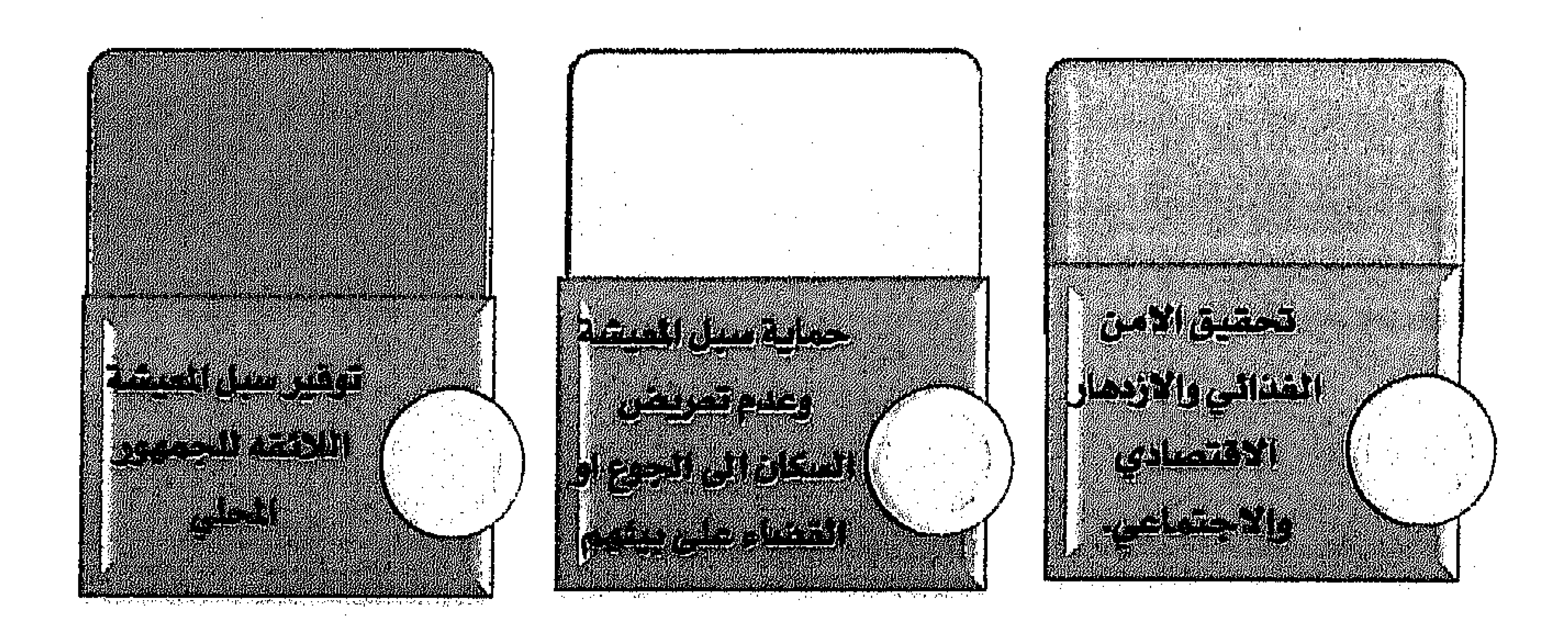
المصدر: وكالة التنمية الامريكية، "برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات"، العراق، ص 13.

من جانب آخر فإن العديد من المنظمات الدولية، كالبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) وغيرها، لم تعد تصنف العراق ضمن الدول المؤهلة للحصول على المساعدات الدولية على شكل مُنَح مالية بل يمكنه الحصول على قروض اعتيادية او ميسّرة، وذلك نظرا للقدرات المالية الكبيرة للعراق وارتفاع عائداته النفطية وموارده المالية التي انعكست بميزانية سنوية متصاعدة بلغت حوالي (90) مليار دولار في عام 2011 وحوالي (110) مليار دولار في عام 2012.

وبهذا المعنى فإن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق تعترف ضمنا بتصنيف العراق ضمن الدول ذات الازمات الممتدة. فهي تهدف مثلا الى تخفيض نسبة الفقر بشكل تدريجي الى (16٪) في نهاية 2014.

لذلك فإن مقاربة مفهوم الأمن الغذائي في العراق تختلف عنه في الدول او المناطق التي تصنف حالة انعدام الامن الغذائي فيها على انها طارئة. ففي الحالة الطارئة تلجأ الحكومة، وبمساعدة المجتمع الدولي غالبا، الى تقديم الدعم الاغاثي المؤقت للسكان الى حين انتفاء شروطه، اي بخروج المنطقة من ازمتها الطارئة التي عطلت حركة المجتمع ودورة الاقتصاد الطبيعية.

أما تحقيق الأمن الغذائي في ظل الازمات الممتدة، وكما تؤكد التقارير والدراسات الدولية، فهو يتطلب اتباع ثلاثة سبل اساسية، كما بالشكل(21) الاتي وهي:



شكل (21) المتطلبات الاساسية الثلاثة التي يجب اتباعه لتوفير حياة كريمة للجمهور المحلي

1. توفير سبل المعيشة للسكان ليتمكنوا من ممارسة حقهم بالعيش الكريم بأنفسهم.
2. حماية سبل المعيشة وعدم تعريض السكان الى الجوع او القضاء على بيئهم التي توفر لهم العيش الكريم.
3. تعزيز سبل المعيشة لتحقيق الامن الغذائي المستتب وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

3) الصورة البيئية: هشاشة البيئة وأخطار كبيرة:

تسبب الزيادة الكبيرة للحاجيات الاجتماعية، المترتبة عن النمو الساكني والرغبة في التقدم الاجتماعي واقتصاد ذو قدرات محدودة، في تفاقم البطالة والفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وقد سبب توسع دائرة الفقر، في تفكك سلسلة التماسك الاجتماعي. هذا التماسك الاجتماعي يشكل محورا مهيكلا للتنمية البشرية المستدامة، لكنه يعتبر، في نفس الوقت، شرطا ضروريا للتنافسية ولتحسين المردودية. وهكذا، وبالرغم من المجهودات المبذولة الى حد الآن، فالسكن غير اللائق لازال يشكل إحدى النقط السوداء في تلك الاقتصادات، وهو ما يخلق صعوبات كبيرة أمام محاولات تطوير وتنظيم نسيج عمراني متماسك. ويرتبط انتشار السكن غير اللائق بتوافد كثيف للنازحين الريفيين، وما يرافق ذلك من تفاقم للفقر وللهشاشة.

ويترتب عن هذا الانتشار، الخارج عن السيطرة للسكن غير القانوني والسكن غير اللائق، تدهورا لإطار العيش، وتقهقرا لمستوى التجهيزات والمرافق الأساسية، وتدهورا موازيا للبيئة.

ونسجل هنا بأن التدهور التدريجي لأوضاع حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية يتحقق بترابط مع تدهور المجال الحضري وتفاقم خصاص التجهيزات القاعدية. وعلى اثر ذلك بدأنا نعاين عدة أشكال من الاعتداءات على البيئة، من ابرزها التلوث المترتب عن عدم التحكم في التطهير السائل، بسبب تفريغ المياه المستعملة، المنزلية والصناعية، بدون معالجة في الوسط الطبيعي. فأغلبية قنوات صرف المياه المستعملة تصب في الانهر، وهو ما يترتب عنه تلوث كبير للمياه، بالإضافة الى انبعاث روائح كريهة.

4) استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي:

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته. والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة.

أ. الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها .

ب. الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

ج. الفساد المالي ومظاهره، الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية .

د. الفساد الأخلاقي ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

إما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الإداري والمالي) فقد وردت تعاريف عدة منها :

أ. تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص .

ب. وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة) .

ج. إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد).

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدوره جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار المدرجه في الجدول الاتي:

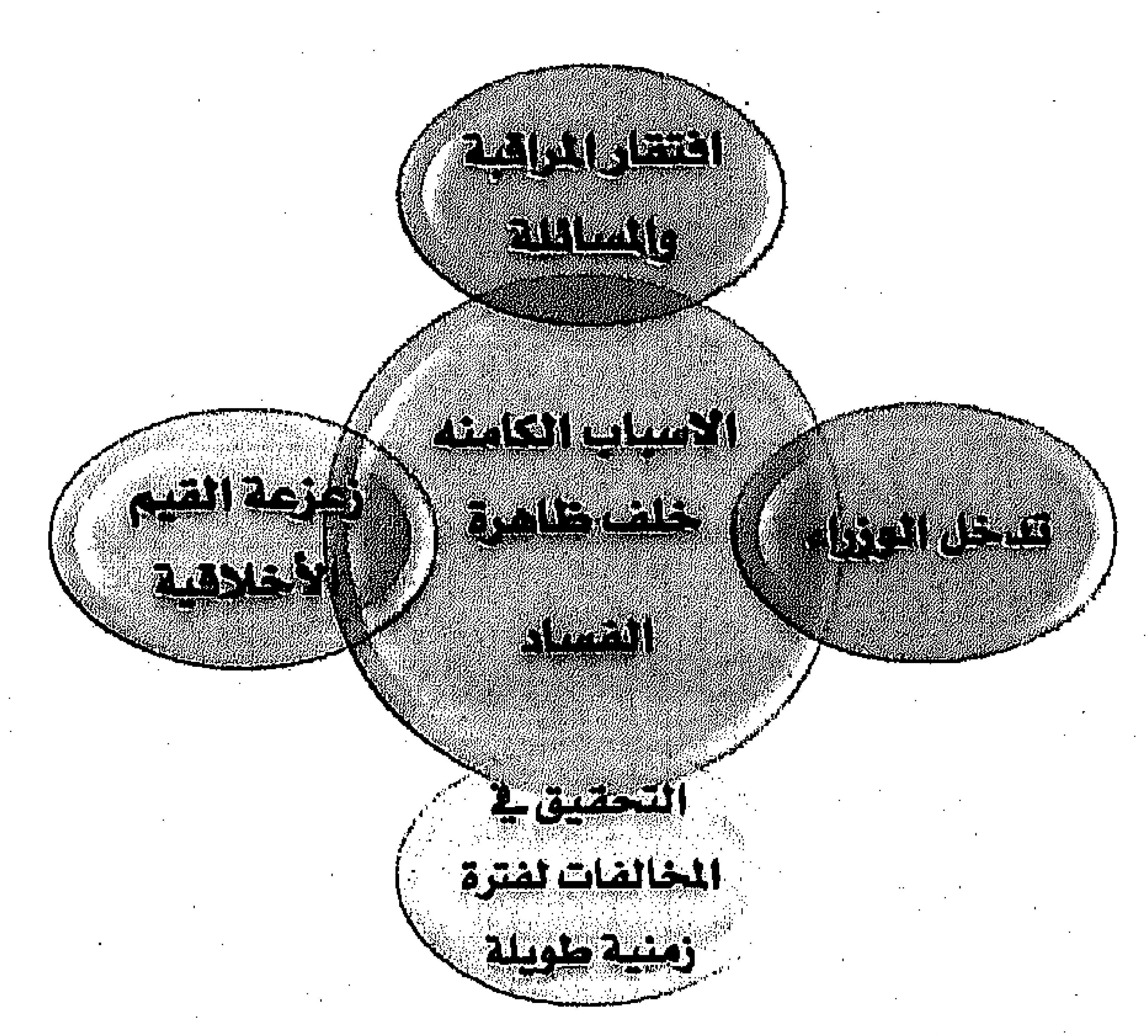
جدول (2) تقدير هيئة النزاهة للاموال المهدوره جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدوره	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	%77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%7

المصدر: سعاد عبد الفتاح محمد، " الفساد الإداري والمالي مظاهره / سبل معالجته"، منشور على شبكة المعلومات الدولية، وعلى الموقع www.nazaha.iq/search_web/edare/8.doc؛

فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأنية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات ويواخر أو أكساء طرق .

ومن ابرز الاسباب التي تكمن خلف هذه الظاهرة التي اخذت تدمر كل شي في المجتمع العراقي، هي على النحو الاتي وكما مصورة بالشكل(22) ادناه :



شكل (22) الاسباب الكامنه خلف ظاهرة الفساد

أ. افتقار المراقبة والمسائلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا، اذ أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها.

ب. تدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الأخر على التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وزاراتهم ونقل إلى بعض الوزراء بطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام .

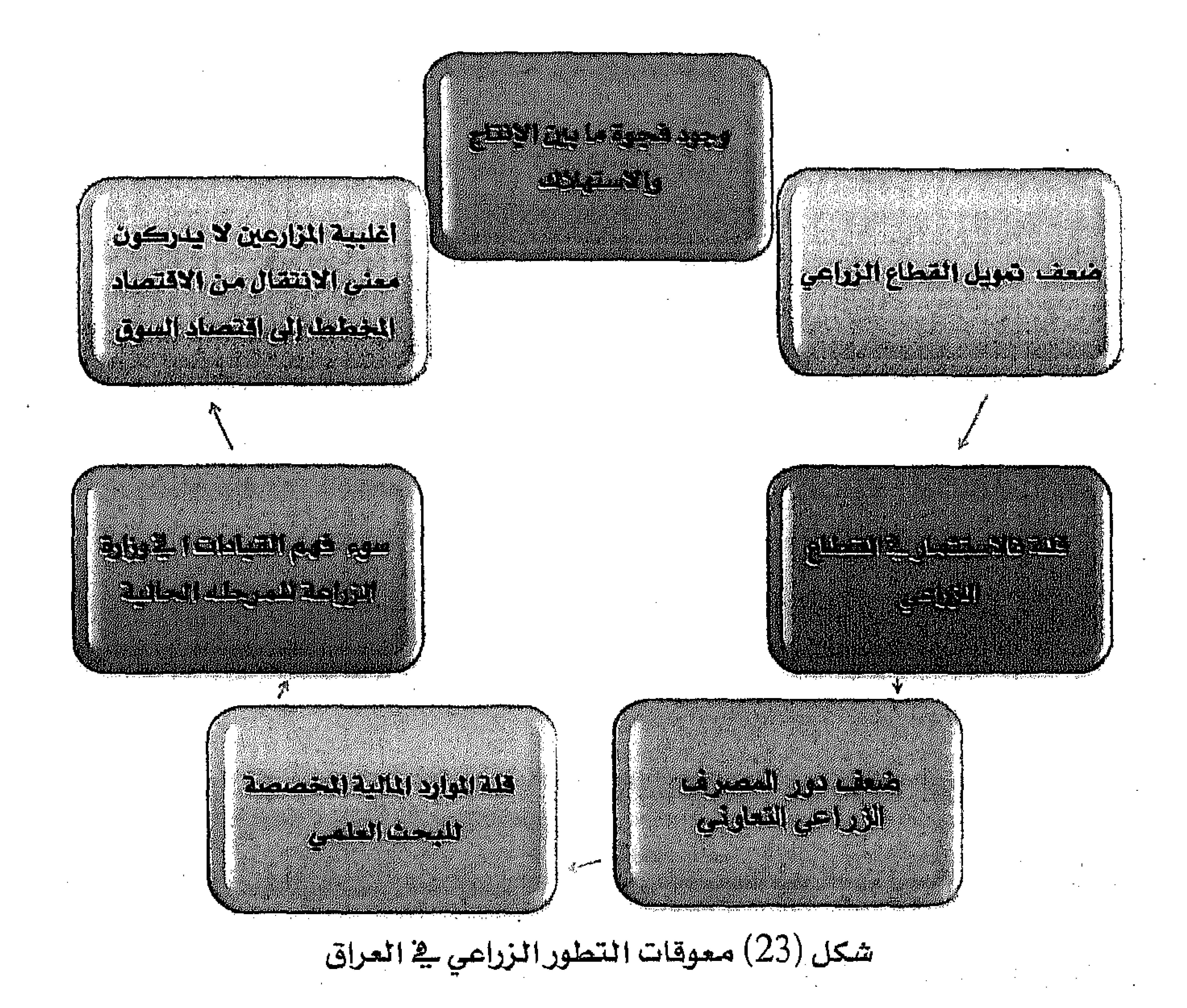
ج. التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية وهروب البعض الأخر قبل المحاكمة.

د. زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم .

5) تدهور القطاع الزراعي:

لقد شهد القطاع الزراعي في العراق تهميشا وظلما خلال الحقب الماضية ولم يتح لهذا القطاع اية فرصة لتطوير وتحسين ادائه او خلق فرصة للاستثمار فيه فلم تحصل فيه اي تطور في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية، ولا اية مبادرات او ابتكارات وظل الواقع الزراعي يعاني الى حد كبير من عدم وجود مستلزمات الزراعة الحديثة من بذور ومبيدات الحشرات والتشكيلات الكاملة من الممارسات الزراعية المحسنة مثل الحرث والغرس والري واستخدام الاسمدة والتكنولوجيات الحديثة.

ويمكن بيان أهم معوقات التطور الزراعي في العراق، كما بالشكل(23) بالآتي:



شكل (23) معوقات التطور الزراعي في العراق

أ. وجود فجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي ناتجة عن استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة في معظم محافظات القطر، أضف إلى ذلك تحول عدد كبير من المزارعين والفلاحين من الريف إلى المدينة.

ب. ضعف تمويل القطاع الزراعي وبالتالي ضعف تكوين رأس المال الزراعي مما يتطلب زيادته بهدف تطوير هذا القطاع، وذلك لأن القطاع الزراعي سيساعد في تطوير القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الصناعية التي تعتمد على الزراعة كأساس لعملها من المواد الزراعية وليس العكس. أي بمعنى آخر لا يمكن تطوير القطاعات الأخرى بدون تطوير القطاع الزراعي، فلا معنى لتطوير صناعة السكر بدون تطوير زراعة قصب السكر على سبيل المثال (لا الحصر).

ج. قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي، سواءً كان الاستثمار الوطني أو الأجنبي، ففيما يتعلق بالاستثمار الوطني لا يمكن تركه للقطاع الخاص بشكل مطلق، إذ يجب أن تتبنى الدولة الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول بها، وإشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي والتي تحقق له الأرباح في المشاريع ذات المردود السريع. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فهو سلاح ذو حدين، أي بمعنى آخر يجب التركيز على الاستثمار الأجنبي في المجالات الأساسية للاقتصاد العراقي، ولا يترك الأمر للمستثمر الأجنبي للاستثمار في مجالات يحددها هو، من دون مراعاة للظروف الحالية التي يمر بها البلد حالياً.

د. ضعف دور المصرف الزراعي التعاوني وقلة حجم القروض الموجهة للمزارعين مقارنة بحجم التضخم الهائل الذي يشهده البلد.

ه. قلة الموارد المالية المخصصة لمجالات البحث العلمي، أضف إلى ذلك عدم تهيئة الأجواء العلمية لخبراء العراق مما أدى إلى هجرة العقول العراقية إلى كل بلدان العالم وبدون استثناء.

و. ينبغي للقيادات الإدارية في بعض مؤسسات وشركات وزارة الزراعة في فهم المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، آخذين بنظر الاعتبار إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والزراعية والمالية السابقة وتهذيبها بحيث تكون ذات أثر فعال في حركة التنمية الزراعية في العراق، ومن ثم تكون أحد أسباب زيادة قوة الاقتصاد العراقي.

ز. لازال أغلبية المزارعين في العراق لا يدركون معنى الانتقال من الاقتصاد المخطط بيد الدولة إلى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار.

على الرغم من توفر الإمكانيات المادية في العراق، إلا إنه يجب أن يرافق ذلك توفر المعرفة واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وذلك لأن الإمكانيات المادية وحدها لا تحقق أي تنمية زراعية في أي بلد، فالإمكانيات المادية والتقنيات يعتبر أحدهما مكملاً للآخر.

6) ضعف البنى التحتية:

يعاني العراق من جملة من المشكلات المتعلقة بهذا المرفق ولعل اكثرها الحاحا ضعف الطاقة الكهربائية وما تسببه من مشكلات انتاجية وانسانية لابناء المجتمع. وعليه نوصي اعطاء هذا القطاع اولوية ثانية بعد النفط، لما له تأثير مباشر وغير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية.

كما ان هناك مرافق اخرى متمثلة بالموانى والسكك الحديدية والطرق والجسور، ونظرا لاهمية قطاع النقل والاتصالات والدعم اللوجستي الذي يقدمه للانشطة الاقتصادية الاخرى كونه نشاطا توزيعيا مهما ومحرك العملية الانتاجية الاقتصادية فقد تعرضت بناه التحتية ووسائط تشغيله للتدمير خلال الحروب التي امتدت على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن، كما كان لفترة الحصار الاقتصادي وما تخللها من عقوبات إقتصادية أثر كبير في توقف نشاط العديد من شركات ومنشاءات هذا القطاع عن العمل، ناهيك عن التخلف الذي أصاب العديد من مرافق ونشاطات هذا القطاع نتيجة إنقطاع العراق عن مواكبة مستجدات الاوضاع والتطور في العالم. فبعد أن كان العراق رائداً في إدخال الكثير من النشاطات والفعاليات واستخدامها وتشغيلها ، أصبح متأخراً في إمتلاكه لهذه الخدمات ويحتاج الى جهود وأموال كبيرة ووقتاً لكي يلحق بالركب العالمي في هذا المجال .

أولت خطط التنمية خلال فترة الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إهتماماً كبيراً بقطاع النقل والاتصالات وتضمنت تلك الخطط تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية لهذا القطاع وكان العديد منها مشاريع ذات طابع ستراتيجي .

أ. في مجال الطرق كانت الستراتيجية خلال تلك الفترة تهدف الى التوسع في إنشاء الطرق والجسور والممرات الثانية والطرق الحلقية والطرق الريفية والطرق السريعة والغاء تقاطعات الطرق مع السكك الحديد لتحقيق سهولة في تنقل الاشخاص والبضائع وتوفير السلامة لمستخدمي الطرق وسهولة في وصول مستلزمات الانتاج الى أماكنها .

ب. في مجال الموانيء كان هدف الستراتيجية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي هو زيادة طاقة الموانيء والانتقال الى مواقع اقرب للمنافذ البحرية الدولية وإمكانية استقبال سفن وبواخر أكبر ، أما في السبعينات فقد كان الهدف هو تعزيز دور مدينة البصرة من الناحية الصناعية من خلال إنشاء ميناء للاغراض الصناعية ليكون أحد مرتكزات المدينة الصناعية في البصرة.

ج. في مجال السكك الحديد فقد كان هدف الستراتيجية، خلال فترة الستينات، تحويل خطوط السكك من النظام المتري الى النظام القياسي، أما في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فقد كانت تهدف الى ربط مراكز الانتاج الصناعي بمراكز الاستهلاك والتصدير، الربط العرضي بين المدن، إدخال أخر التطورات والمستجدات على نوعية ومواصفات السكك الحديد، والمباشرة بإعداد التصاميم لمحاور جديدة بمواصفات حديثة ومتطورة.

د. أما في مجال الطيران المدني فان الستراتيجية، في السبعينات من القرن الماضي، كانت تهدف الى دعم نشاط الطيران المدني مادياً ومعنوياً ، توسيع الاسطول الجوي العراقي، الانتقال من النطاق المحلي والاقليمي الى النطاق العالمي، وتدريب نخبة كفوءة من الطيارين والفنيين في مجال الطيران المدني.

ه. وأخيراً في مجال الاتصالات فإن الستراتيجية، في السبعينات من القرن الماضي ، كانت تهدف الى تطوير وتوسيع مشاريع الاتصالات، زيادة الكثافة الهاتفية للهاتف الارضي، تطوير البنى التحتية للتراسل عن طريق المايكرويف والكابلات المحورية داخل المدن وبينها .

فيما يتعلق بستراتيجية التنمية الوطنية (2007 – 2010) فقد أشارت، بصورة عامة، الى أن "هناك اتجاه للتدهور في جميع مؤشرات التنمية البشرية تقريبا مقارنة بأساس عام 1980 . حيث إن نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق التي نشرت مؤخرا، أظهرت مدى التراجع الكبير في نوعية الحياة للعائلة العراقية مقارنة بعام 1980 الذي بدأ النظام السابق سعيه للسيطرة على المنطقة ". وبالتأكيد فإن خدمات النقل والاتصالات كان لها نصيب كبير من هذا التدهور.

أما أهداف ستراتيجية التنمية الوطنية (2010 – 2014)، فقد كانت تشمل معالجة أثار التخريب والدمار الذي سببته الحروب السابقة لقطاع النقل والاتصالات ومعالجة أثار الاهمال نتيجة الحصار الاقتصادي والنهوض بواقع حال القطاع، تعزيز دور القطاع الخاص للمساهمة بالنهوض بنشاطات القطاع، إعادة النظر بالهياكل التنظيمية والادارية بهدف رفع كفاءة الاداء لمنشأت وشركات القطاع، وإعادة تأهيل الكوادر وبناء القدرات.

ان وجود البنية التحتية المتطورة والحديثة من العوامل المساعدة لقيام عملية التنمية.

7) ضعف المؤسسات المالية (المصرفية):

تعاني الاجهزة المصرفية الوطنية من ضعف حجمها وصغرها وعدم قدرتها على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة. وازاء ضعف القطاع الخاص الوطني. يصبح لزاما على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال توفير افضل التسهيلات والخدمات المحفزة للاستثمار في العراق ومنافسة الدول الاخرى.

8) التخلف التكنولوجي:

تعد الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها، والتي تتم من خلال الشركات متعدية الجنسية من العوامل الاساسية لنقل التكنولوجيا عبر الدول. ان حصول العراق على تكنولوجيا حديثة سيؤثر بفاعلية على الأسواق المحلية من خلال إنتاج أكبر وأكثر كفاءة، وفي النهاية فهي تؤثر على تطوير البنية التحتية المحلية وتؤدي إلى خفض أسعار المنتجات المحلية.

ومن جانب اخر فان العراق يعتبر في ظل التقدم الحضاري والتكنولوجي للعالم من الدول المتخلفة في هذه المجالات على صعيد البنى التحتية فالانسان العراقي يعيش تخلف حضاري وتكنولوجي من حيث تعامله مع التطور في كافة المجالات وما الازمات التي يعيشها المواطن العراقي هي نتاج هذا التخلف فمع عدم تعلم الكومبيوتر لفئات كثيرة واجيال كبيرة الى عدم الدراية في التعامل مع المنطق العلمي لكل الاجهزة التي تطرح في الاسواق.

وقد يكون المواطن قد تخلف كثيرا عن اقرب مواطن في الدول المجاورة ولم يعد من هم الا ويحمله المواطن العراقي منها ازمة الكهرباء والماء والنفايات التي تملء كل الشوارع الى التعامل الحضاري مع موجة الاستيراد للسيارات الحديثة والمتطورة والتي لايفهم جيل كبير في تقنيتها الى احدث الاجهزة المنزلية التي تساعد الانسان في حياته اليومية حيث تجد مدير عام لدائرة معينة لا يفقه في الكومبيوتر شيء. ان المواطن العراقي متخلف كثيرا عن اي مواطن في الدول المجاورة فهو غير مبالي بالنفايات التي يرميها في الشارع كذلك ان مستوى الامية عالي جدا رغم توفر المدارس والجهاز التعليمي في المدارس هو غير كفوء ومتخلف ومعظمه لا يعرف كيف يتعامل مع الاجهزة المتطورة مثل الحاسوب.

المرحلة الثانيه للتخطيط الاستراتيجي: تحديد الاهداف والغايات:

إن تحقيق تنمية اقتصادية محلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما أو مدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، إن أهم مرتكزات ستراتيجية التنمية هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تتطور وأن تكون قادرة على المنافسة في عالم الثورة التقنية وثورة الاتصالات المتسارعة بشكل كبير خصوصا وان معظم مدن الدول النامية هي مدن متخلفة تعاني من انتشار البطالة وارتفاع مستويات الفقر بين سكانها، ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على قدرتها على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.

ولكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك، إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير استراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي.

الاهداف الاستراتيجية للحكومات المحلية:

هنـاك مجموعـة مـن الاهـداف الاسـتراتيجية تسـعى الحكومـات المحليـة الى تحقيقها، ومن اهم هذه الاهداف، كما في الشكل(24) الاتي:



شكل (24) الاهداف الستراتيجية للحكومات المحلية

1 . استكمال وتطوير البنى التحتية

2 . السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

3 . تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والصحية

4 . القضاء على الفساد الاداري واشاعة قيم النزاهة والشفافية

5 . تأمين السكن الكريم للجميع والقضاء على البطالة

6 . تطوير برامج حماية البيئة

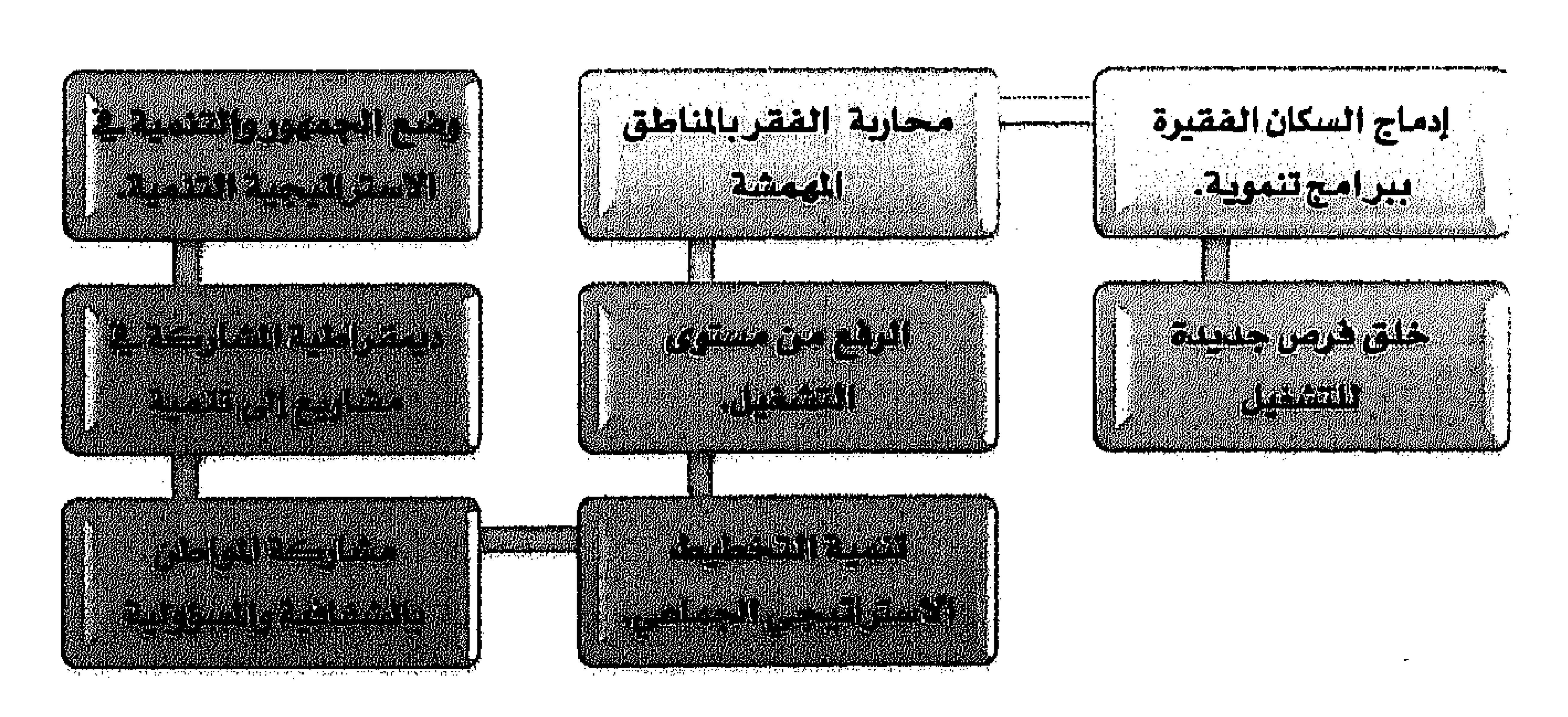
7 . اشاعة ثقافة القانون والتأكيد على الشفافية

الا ان هذه الاهداف يجب الا تخرج عن الاطار العام المحدد من قبل استيراتيجية التنمية الوطنية، وذلك لكي يكون تنمية الاقتصادية المحلية لجميع المحافظات، معدل ويسودة العدالة فيما بينها، اذ لابد وان تسير عملية التنمية المحلية بشكل متوازي، الامر الذي يؤدي تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، التي تسعى اليها استيراتيجية التنمية الوطنية ويكون ذلك، وكما في الشكل(25) الاتي:

أولا : الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية للتنمية :

تتمثل الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الحكومة المركزية بالاتي:

1. وضع الجماعات المحلية والتنمية في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية.
2. ديمقراطية المشاركة في إعداد المشاريع الهادفة إلى تنمية الجماعة.
3. جعل المواطن يساهم في المشاريع التنموية المحلية عبر مقارية الشفافية و المسؤولية.
4. تنمية التخطيط الاستراتيجي الجماعي.
5. الرفع من مستوى التشغيل.
6. محاربة الفقر في الجماعات القروية المهمشة.
7. إدماج سكان المناطق الفقيرة في برامج تنموية.
8. خلق فرص جديدة للتشغيل عبر تشجيع الشباب على خلق مقاولات الصغرى والمتوسطة الاستفادة من القروض الصغرى.



شكل (25) الأهداف العامة لاستيراتيجية التنمية الوطنية

ثانيا: الأهداف الخاصة للاستراتيجية الوطنية للتنمية:

تتمثل الأهداف الخاصة للاستراتيجية الوطنية للتنمية، وكما في الشكل (26) الاتي :

1. تنمية المهارات التدريبية وبعد النظر لدى المسؤولين المحليين .
2. تكوين منتخبين ومسؤولين بصورة مجتمعة قادرين على مواجهة الصعوبات المالية لوحدتهم المحلية .
3. تنمية التقنيات الرقابية داخل الحكومة المحلية .

اذ تسمح هذه الأهداف بإدارة الموارد واستغلال الفرص وقياس النتائج الايجابية المحققة.



شكل(26) الأهداف الخاصة للاستراتيجية الوطنية للتنمية

الاركان الاساسية في تحقيق الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية الوطنية:

وعلى ضوء هذه المنطلقات اصبح تحقيق اهداف عامة لاستراتيجية التنمية الوطنية ممكنة عن طريق اربعة اركان اساسية، كما مصورة بالشكل (27) الاتي:

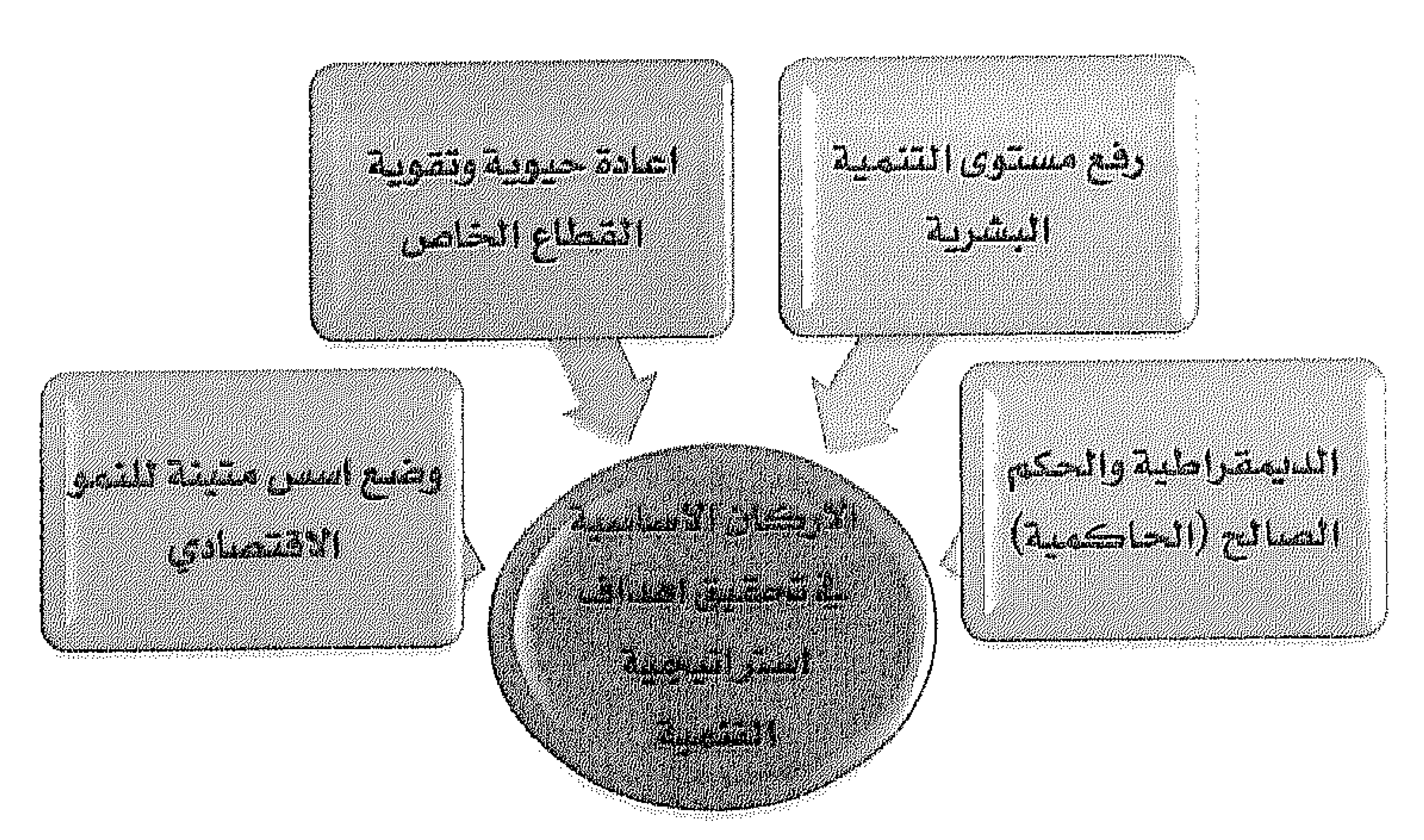
1. وضع اسس متينة للنمو الاقتصادي وتتضمن الدعامة الاولى عدد من الاجراءات اهمها السياسة المالية والنقدية والحفاظ على معدل تضخم واطئ وتطوير اليات الشفافية عن طريق ايرادات النفط والاصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع صندوق النقد في ظل اتفاقيات المساعدات الطارئة واتفاقية الاولى والثانية ووثيقة العهد الدولي واجراء المسح النقدي وانشاء حساب الخزينة الموحد وتنفيذ اللامركزية على الصعيد المالي وزيادة تعبئة الموارد المحلية.

وعلى صعيد القطاع النفطي الذي يساهم بحوالي 67٪ من الناتج المحلي الاجمالي و95٪ من الايرادات العامة (العملة الصعبه) وقد دعت وثيقة استراتيجية التنمية التي وضعتها وزارة التخطيط الى تحسين الاطار القانوني والتنظيمي لغرض اعادة هيكلية الصناعة النفطية ووضع اسس للشراكة بين العراق وشركات النفط والغاز الاجنبية وكذلك تاسيس شركة نفط وطنية مستقلة ودعت الى تقليل مبالغ دعم الوقود وزيادة الاستثمار في التدريب الفني وحرصت الاستراتيجية على عدم الوقوع في فخ المرض الهولندي وهي ظاهرة تحدث في البلدان التي يعتمد اقتصادها كليا على الايرادات المتحققة عن بيع المصدر الطبيعي لديها كمادة خام مثل النفط وهذا يعد احد الاسباب الرئيسية التي تتعرض لها الصناعة النفطية من تقلبات واسعة ومتكررة ومفاجئة في تذبذبات الاسعار فانها - أي الوثيقة - دعت الى اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي نحو بناء اقتصاد متنوع ذو قاعدة انتاجية خاصة في الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة التي من شانها ان توفر امكانات ضخمة في الاستثمار السياحي وكونه ايضا يتميز بصناعة العمل وامتصاص البطالة ودعت الاستراتيجية الى الغاء الدعم للقطاع الزراعي واعتبرته يؤدي الى تشوه اسعار السوق وبالتالي عدم تشييع الزراعة لكنها دعت الى زيادة انتاجية القطاع الزراعي من خلال الاستثمار في البذور الجيدة وطرق الري ووضع برامج خاصة بانتاج التمور وحقول الاسماك في الاهوار ودعم تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

2. اعادة حيوية وتقوية القطاع الخاص باعتباره القطاع الواعد والشريك الرئيسي والمحرك لفرص العمل وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي ودخول الاسر، ورفع مستواها المعيشي عن طريق تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي للمشاريع الصغيرة والكبيرة في الزراعة والصناعة والخدمات وذلك بأجراء الاصلاحات التجارية والقانونية والشفافية وتبسيط الاجراءات الحكومية في مجال تشجيع الاعمال ودراسة المشاريع الحكومية من قبل الدولة وتشجيع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع المحلية واصلاح القطاع المصرفي على اساس الية قطاع السوق وتطوير منح القروض الصغيرة في تحويل المشاريع واكمال متطلبات الانظمام الى منظمة التجارة العالمية واعادة تأهيل قطاع النقل وزيادة الطاقة الكهربائية.
3. رفع مستوى التنمية البشرية وتعمل الدعامة الاساسية الثالثة للتنمية الوطنية على تحسين نوعية حياة المواطنين العراقيين لكونهم اهداف التنمية واداتها في ذات الوقت وانطلاقا من حقيقة انسانية مفادها: لكي يعيش الانسان لابد لة ان ياكل ويشرب ويلبس جيدا وينعم بالامان والسكن ويتوفر له حق العمل والصحة والتعليم لكي يتواصلوا كمنتجين اقتصاديا ومندمجين اجتماعيا فلابد ان يكونوا اصحاء فمفهوم الصحة هنا لايعني غياب المرض بل الاحساس بالسعادة وتحسين نوعية الحياة من مختلف النواحي ومتطلباتها لما من تحقيق حزمة من الاستراتيجيات في مكافحة الامراض السارية والمتوطنة والامية ونشر التعليم وتوفير الماء الصافي والصرف الصحي وخدمات العناية الطبية وزيادة الوحدات السكنية الملائمة (ليس بمعنى الماوى او الملجأ) والتركيز في راس المال البشري من ناحية التدريب المهني ونشر المعرفة العلمية والتكنلوجية الحديثة وربط التعليم المهني للمؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية بخطة علمية تعتمد الدراسات الحديثة. واقرار رعاية الفئات الضعيفة (Vulnerable Groups) واصلاح الحصة التموينية.
4. الاركان الاساسية في تحقيق الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية الوطنية وضع اسس متينة للنمو الاقتصادي اعادة حيوية وتقوية القطاع الخاص رفع مستوى التنمية البشرية الديمقراطية والحكم الصالح (الحاكمية) لكونها

احدى الدعائم الاساسية الى جانب الموارد الطبيعية والبشرية التي تساهم في رسم صورة التنمية لعراق المستقبل منطلقة من ان الحكم الصالح شرط اساسي للتنمية المستدامة ومستمدة من مبادئ العدل والامن وحقوق الانسان وفقدان او اهمال هذه المبادئ يؤدي الى التدهور الاقتصادي وبعثرة الموارد العامة وهروب رؤوس اموال (حتى الوطنية) وزيادة الحرمان ويتطلب تقوية الحكم الصالح تقوية هيئات ومؤسسات النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة المالية وضمان الشفافية في الادارة المالية وانشاء الحكومة الالكترونية ودعم الهيئة الانتخابية والاعلام والحوار والمهنية الصحفية وحرية الفكر. تمثل هذة الدعامات الاربعة المفتاح المحرك لاداء الاقتصاد وتمارس تاثيرا مباشرا وغير مباشر على اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية على ان الاهداف التي تم تحديدها في اركان التنمية الاربعة يفترض ان تتحقق من خلال وضع الخطط القطاعية التفصيلية والبرامج الاستثمارية من قبل الوزارات وما يتطلبه ذلك من برمجة على المستوى القطاعي لترجمة الاهداف الرئيسية الى عمل تنفيذي للحصول على مخرجات ونتائج متوقعة من الانفاق على القطاعات والنشاطات لتحقيق مخرجاتها.

ولتحقيق ذلك فان التخصيصات الاستثمارية لتنمية المحافظات وفق ستيراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية، كانت على النحو الاتي:



شكل (27) الاركان الاساسية في تحقيق اهداف استراتيجية التنمية

توزيع تخصيصات الخطة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ للقطاعات الاقتصادية على المحافظات
عدا برنامج تنمية الأقاليم وإقليم كردستان (المبالغ بملايين الدنانير)

المحافظة	إجمالي التخصيصات	الاهمية النسبية %
اربيل	٩١٩١٧٤	١.١
نينوى	٥٦٩٣٦٨٧	٦.٩
كركوك	٨٣٩١٢٠	١.٠
ديالى	٨٤٣٦٠٣	١.٠
الانبار	١٨٥٩٦٨٧	٢.٣
بغداد	٩٣٠٩١٦٧	١١.٣
بابل	١٣٦١٧٧٧	١.٦
كربلاء	١٣٧١٩٨٢	١.٧
واسط	١٥٥١٠٠٧	١.٩
صلاح الدين	١٠٤١٠٠٢	١.٣
النجف	٩٨٤٢٠٩	١.٢
القادسية	١٤١٩٢١٦	١.٧
المثنى	٧٣٨٣٢٥	٠.٩
ذي قار	١١٨٥٣٩٢	١.٤
ميسان	١١٠٠٠٣٧	١.٣
البصرة	٤٦٥٧١٦١	٥.٦
دهوك	١٤٥٥١٨	٠.٢
سليمانية	٥٦٨٧٠	٠.١
متعددة	٤٧١٠١٤١٢	٥٧.١
خارج العراق	٣٠٦٦٥٤	٠.٤
المجموع	٨٢٤٨٥٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التطيط والتعاون الانمائي، "خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014

توزيع تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم لسنوات الخطة الخمسية

2014 2010

(المبالغ بملايين الدنانير)

المحافظة	تخصيصات 2010	تخصيصات 2011	تخصيصات 2012	تخصيصات 2013	تخصيصات 2014	اجمالي التخصيصات	الأهمية النسبية %
نينوى	287500	349643	349643	349643	349643	1686072	11.5
كركوك	115000	139227	139227	139227	139227	671908	4.6
ديالى	122500	147873	147873	147873	147873	713992	4.9
الأنبار	130000	156785	156785	156785	156785	757140	5.2
بغداد	637500	774861	774861	774861	774861	3736944	25.5
بابل	152500	186070	186070	186070	186070	896780	6.1
كربلاء	90000	108176	108176	108176	108176	522704	3.6
صلاح الدين	112500	135842	135842	135842	135842	655868	4.5
واسط	102500	125088	125088	125088	125088	602852	4.1
النجف	110000	131946	131946	131946	131946	637784	4.4
القادسية	100000	121196	121196	121196	121196	584784	4
المثنى	65000	77672	77672	77672	77672	375688	2.6
ميسان	90000	109375	109375	109375	109375	527500	3.6
ذي قار	165000	199411	199411	199411	199411	962644	6.6
البصرة	220000	268085	268085	268085	268085	1292340	8.8
المجموع الاجمالي	2500000	3031250	3031250	3031250	3031250	14625000	100

ومن خلال هذين الجدولين نستطيع معرفة حجم الاموال والتخصيصات المحددة لتنمية المحافظات اقتصاديا واجتماعيا.

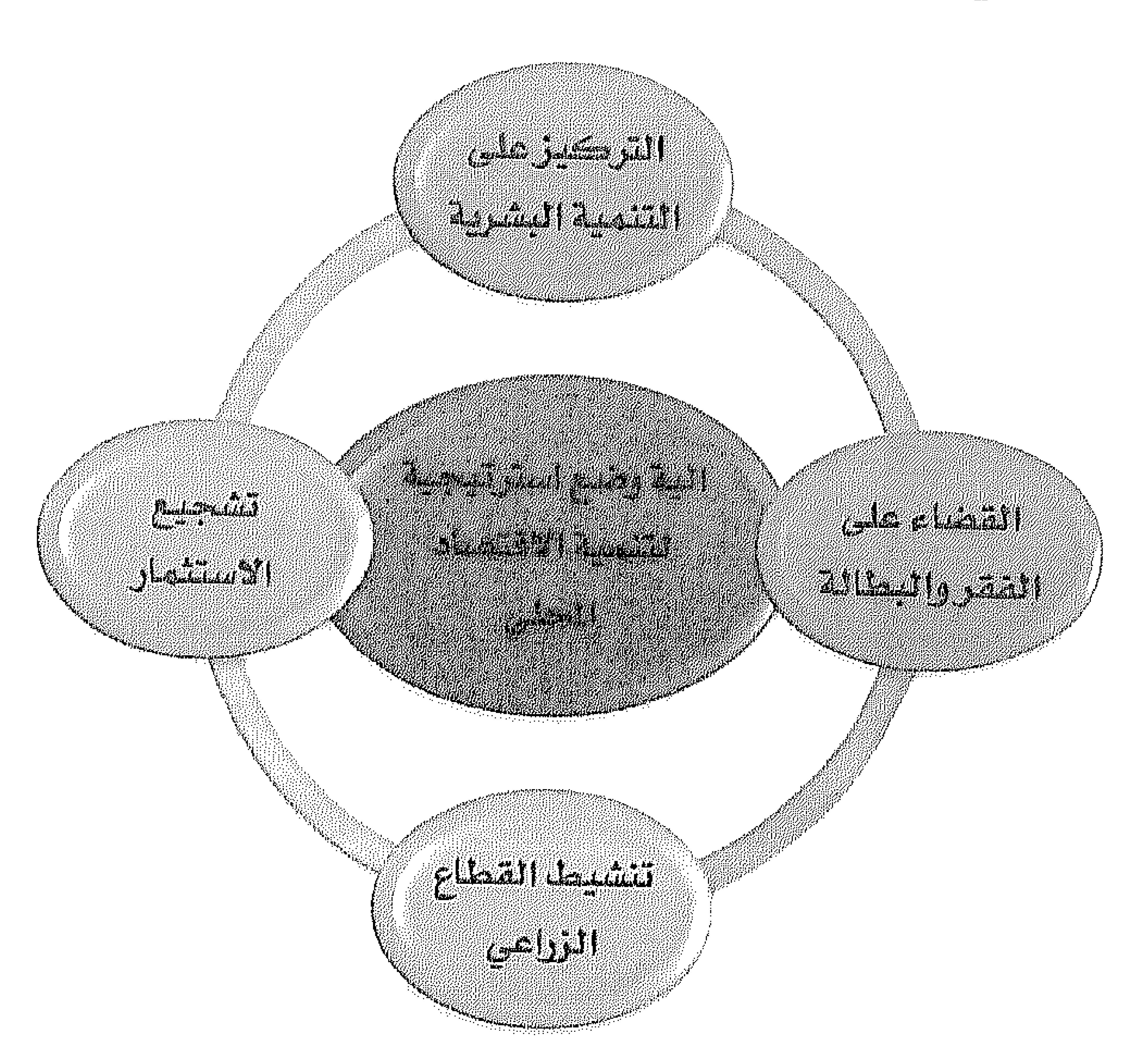
الفصل السادس

الية وضع استرتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي منسجمة مع الامكانيات والمتطلبات وتحقيق الاهداف

الفصل السادس

الية وضع استرتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي منسجمة مع الامكانيات والمتطلبات وتحقيق الاهداف

علينا معرفة من اين نبدا لكي نعلم اين سنصل، عبارة لابد من الاهتمام بها وهذه العبارة تجعل الفرد مجبر على التخطيط لوضع استيراتيجية وبرامج للنهوض بالواقع الراهن محاولا منه في تغير المسار في المستقبل، وكما موضح بالشكل(28) الاتي:



شكل (28) الية وضع استرتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي

اولاً: التركيز على التنمية البشرية:

ان مضمونه التنمية البشرية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للاجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الانمائية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة، فهي تنمية لا تولد فقط نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي ايضاً قد اضافت الى ابعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو راس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية او المقبلة.

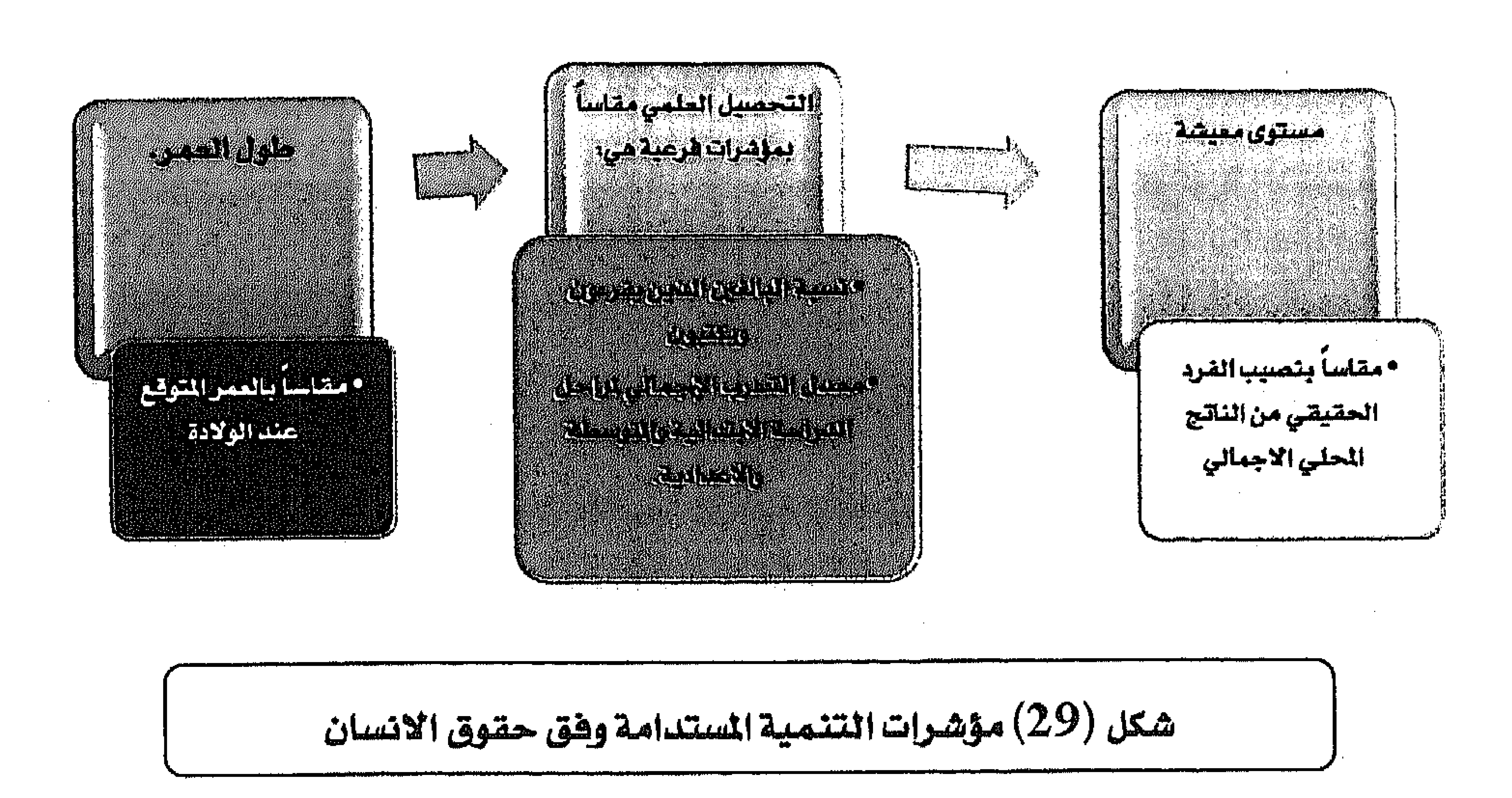
وتركز مبادئ حقوق الانسان على ان الفرد له الحق في التنمية والعيش بحرية وبسلام. وقد جاء في الاعلان عن الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام 1986 من ان الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وان الانسان هو الموضوع الرئيس للتنمية فهو الهدف والوسيلة وهو المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها. وان افراد المجتمع مسؤولين فردياً وجماعياً عن عملية التنمية اخذي بالاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الاساسية الخاصة بهم وواجباتهم تجاه المجتمع فقد ورد في الاعلان:

1. الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية اعمالاً تاماً.
2. ينطوي حق الانسان في التنمية ايضاً على الاعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير. والسيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

اذ ان التنمية البشرية انها عملية توسيع لخيارات الناس ويتحقق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الاساسية للتنمية البشرية على جميع مستويات التنمية، والتي بدونها ستظل خيارات كثيرة غير متاحة وهي:

1. جوهر الحق في التنمية هو المبدأ القائل بان الانسان وهو المقصود الرئيس بالتنمية وبان الحق في الحياة يعني فيما يعنيه توافر الكرامة الانسانية والضروريات الدنيا للحياة.
2. انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الانسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية.
3. استتباب السلام والاستقرار يقضي بالعمل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي من اجل اتاحة افضل للمجتمع في جو من الحرية افسح يتمثل عنصرها الحاسم في القضاء على الفقر.

وتعد مؤشرات التنمية المستدامة بمثابة انعكاس لواقع حقوق الانسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند الى ثلاثة مؤشرات هي، كما مصور بالشكل(29) الاتي:



شكل (29) مؤشرات التنمية المستدامة وفق حقوق الانسان

1. طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
2. التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية هي:

أ. نسبة البالغين الذين يقرءون ويكتبون

ب. معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية.

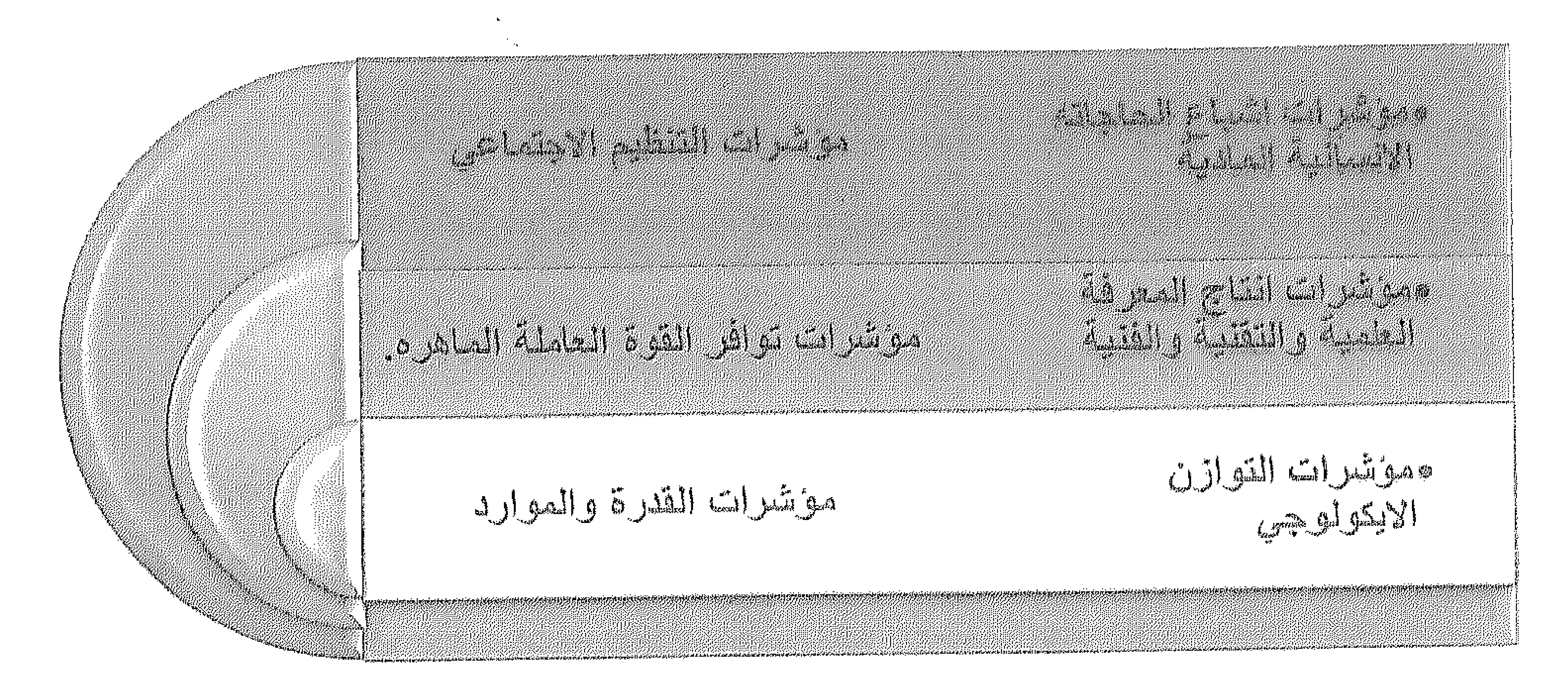
3. مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي.

ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية البشرية بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية ايضاً.

وانطلاقاً من هذه التصورات وتأسيساً على ان حق تلبية الحاجات الاساسية للفرد هو حجر الزاوية في انسانية مفاهيم التنمية فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم الا من خلال اعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية اعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الانسان النشطة فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل افراد المجتمع مسؤولية التنمية اخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم. ومن حق الدولة وضع سياسيات انمائية وطنية تهدف الى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

كما لابد من رفع شعار ان التمكين الاقتصادي حق انساني في التنمية البشرية، اذ يشير مفهوم التمكين الاقتصادي بأنه ينصرف الى كل الممارسات والافعال والانشطة والاجراءات التي تفيض الى تنمية قدرات الافراد بصورها المختلفة وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع. وبهذا المعنى فقد اصبح التأهيل الاقتصادي ومن اجل القبول بالتمكين بصفته حقاً انسانياً وواجباً وعلى الجميع العمل عليه والقبول به. وايضاً تتسق الدعوة الى زيادة فرص التمكين الاقتصادي مع الدعوة لتعميق وزيادة التنمية البشرية وجعل التنمية اكثر عدلاً واكسائها بوجه وتقليل ضحاياها وعوادمها لتكون تنمية بشرية وانسانية حقاً.

ومن الوسائل الفاعلة لزيادة تمكين الافراد اقتصادياً هي في تحسين الوضع الاستهلاكي لهم وان تستهدف التنمية الحقيقية توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الاساسية للناس ومنها الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الاساسي والمأوى المناسب والتي تمثل بمؤشرات تحسين مستوى التنمية البشرية. وتشير بعض الادبيات الاقتصادية الى ان التنمية البشرية لا تتحقق الا عن طريق اشباع الحاجات الانسانية. وفي ضوء هذا التطور حددت مؤشرات التنمية البشرية للحكومات المحلية بمجموعات رئيسية هي، وكما موضح بالشكل(30) الاتي:



شكل(30) مؤشرات التنمية البشرية للحكومات المحلية

1. المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الانسان وعلى مدى اشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية.
2. المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الاداء لمؤسساته، وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعة من اجل البقاء والنماء والتطور.
3. المؤشرات الدالة على توافر القوة العاملة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.
4. المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على انتاج المعرفة العلمية والتقنية والفنية والادبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه.
5. مؤشرات القدرة والموارد التي تمثل مدخلات في اشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع، والمادة الاولية في توظيفها لانتاج السلع والخدمات.
6. مؤشرات التوازن الايكولوجي ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.

وتأسيسا على هذه المؤشرات فانه لم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو النهوض بمعدل نمو الناتج الإجمالي او الدخل القومي فحسب بل بدات تبرز في كتابات واتجاهات التنمية الاقتصادية قضية التوزيع كأحد المبادئ الأساسية للعمل التنموي. واصبحت عدالة التوزيع او انتشار مناسب النمو على مستوى القاعدة العريضة من افراد المجتمع هدفاً اساسياً للتنمية وركناً رئيسياً في السياسة الاقتصادية ولم تعد المقولة من ان تحقيق التنمية الاقتصادية في شكل تراكم رأسمالي من شانه ان يؤدي بعد مرحلة انتقالية الى توفير فرص العمالة وزيادة الانتاج مما يعم اثره على المجتمع باسره مقبولة او مبرراً لانعدام عدالة التوزيع في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من هذا التصور فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم الا من خلال توزيع الدخل، واذا كان المفهوم السائد للفقر بانه يمثل عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الحرمان من حق الاختيار الذي يمثله التعليم والصحة والمشاركة السياسية وهذا يعني ان مفهوم الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل بل توسع ليعني قصور القدرة الانسانية.

كما تقدمت دراسات التنمية المهتمة بالجانب التوزيعي للدخل والتي تقوم على تحليل الرفاهية الاقتصادية من ناحية النتائج التوزيعية للنمو الاقتصادية حيث ميزت تلك الدراسات بين مستوى الدخل المطلق والفقر والتفاوت النسبي في الدخل، وذلك في سبيل التعرف على اكثر الفئات استفادة من مكاسب النمو وان بعض الدراسات ركزت على مصادر التوزيع للدخل حيث يمكن قياس منافع النمو من حيث مدى تأثيرها على عدالة توزيع الدخل.

وهكذا يصبح هدف التنمية في تحقيق عدالة التوزيع الوجه الإنساني للتمكين الاقتصادي تستهدفه التنمية البشرية المستدامة. وما تدعو اليه السياسيات الاقتصادية التي تقوم على انطلاق العمل الانمائي من ستراتيجية الوفاء بالحاجات

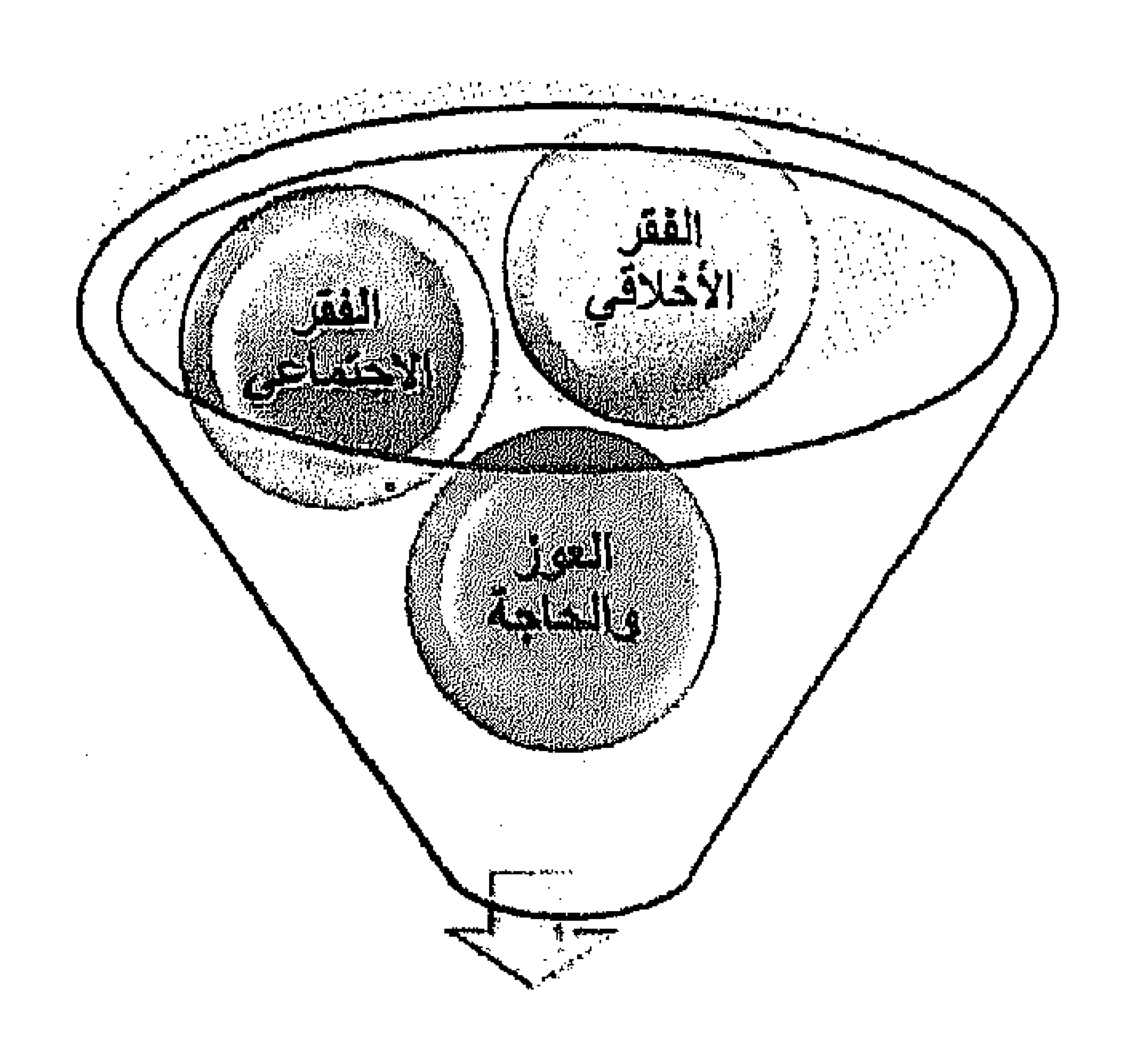
الاساسية للكثرة الغالبة من افراد المجتمع حيث يتجه البنيان الانتاجي الى نوع من التكامل الاعتماد على السوق الداخلية بدلاً من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ويستتبع ذلك تحديث عملية التنمية من منطلق وطني يتصدى للسيطرة الاجنبية مما يمكن ان يطلق عليه "التجدد الذاتي" الذي يتمثل في تحديث الانتاج وفقاً لمتطلبات افراد المجتمع.

واذا كان التمكين الاقتصادي يعبر عن الوجه الانساني للتنمية البشرية فان وظيفة السياسة الاقتصادية على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي تنشر على مساحة واسعة من الحقول والمحاور والاجراءات والتكيفات والتشريعات التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف.

ثانياً القضاء على الفقر والبطالة:

يعتبر الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة، وانعدام العدالة، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باستشارة واحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ويعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم، إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة، حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة، كما أنجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر.

فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع)، وهناك ثلاث معاني للفقر متمايزة هي، نظر الشكل(31) الاتي :



المعنى الأول الفقر الاجتماعي:

وهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والإتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

المعنى الثاني: العوز والحاجة:

ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذي يطلبون المساعدة.

المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي:

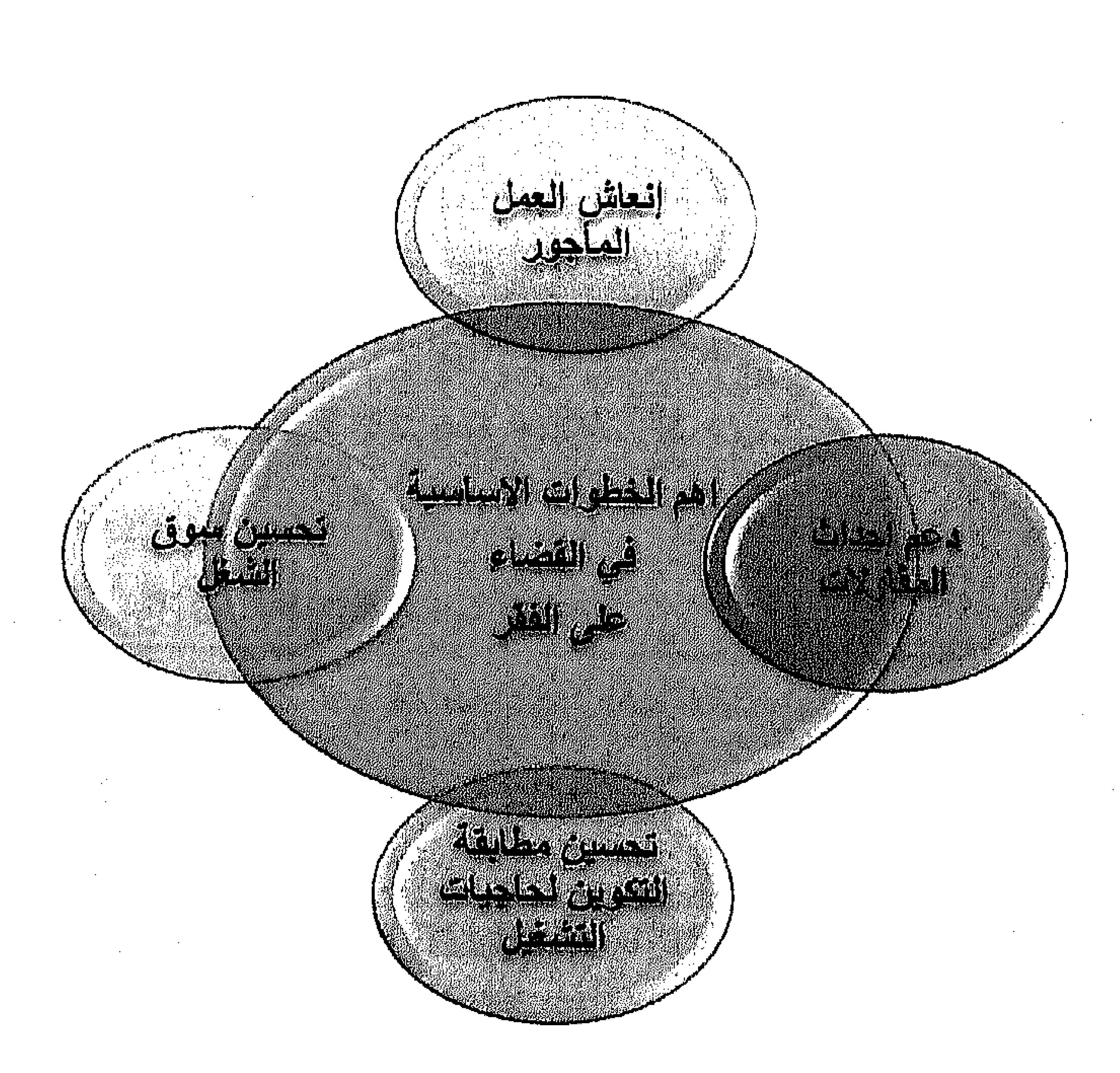
يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعيقه عن التمتع والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدده الرؤية الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال تصورا حول الاحتياجات العشر الرئيسية التي يجب تحقيقها لتحسين حياة الفقراء وهي:

1. التغذية السليمة.
2. الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها طبيا ووقائيا.
3. القدرة على العيش في بيئة نظيفة وكافية.
4. القدرة على الحصول على مياه نظيفة وكافية.
5. التمتع بهواء نظيف لا يحمل التلوث والأمراض.
6. الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي.
7. القدرة على استخدام العلاجات التقليدية.
8. القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية.
9. القدرة على التكيف مع الصدمات الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف.
10. القدرة على اتخاذ قرارات حرة حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام.

اهم الخطوات الاساسية في القضاء على الفقر:

إن النمو الاقتصادي لا يكفي لوحده لمعالجة إشكالية البطالة، ومن أجل التصدي للبطالة البنيوية والتغلب على صعوبات إدماج حاملي الشهادات، اختارت الحكومة اعتماد برامج إرادية تقوم على تحقيق الترابط بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال أربع محاور أساسية، وكما موضح بالشكل(32) الاتي :



شكل(32) اهم الخطوات الاساسية في القضاء على الفقر

إنعاش العمل المأجور:

عبر إدماج الباحثين عن العمل الأول، وخاصة حملة الشهادات، العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق: التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافة، ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.

ثانيا دعم إحداث المقاولات:

بتقديم دعم مالي لإحداث أول مقاولة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير:

1) المواكبة المستمرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المقاولة.
2) تحمل الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات مصاريف المواكبة بالنسبة لكل صاحب مشروع.
3) تسهيل الحصول على قروض مصرفية.
4) تبسيط النظام القانوني، حيث يمكن لعدة أشخاص من أصحاب المشاريع الاشتراك في نفس المشروع والجمع بين الامتيازات المقررة لكل واحد على حدة.

تحسين مطابقة التكوين لحاجيات التشغيل:

يركز هذا المحور على ملائمة التكوين لحاجيات المقاولة بهدف تحسين وتطوير قابلية تشغيل حاملي الشهادات، ويمكن هذا الإجراء الباحثين عن الشغل من اكتساب المؤهلات والقدرات المطلوبة للاندماج في المقاولة:

1) التكوين التعاقدي من أجل التشغيل: يتم تنظيمه لفائدة حاملي الشهادات والباحثين عن أول عمل . يتم إدماجهم مباشرة بعد التكوين من قبل مؤسسة عمومية أو مقاولة خاصة ، أو من طرف مجموعة مهنية أو تعاونية أو وكالة خاصة للوساطة.

2) التكوين التأهيلي أو التحويلي: ويهدف هذا التكوين إلى إكساب حاملي الشهادات مؤهلات مهنية في التخصصات التي توفر نسب إدماج عالية .

وموازاة مع ذلك، وكإجراء وقائي، يقترح مشروع خطة العمل تدريبا من أجل اكتساب التجربة المهنية ، وذلك داخل المقاولة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة . ويتطلب هذا الإجراء وضع إطار قانوني ملائم.

تحسين سوق العمل:

من شأنها تطوير البنيات والآليات الضرورية لضبط سوق الشغل من خلال:

1) تحسين مهنية الهيآت المكلفة بالوساطة في سوق الشغل.
2) اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات.
3) تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في مجال التكوين.
4) لا مركزية سياسة التشغيل.
5) وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق الشغل ويطور أدوات تتبع وتقييم إجراءات إنعاش التشغيل.
6) اعتماد مقاربة تشاركية مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام وفعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي.
7) تحديد الحاجيات الكمية والكيفية الحالية لسوق الشغل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية.

ثالثاً: تنشيط القطاع الزراعي:

يتوفر في العراق مستلزمات زراعة متطورة من ارض وموارد مائية وبشرية لبناء قطاع زراعي ناجح فضلا عن ان القطاع الزراعي في العراق بحد ذاته يعد ارضا خصبة للاستثمار فيه وذلك لما يتمتع به العراق من المقومات السابقة الذكر مما يجعل من المشاريع الاستثمارية الزراعية ذات فوائد كبيرة وكثيرة وايضا لا نستثني من هذه المشاريع الزراعية المشاريع الاستثمارية الخاصة بالثروة الحيوانية وما تنتجه هذه الثروة من لحوم وجلود وصناعات الالبان ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الخارجي من خلال تصدير منتجات هذه الثروة بعد تغطيتها الاستهلاك المحلي كذلك الثروة السمكية ومقومات الاستثمار في هذا المجال حيث يملك العراق بيئة جيدة جدا لتطوير وتوسيع هذه الثروة وزيادة الاستثمار فيها وتطويرها يؤدي بالنتيجة الى زيادة منتجاتها وصادراتها على حد سواء.

الفوائد المتاحة من الاستثمار في القطاع الزراعي:

يمكن القول ان الاستثمار في قطاع الزراعة يفتح افاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور من واقع الزراعة في العراق ويجذب الكثير من رؤوس الاموال والمستثمرين الاضافيين الى هذا القطاع اضافة الى خلق فرص عمل جديدة ويتيح فوائد محتملة متعددة اهمها:

1. تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي واقامة مشاريع زراعية ورفع الانتاج الزراعي عن طريق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية الزراعية.
2. الادخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الزراعية
3. .زيادة القدرة التنافسية الزراعية وتمكين الانتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.

4. زيادة الانتاج الزراعي كمّا ونوعا حتى يستطيع تغطية الاستهلاك المتزايد للمحاصيل الزراعية (الخضر والفواكه) والمحاصيل الزراعية الصناعية (القطن، قصب السكر، المراعي الغابات).
5. ارتفاع دخل الاسر في المناطق الزراعية والريفية لان تشجيع الاستثمار من شأنه ان يتيح للاسرة دخلاً مستمراً ومتزايداً.
6. زيادة العاملين في القطاع الزراعي ومن ثم تشغيل الكثير من الايدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم.
7. الحد من هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة التي نتج عنها الكثافة السكانية في المدينة، من خلال بناء القرى العصرية، انشاء طرق جديدة، بناء المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية في تلك المناطق، شق الانهار الصغيرة والمبازل لاغراض ارواء المساحات المزروعة.
8. زيادة نسبة تصدير هذه المنتجات الزراعية، ولو بنسب قليلة، بعد ان كانت تستورد من خارج العراق وبذلك يتم توسيع حجم التبادل التجاري لهذه المنتجات بين العراق والبلدان المجاورة.

ويمكن القول ان الاستثمار في القطاع الزراعي العراقي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي زراعي حيوي مهم فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الاراضي واستخدامها كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف انواعها وايضا انشاء الغابات الصناعية وصولاً الى خلق منطقة زراعية ستراتيجية مهمة في العراق تتطلب عملية انجاح الاستثمار الزراعي في العراق ايجاد المناخ المناسب والمهيأ لتفعيل هذا الاستثمار والقيام بعمله على وجه اكمل وبناء قاعدة تسهم بالنهوض بالواقع الزراعي فعلى صعيد قانون الاستثمار لابد من جعل الانظمة والاجراءات مبسطة وفاعلة بقدر الامكان والانظمة المعنية ذات العلاقة تشمل الاجراءات والنظم المطلوبة لبدء عمل جديد وتفعيل المجالات ذات الصفة المستمرة (تجديدات، اعفاءات... الخ)

وانظمة العمالة وقوانين العمل وانظمة الاستثمارات وتخصيص مجالاتها فضلا عن تحديد انظمة الاستيراد والتصدير والاعفاءات الضريبية والكمارك.

وبالنسبة الى الجهات الحكومية المتمثلة بوزارة الزراعة والدوائر التابعة لها يتطلب العمل على اصلاحات هيكلية تلامس واقع حال المزارع العراقي وكذلك الزراعة بصورة عامة ولعل من اهم هذه الجهود والاصلاحات:

1. تأهيل وتدريب الفلاحين وتوعيتهم بفوائد الاستثمار الزراعي وبما يخدم واقعهم الحالي.
2. تبني سياسة زراعية شاملة للموازنة بين الكميات المنتجة من السلع الزراعية، نباتية او حيوانية وبين الحاجة للاستهلاك
3. .السعي الى تصنيف الاراضي في العراق وتحديد استعمالاتها ووضع التشريعات اللازمة لذلك وتوزيع الاستثمارات الزراعية عليها.
4. العمل على مكافحة التصحر بكل اشكاله ووقف الزحف العمراني على الاراضي الزراعية.
5. اعادة تشكيل الاتحادات والمنظمات الزراعية وتفعيلها بحيث تشمل المزارعين في عموم البلد.
6. اعتماد مبدأ الجدوى الاجتماعية بالنسبة للسلع الزراعية الستراتيجية كالحبوب والقطن وزهرة الشمس وغيرها.
7. العمل على بناء اسلوب جديد في التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لانجاح المشاريع الاستثمارية الزراعية.
8. اعادة النظر في الملكية الزراعية بما ينسجم والواقع الراهن للعراق بما يعزز الانتاجية والاستثمار الامثل لها.
9. دعم وترويج اقامة القرى العصرية والمزارع النموذجية واستيعاب خريجي المعاهد والكليات الزراعية.
10. اعادة النظر في السياسة الحيوانية والبيطرية بما يعزز ويطور انتاج الدواجن واللحوم والاسماك كثروة وطنية تخدم الامن الغذائي في العراق.

رابعاً تشجيع الاستثمار:

الحاجة الى الاستثمار الأجنبي لا يأتي فقط من الحاجة إلى الموارد المالية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي وإنما الى ما يمكن أن يساهم به هذا الاستثمار من نقل للتكنولوجيا وخلق فرص عمل إضافية لامتصاص ظاهرة البطالة، وحاولت الدول العربية اعتماد سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال منح التسهيلات لرؤوس الأموال الخارجية ولم تحقق نتائجها، والعراق لم يكن صاحب تجربة في حركة الاستثمارات الأجنبية حيث لم تسمح القوانين إجازة أي نشاط استثماري أجنبي بالرغم من إصدار بعض القرارات والقوانين التي تشجع الاستثمار العربي وبعد الاحتلال عام 2003 ظهرت دعوات للانفتاح على الاستثمار الأجنبي لإعادة ما دمر في الحرب.

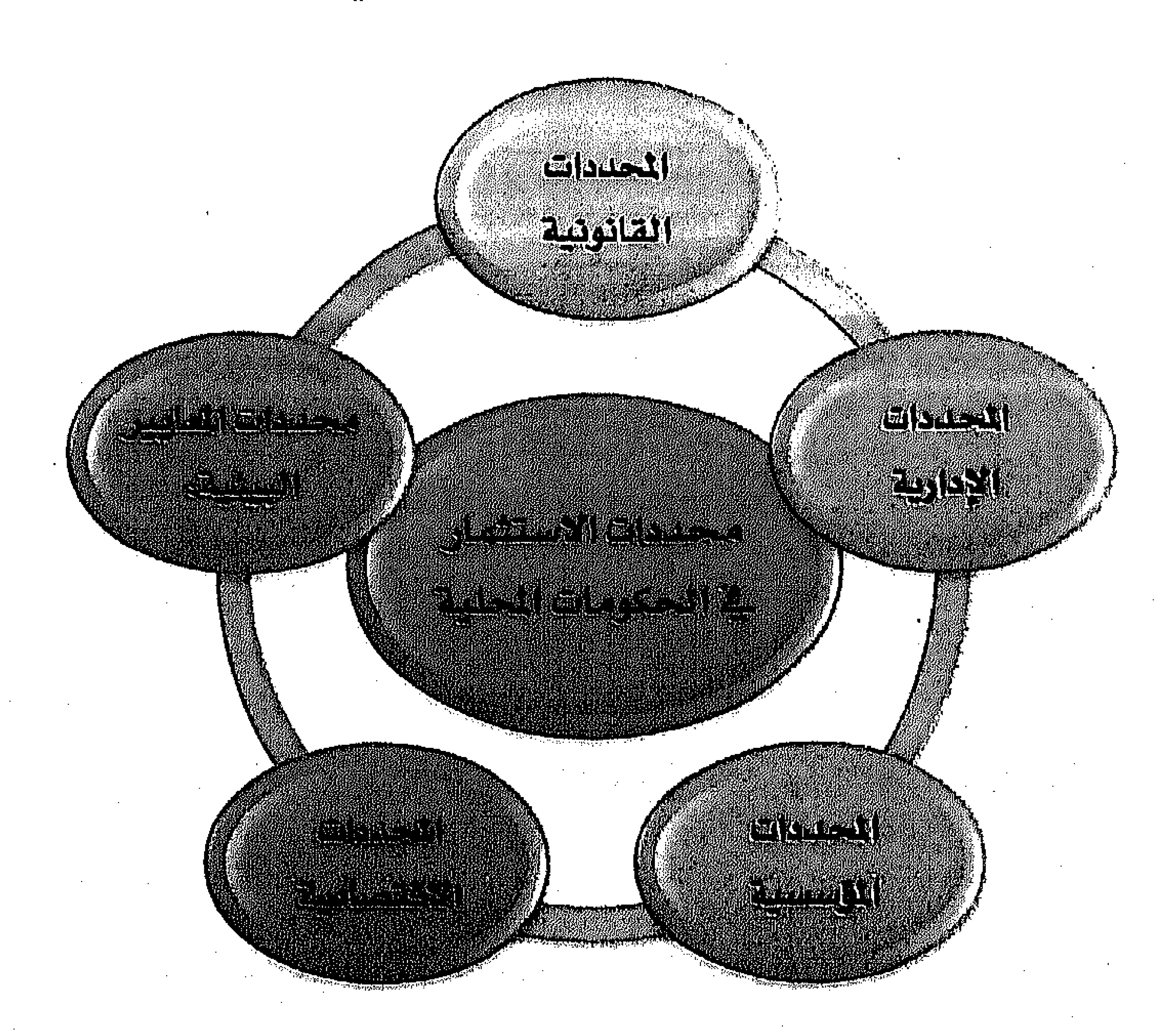
اذ يعد الاستثمار الأجنبي أهم آليات التنمية ووسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول لاسيما النامية منها، حيث كان لابد من اللجوء الى الاستثمار الأجنبي في نمو مشروعات التنمية الاقتصادية والأجتماعية. وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أهم الجهات المسيطرة والموجهة للاستثمار الخارجي لما تمتلكه من إمكانيات مالية كبيرة وقدرات فنية وإدارية عالية الكفاءة في تنشيط الاستثمار. وإن العراق اليوم بحاجة ماسة الى الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ولكن عدم الاستقرار الأمني أدى الى توقف الاستثمار المحلي وهروب الرأس مال الوطني إلى خارج الوطن.

وحظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير ولكنه أثار القلق أزاء الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي على الواقع الأقتصادي والاجتماعي للبلد المستثمر فيه، حيث يؤدي الى أن يجعل الاقتصاد الوطني تابعاً للتغييرات الحاصلة في حركة الاستثمارات الأجنبية وحركة التجارة العالمية وتوجيه الصناعة الدولية لخدمة الأسواق الخارجية وخلق منافسة احتكارية لحساب رأس المال الدولي على حساب رأس المال الوطني ولكنه يساهم في تطوير القطاعات الأقتصادية باتجاه أسواق

التصدير وزيادة وتحفيز النمو والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الفنية والإدارية وخلق فرص عمل واسعة في سوق العمل الوطني وخلق عناصر فنية مؤهلة وتوسيع النشاط التجاري الدولي للعراق ونرى عدم وجود سياسات سابقة للتوجه نحو الاستثمار الأجنبي وإن الموارد الأقتصادية في العراق تشكل فرص للاستثمار الأجنبي منها النفط، الغاز، الفوسفات، الكبريت، الزئبق الأحمر، الموارد الزراعية ، المياه ، الموارد البشرية ، السياحة والسوق الداخلي.

محددات الاستثمار في الحكومات المحلية:

هناك مجموعة من المحددات التي تمثل حزمة العناصر والمزايا المكانية في الدول المضيفة، التي تشجع أو تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر وخلافا للمحددات الخارجية، فإن هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة، ومن ثم يمكن تطويعها لتمكن تلك الدول من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها. وهناك العديد من المحددات الداخلية التي تتراوح بين محددات اقتصادية وادارية وقانونية، وبيئية، وكما موضح بالشكل(33) الاتي.



شكل(33) محددات الاستثمار في الحكومات المحلية

المحددات القانونية والإدارية والمؤسسية:

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي تنعكس سلباً على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية و القوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار .

أما المحددات الإدارية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها .

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية ، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال ؛ و تعزيز سيادة القانون ؛ وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير،وخفض الروتين الذي يواجه رجال الأعمال عادة عند تعاملهم مع المؤسسات الحكومية .

المحددات الاقتصادية:

وتشمل العوامل الآتية:

1) مدى استقرار الاقتصاد الكلي: تعتمد عملية جذب الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي واستقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية وتراجع مستوى البطالة والتضخم .
2) الحزمة المصرفية والتمويل: تتمثل بمدى توافر مصارف كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات ،فتوافر الكفاءة في تلك المصارف يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، كما أن صعوبة الحصول على الائتمان ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وعدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان، تنعكس سلباً على قرارات الاستثمار الخاص الذي هو بحاجة إلى الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية سواء في مراحل التأسيس أم التشغيل .
3) حجم السوق في الدول المضيفة: يعبر عنه باستخدام عدة مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان حجم السوق كبيراً، حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة .
4) إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية: يعد هذا المحدد من أهم المزايا المكانية التي تساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.
5) مستوى كفاءة البنية الأساسية: التي تنعكس على مستويات أسعار خدمات النقل والتوزيع، التي تحدد بدورها مستوى تكاليف الاستثمار و معدل العائد على رأس المال المستثمر .
6) مدى وضوح الهيكل الضريبي: يؤدي عدم وضوح الهيكل الضريبي إلى أضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة، فضلا عن ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .

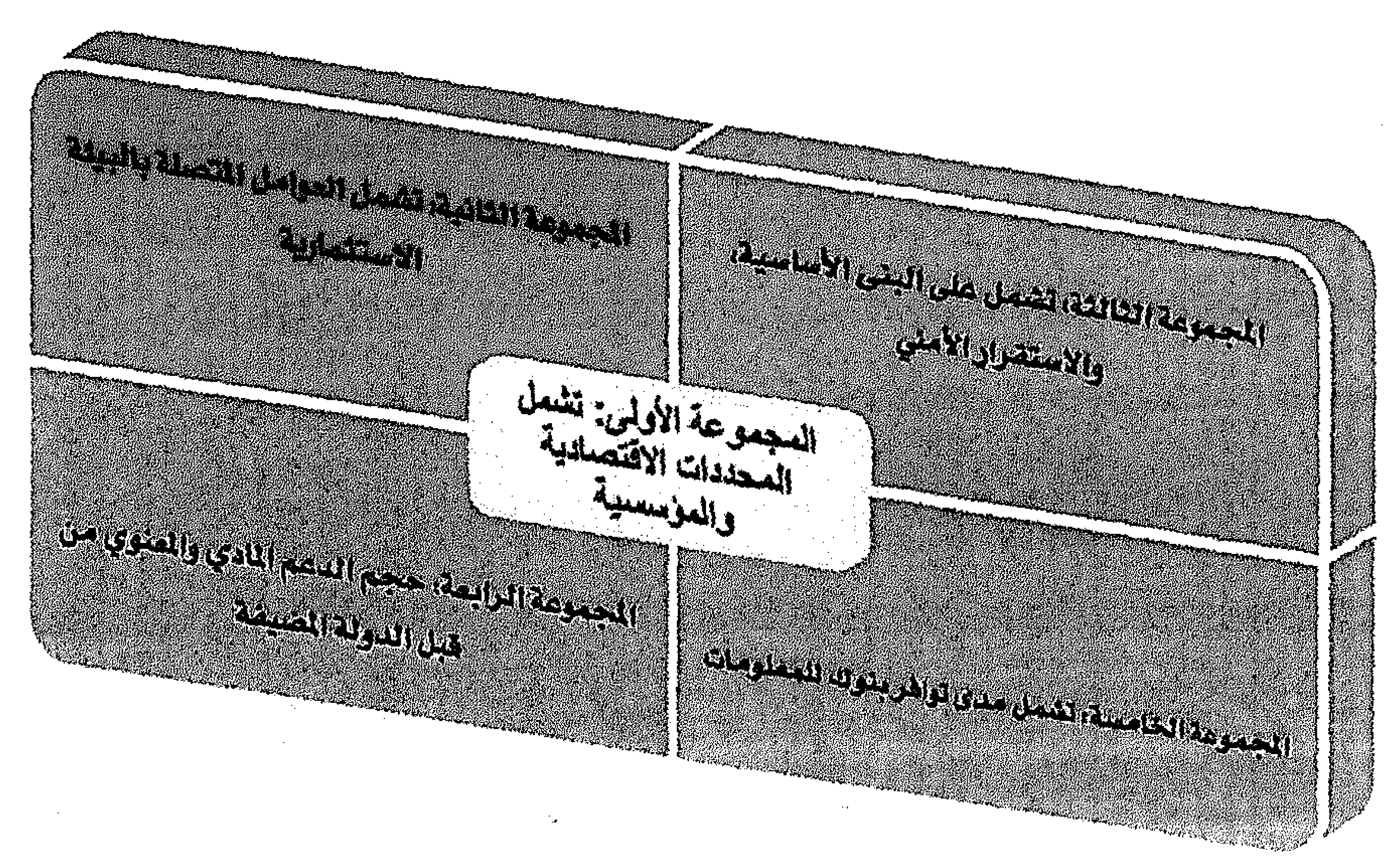
7) الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ومدى كفاءة القوى العاملة: انخفاض كفاءة و/أو ندرة عناصر الإنتاج يرفع من تكلفة الاستثمار ويقلل من قابلية الدول المضيفة على جذب الاستثمار.
8) فرص التصدير: أن زيادة فرص التصدير للمشروعات الاستثمارية تساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.
9) مدى توافر الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة: تساعد وفرة الموارد الطبيعية على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.
10) القدرة التنافسية والإمكانيات التكنولوجية: تساعد زيادة القدرة التنافسية والإمكانيات التكنولوجية على تدفق المزيد من الاستثمارات إلى الدول المضيفة.

محددات المعايير البيئية:

التشدد في المعايير البيئية أسهم في الحد من تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة وعلى النقيض من ذلك قد يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي لا تولي أهمية كبيرة إلى تلك المعايير. والدول النامية عادة ما تكون اقل تشددا في المعايير البيئية مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر تركز قسم كبير من الصناعات الملوثة للبيئة في عدد من تلك الدول.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الحكومات المحلية:

ويمكن ترتيب المحددات الرئيسية بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمس مجموعات، وكما في الشكل(34) الأتي:



شكل (34) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الحكومات المحلية

المجموعة الأولى: تشمل المحددات الاقتصادية والمؤسسية، وهي مدى الاستقرار الاقتصادي والبيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص، ومدى وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى ثبات أسعار صرف العملة المحلية، وحجم القيود المفروضة على تحويل الأرباح، ومدى توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية: تشمل العوامل المتصلة بالبيئة الاستثمارية، مثل مدى توفر النقد الأجنبي، وحجم صعوبات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، ومدى صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، وحجم الأيدي العاملة المدربة، ومدى وجود جهات ترعى مصالح المستثمر الأجنبي، ومدى توفر شريك محلي.


الفصل السابع
الاستنتاجات والتوصيات

الفصل السابع

(الاستنتاجات والتوصيات)

الاستنتاجات:

1) ان لجنة الاقتصادية المحلية لا تستطيع القيام بمهامها على ما يرام بسبب التأثير السياسي من جهات وإطراف سياسيه متعددة ومنها الحكومة المركزية وتبين النتائج ان السلطة المركزية تتدخل في شؤون اللجنة بصورة مقصودة او لعدم معرفة دورها في هذا المجال .
2) ان السلطة المركزية تضع بعض خطط التنمية المحلية والتي هي من اختصاص اللجنة القتصادية المحلية.
3) ان قانون المحافظات لم يحدد بصورة واضحة مهام اللجنة الاقتصادية المحليه ولم تبادر الحكومة المركزية بالتعاون مع مجلس المحافظة او عن طريق جهة قانونية بوضع تعليمات تحدد دور الحكومتين بصورة واضحة في مجال التنمية المحلي .
4) ان قانون المحافظات قد اعطى صلاحيات مناسبة لمجلس المحافظة للقيام بالتنمية المحليه ولكن تشير النتائج الى ان الحكومة المركزية تفسر بعض فقرات القانون المحافظات تفسيرا يمهد تدخلها في شؤون التنمية المحلية .
5) كما تشير نتائج الدراسة الى وجود تعارض بين ما ورد في قانون مجالس المحافظات وبعض فقرات الدستور في ما يخص اهتمام السلطات المحلية بالشؤون المحلية والتخطيط لها .
6) ان ما يعرقل عمل لجنة التنمية الاقتصادية المحليه وجود غموض في بعض فقرات قانون الاداره المحلية وخاصة في ما يخص التخطيط للشؤون المحلية في ما يؤدي الى تنازع الحكومة المحلية والمركزية حول تفسير تلك الفقرات ومن الذي يقوم بتنفيذ ما ورد فيها .

7) ان اللجنة الاقتصادية المحلية تقوم بوضع الخطط للتنمية المحلية ولكن اغلب هذه الخطط لا تنفذ لأسباب اما مالية او سياسية او عجز اللجنة الاقتصادية عن القيام بالتحليل البيئي اللازم وعدم معرفه الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية او عدم معرفة نقاط القوة والضعف في المحافظة .

8) فضلا عن ما تقدم تشير النتائج ان الكثير من المشاريع التي يتم التخطيط لها هي مشاريع هامشية مما يؤدي الى هدر الوقت والمال والجهد للتخطيط او لتنفيذ هذه المشاريع .

9) ان من عوامل عرقله التنمية المحليه هو تأخر المصادقة على الموازنة المحلية اذ ان المخطط في الادارة المحلية يقوم بالتخطيط اذا تأكد ان هناك تخصيصات تغطي كلف تنفيذ الخطط .

10) ان الخطط التي تضعها اللجنة الاقتصادية تحتاج الى موارد مالية تفوق امكانية المحافظة. ان قلة الموارد يعود اما الى قصور السلطة المركزية في مد المحافظة بالتخصيصات التي تستحقها قانونا او قصور المحافظة في جباية الايرادات المحلية التي تستحقها قانونيا او ان لجنة التخطيط لا تلتزم عند قيامها بالتخطيط للتنمية وفق الامكانات المالية الواقعيه للمحافظة .

11) ان مجلس المحافظة لا يستطيع تامين كامل الموارد المالية من المصادر المالية المحلية حسب قانون المحافظات .

12) ان السلطة المركزية لا تراعي الحاجة الفعلية للإدارة المحلية من التخصيصات المالية مما يؤدي الى عرقله التنمية المحلية. واذا لم تراع السلطة المركزية ذلك لأسباب موضوعية فعلى مجلس المحافظة ان يحاول تأمين ايراداته المالية وحسب قانونه ولكن المجلس لا يقوم بذلك حسب ما ذكرنا بالفقرة (11) .

13) ان التنمية المحلية تحتاج الى المشاركة الشعبية (مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص) في حين اشارات النتائج الى ضعف هذه المشاركة وهذا ناتج عن ضعف ثقافة المشاركة الشعبية في التنمية .

14) ان عدم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، فضلا عن ما ذكر بالفقره (13) اعلاه هو النظر لشعبية المشاريع المحلية كونها لا تلبي اولويات حاجات ذلك

المجتمع وهذا ما اشير اليه سابقا. وان عدم المشاركة الشعبية يعود لاختلافات السياسة لفئات المجتمع المحلي وهذا يحول دون مشاركة المجتمع في التنمية المحلية .

15) ينقص اللجنة الاقتصادية المحليه الكفاءات البشرية المدربة لوضع الخطط الاقتصادية طويلة الامد لتحقيق اهداف المحافظة. كما ان اللجنة لا تستطيع ان تضع بصورة عامة الخطط البديلة او الطارئة فيما اذا فشلت الخطة المعتمدة .

16) هناك اثر كبير للتكنولوجيا على عمل اللجنة الاقتصادية المحليه، وان النقص فيها يؤثر سلبا على عملها قبل وضع خطط التنمية المحلية الرصينة.

17) هناك عدم وجود توازن بالتنمية الاقتصادية لكل الوحدات الادارية (المركز – الاقضيه – النواحي). اذ ان عدم التوازن يخل بحقوق بعض الوحدات الادارية المحلية التي تحظى باهتمام محلي اقل من الوحدات الادارية الاخرى. وهذا يخلف تفاوت ثقافي ومعاشي واستثماري وهذا ينعكس سلبا على السلوك الاجتماعي للمجتمع المحلي في الوحدات الادارية ذات الاهتمام الاقل .

18) ان سبب عدم التوازن كما افرزته النتائج ان الادارة المحلية لا تتبع الاولويات في التخطيط بالتنمية المحلية، كما ان هناك اسباب اخرى تتعلق بالضغوط السياسية والاجتماعية على الادارة المحلية.

التوصيات:

1. تشكيل لجان من الحكومة المركزية والمحلية والاستعانة بجهة قانونية لوضع تعليمات واضحة تحدد دور كل من السلطة المركزية والمحلية في مجال التنمية المحليه.
2. تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة المركزية والمحلية او اللجوء الى جهة قانونية مخولة لإعادة دراسة مواد قانون المحافظات وتوضيح المواد التي قد ينتابها الغموض فيما يتعلق بدور السلطة المركزية والمحلية في مجال التخطيط التنموي.

3. رفد اللجنة الاقتصادية المحليه بالكفاءات البشرية التي تملك خبره تخطيطية لتسهيل عمل اللجنة في مجال وضع خطط التنمية المحلية واستبدالها بخطط طارئة فيما اذا فشلت الخطة الاصلية.
4. تدريب اعضاء اللجنة الاقتصادية المحليه على التنمية المحلية عن طريق دورات تدريبية داخل القطر او خارجه.
5. الاستفادة من خبره اساتذة الجامعات العراقية لتدريب اعضاء لجنة الاقتصادية المحليه على التخطيط الاستراتيجي التنموي الذي يقوم على تحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد الامكانيات اللازمة لإجراء التخطيط.
6. التأكيد على التخطيط للمشاريع الجوهرية وتجنب التخطيط للمشاريع الهامشية التي يؤدي التخطيط لها وتنفيذها الى هدر الوقت والمال والجهد.
7. ضرورة تأمين الموارد المادية والمالية اللازمة للإدارة المحلية والمصادقة على موازنتها بالوقت المناسب، كما على الادارة المحلية ان تكون جادة في جباية مواردها المحلية وان تضع الآليات اللازمة لذلك.
8. ان يكون تخطيط اللجنة الاقتصادية المحليه للمشاريع المهمة وفق امكاناتها المالية وعدم الدخول في خطط يصعب تنفيذها لعدم توفر المستلزمات المادية والمالية لتنفيذها .
9. تشجيع المشاركة الشعبية (مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص) عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات في هذا الخصوص على ان تتضمن مواضيع هذه الندوات والمؤتمرات تثقيف المجتمع المحلي والابتعاد ونبذ الخلافات السياسية التي تؤثر سلبا على التنمية المحلية.
10. تحقيق التوازن بين الوحدات الادارية (المركز – الاقضية – النواحي) في مجال التنمية المجتمعية لان عدم التوازن يخل بحقوق بعض الوحدات الادارية ويؤدي الى التفاوت بينها في مجال التنمية المحلية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية :

1) الدستور العراقي المنتخب ،2005.
2) قانون مجالس المحافظات العراقية غير المنتظمة باقليم رقم (21) لسنة (2008).
3) الشيحة ، عدنان بن عبد الله ، دور الحكومة الالكترونية في رفع كفاءة الادارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية : فرص وتحديات، التخطيط الحضري والإقليمي – كلية العمارة والتخطيط – جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2011.
4) القيسي، احمد عبد الحافظ، الامر القانونية لتطبيق اللامركزية الادارية في التخطيط التنموي الاقليمي، مجلة الحوارع 21 السنة الخامسة، 2010 .
5) العاني، عبد اللطيف عبد الحميد، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة محلية، نداء الحرية السنة الثالثة العدد التاسع ايلول . ، 2009.
6) الحجامي، فراس شهيد نوري، جدلية العلاقة بين التخطيط الاقليمي والتخطيط الاقتصادي ،العراق، بغداد، 2010.
7) الغانم، السيد عبد المطلب أحمد : التخطيط ومشاركة المواطن أو التخطيط التشاركي، ورقة عمل مقدمة الى ملتقى الادارة المحلية ، القاهرة ، مصر، 2012.
8) الطوخى، د سامى : التخطيط في الادارة المحلية، ورقة عمل مقدمة الى ملتقى الادارة المحلية ، القاهرة ، مصر، 2012.
9) المنديل، فائق جمعه، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية المملكة الأردنية الهاشمية – عمان17 – 14 يناير 2008.

10) ميا، رولا احمد، اهمية التخطيط الاقليمي في عملية التحديث والتطوير في سوري التحديات واولويات العمل، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مج 25، العدد2، 2009 .

11) عبدالهادي، طه عبد القادر حمد، اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا في التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين2005 .م

12) البديري، توفيق حامد، الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين واسقاطاتها على التنمية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة رام الله ، فلسطين2002 .م

13) الطعاني، د. محمد، التخطيط الحضري والاقليمي، مؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث، فلسطين(3 – 2009/11/5).

14) حمود، خضير كاظم واللوزي، موسى سلامة، مبادئ ادارة الاعمال، اثراء للنشر والتوزيع، ط1 عمان الاردن، 2008.

15) المجذوب، طارق، الادارة العامة (العملية الادارية والوظيفة العامة والاصلاح الاداري)، منشورات الحلبي الحقوقيه، ط1ن بيروت، لبنان، 2005.

16) الشيخلي، عبد الرزاق، المشاركة الشعبية في الادارة المحلية، محاضرة مقدمة لطلبة الدكتوراه ادارة عامة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.

17) ثابت، د. محمود، نظام التخطيط، الموازنه، التنفيذ والمراقبه بالمشاركه في الحكم المحلي، ورقة عمل حول تطبيقات الحكم المحلي والتوقعات المستقبلية في اليمن 2010.

18) محمد، جبريل، (2010)، الهيئات المحلية وتطوير المشاركة الاجتماعية في فلسطين، رام الله : بانوراما.

19) مجلس النواب العراقي، المؤتمر القطري الاول : اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم: 30 – 2011/3/31

20) الجامعة، المؤسسة النور، شرح قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم رقم 21 لسنة 2008، 2010.

21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى العراقي، وزارة العدل العراقية، وزارة العدل إقليم كردستان،2011 http ://www.iraq – ild.org

22) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "HABITAT – UN"، إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الإدارة المحلية، HSP ، الدورة العشرون نيروبي، البند 5 (أ) من جدول الأعمال المؤقت4 – 8 نيسان/أبريل 2005

23) منصور رحمن، مشاركة المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني في نظام الحكم المحلي في اليمن، 2009.

24) CHF، مؤسسة، نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي برنامج الاصلاح الديموقراطي المحلي الدولية ، 2009.

25) فارس رشيد البياتي، " التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.

26) علي كريم العمار، " مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية "، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، بغداد، 2011.

27) محمد نبيل الشيمي، " التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها" ، الحوار المتمدن، 2009، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي : .http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

28) عدنان فرحان الجوراني، " مفهوم وأهداف إستراتجية التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة لاستراتيجية تنمية محافظة البصرة "، الحوار المتمدن،2011، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي : .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264139

29) د. صلاح نيُّوف، " مدخل إلى الفكر الإستراتيجي "، كلية العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :

http://www.aoacademy.org/wesima_articles/library-200805251630.html.

30) البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، "الدليل الارشادري السريع لعملية التنمية الاقتصادية المحلية"، واشنطن 2001، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTURBANDEVELOPMENT/EXTLED/0,,contentMDK :1330226~pagePK :Y~menuPK :22262578~isCURL :341139~isCURL :216618~theSitePK :148956~piPK .:Y,00.html

31) مجلس محافظة ميسان، " إستراتيجية التنمية المحلية في ميسان 2011 – 2015 "، محافظة ميسان.

32) برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، "الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستيراتيجي"، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :

http ://163.121.56.10/habitat/Manuals/LED/volume%20.pdf

33) أ.د. على الفرماوى، " تنمية الإقتصاد المحلى "، برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية UN – HABITAT، 2004.

34) صندوق النقد الدولي، " التنمية المالية والحد من الفقر"، WP/01/160، نيويورك، 2001.

35) أ. د.أماني مسعود، "دور البرلمان في سياسات التنمية الاقتصادية (بالتطبيق على موضوع الفقر)"، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي www.eaddla.org/parlaman/peper_16.doc:

36) مؤتمر العمل الدولي، " تعزيز العملة الريفية من اجل الحد من الفقر" ، مكتب العمل الدولي، جنيف، الدورة 97، 2008.

37) مركز الدراسات الاتيراتيجية، " التخطيط الاستيرتيجي للدول"، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار 29، الرياض، 2010.

38) جابر يوسف محمد يوسف، " إستحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي: www.aoacademy.org/.../estihalat07102011

39) البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، " دليل وضع وتنفيذ استيراتيجات التنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها" ، واشنطن، 2004، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTURBANDEVELOPMENT/EXTLED/0,,contentMDK:20596552~menuPK:341145~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK :341139~isCURL :Y,00.html

40) وزارة التخطيط، حكومة اقليم كردستان، " خطة التنمية الاستيراتيجية 2012 – 2016" ، اربيل 2011، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :

www.mopkrg.org/resources/Strategic%20Plan/PDF/spa.pdf

41) بوطبال حكيمة و أ. رباحي فضيلة، " إشكالية الفقر والبيئة " ، جامعة سعد دحلب البليدة ، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي :

https://www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/60331.doc+&hl=en&gl=iq&pid=bl&srcid=ADGEESiUxPv9s3ot97ff3FSSqp9Wy_bGYlZwAetIY0DEAng16OkjmQQRIxIxo3Zo-dYs3BuKHoYppv3RIoBuq6xAmiZ9BK6WBzwHfiKd5VV_xO52XI2cydCvhf9sV1SvAHiKI9mvj4SD&sig=AHIEtbTFu3yFyCZDkwqUprnQhBhAXFuLcA

42) زوزان حسن عبدالكريم البرزنجي، " دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصادات"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

43) سعاد عبد الفتاح محمد، " الفساد الإداري والمالي مظاهره وسبل معالجته" ، بحث مقدم الى هيئة النزاهة، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي: www.nazaha.iq/body.asp?field=news

44) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،" خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي : http ://www.iraq – lg – law.org/ar/webfm_send/941

45) وكالة التنمية الامريكية، " استيراتيجيات تنمية المحافظات : كتابة المستقبل" ، USAID، بغداد، 2008، منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي: pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADN731.pdf

المصادر الاجنبية :

46) Ramphele,William :2008 : DISCUSSION PAPER ON LOCAL GOVERNMENT CAPACITY BUILDING.

47) Beall, J. (2005),"Decentralising Government and Centralising Gender in Southern Africa : Lessons from the South African Experience", Occasional Paper 8, United Nations Research Institute for Social Development.

48) Muller, Sean (2008), Local Government and Decentralization in Switzerland. Research Fellow Institute of Federalism, University of Fribourg, Switzerland.
49) (CDLR) : 2007 : The relationship between, central and local authorities, Report of the European Committee on Local and Regional Democracy Prepared with the collaboration of Alba Nogueira López de Compostela University, Spain.
50) Charles monsters, Linda C. Dalton, Frank S. 2000, the practice of local government planning, American Planning Association, the University the ICMA published in collaboration with the American Planning Association ICMA University by the International Association for Management of City.
51) Stergomena : 2003 : entrance empowerment and sustainable local developmenta, study prepared in the context of the review of five countries on the relationship. Between sectoral and decentralized approach coordinated by the European Centre for Development Policy Management Maastricht, Netherlands.
52) Maureen, Donaghy, 2013. civil society and participatory governance councils , social housing programs in Brazil by the series : Studies in Rutledge Latin America policy published February 4.
53) Gordon, Gerald, 2005 : strategic planning for local government, Executive Director of the Fairfax County (Virginia) Economic Development Authority, second edition.
54) Scott, Claudia, and Jeff McNeil, Mike Reid, 2011, local government strategic planning in theory and practice, the Institute of Policy Studies and Governance, University of Victoria.ECON, 2013, economic decentralization at the national level, regional, economy Regional Planning Part VII (www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.doc.



السيرة العلمية والذاتية:

الاسم الثلاثي واللقب: أ. م. د. عماد محمد علي عبد اللطيف.

التوالد ومسقط الرأس: 1968 بغداد.

الحالة الاجتماعية: متزوج.

التحصيل الدراسي: دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.

Cell Phone NO. 07901441239

E mail emadfund@yahoo.com

الألقاب العلمية: أستاذ مساعد، 2002، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.

الشهادات الحاصل عليها:

1. دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، بتقدير امتياز، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، (2001).
2. زميل معهد تنمية الاقتصادات النامية (اليابان) للفترة (9 – 2006\11 – 2006) عن الدراسة
3. زميل معهد تنمية الاقتصادات النامية (اليابان) للفترة (8 –2007 \5– 2008) عن الدراسة
4. مدرب في مؤسسة المرتقى للتنمية البشرية، في مجال المشروعات الصغيرة ودراسات الجدوى الاقتصادية منذ تاسيسها 2006 ولحد الان.
5. خبير التنمية الاقتصادية للمحافظات بغداد وديالى ونينوى .

البحوث المنشورة:

1. أهم آثار تغيرات أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للبلدان النامية مع إشارة خاصة لتجارة العراق الخارجية، (1993).
2. اندماج الأسواق المالية الدولية، (1997).
3. صناديق الاستثمار ودورها في الأسواق المالية الدولية، (1998).
4. الأسواق المستقبلية، دراسة في نشأتها وخصائصها وتوسعها، (2001).
5. دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالية، لصادرات دولة الإمارات العربية المتحدة(2001).
6. الترابط بين المصارف التجارية والسواق المالية في الاقتصاديات العربية (2002).
7. تطور منظومة الاقتصاد العالمي وأثره على البلدان النامية، (2002).
8. سياسة سعر الصرف للدينار العراقي، مقدم إلى دائرة الاستثمار في البنك المركزي (2003).
9. تقويم الاستثمار المالي في شركة التأمين الوطنية (2003).
10. دور الأعلام في بلورة الرائ العام في صنع القرار الاقتصادي (2004) بحث مشترك.
11. الشفافية والفساد الإداري في الاقتصاد العراقي (2004) بحث مشترك.
12. موازنة حكومة العراق ومتطلبات الأعمار(2004).
13. الإصلاح الاقتصادي والمالي في العراق(2005).
14. القروض الصغيرة سبيلاً لدعم المشروعات الصغيرة في العراق، ندوة لموسسة المرتقى للتنمية البشرية بالتعاون مع وزارة الصناعة 2006.
15. صياغة نظام تمويلي لدعم المشروعات الصغيرة في العراق، مؤتمر جامعة النهرين بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، شباط 2009.
16. اصلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية) 2011.
17. الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) 2012.
18. رؤية في تفعيل أداء النظام المالي في العراق 2012.

19. الاستثمار الاجنبي في سوق العراق للاوراق المالية والعوامل المؤثرة فيه. 2012
20. تمويل مشروعات البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص الية مقترحة للاقتصاد العراقي 2012.

الكتب التي تم إنجازها:

1. "اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد الدولي"، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2002.

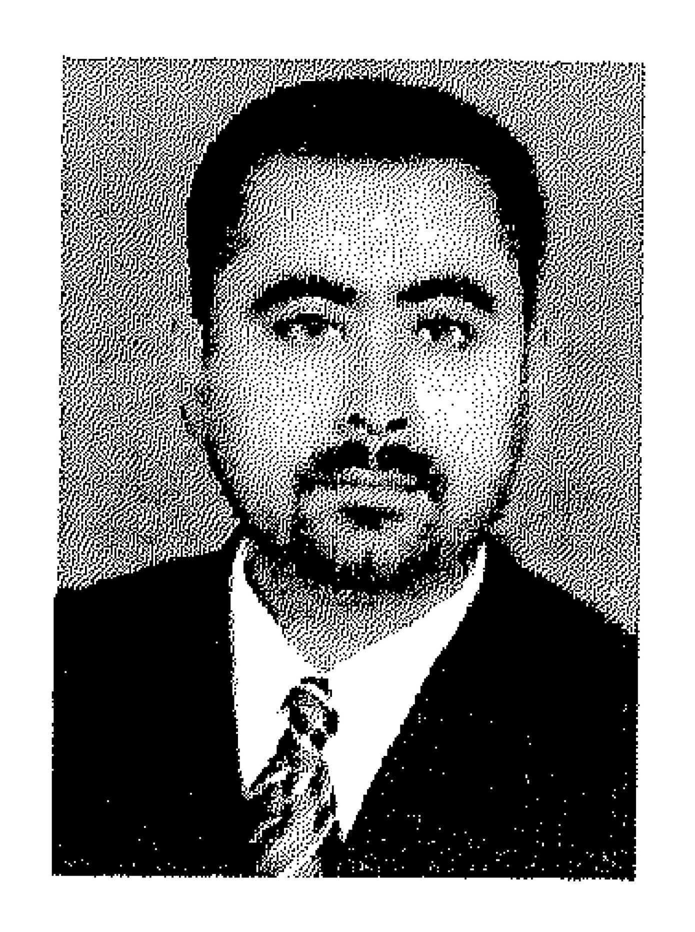
المناصب التي شغلها :

تدريسي (أستاذ جامعي) في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد (1997 – ولا زال).

1. مستشار في البنك المركزي للأعوام 2003 –2004، ولا يزال.
2. استشاري في مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، فيما يخص موضوعات دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، وتقيم المشاريع.

الرسائل التي اشرف عليها وناقشها:

1. اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي – والمالي/ دراسة تطبيقية في شركة صناعات الأصباغ الحديثة – قطاع مختلط.
2. دور التخصصية في تطور الأسواق المالية مع الإشارة للتجربة الأردنية.
3. العلاقي بين سعر الصرف وعجز الموازنة الحكومية.
4. دور المصارف التجارية في تفعيل النظام المالي في العراق.
5. مناقشة العديد من رسائل الدراسات العليا – الماجستير والدكتوراه.



الاسم: محمد معتوق عبود عيسى الشمري

الحالة الاجتماعية : متزوج / عدد الأطفال (3)

الجنسية : عراقية

محل وتاريخ الولادة : البصرة – 1972

الديانة : مسلم.

الشهادة :

1. بكالوريوس علوم إدارية / جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد للسنة (2001) وبتقدير جيد جداً والثاني على دفعة الكلية.
2. ماجستير علوم إدارية (إدارة الموارد البشرية) – جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد للسنة 2005 وبتقدير جيد جداً عالي والأول على الدفعة.

الخبرة العملية :

1. من سنة (1991– 1998) عملت في إحدى مؤسسات وزارة الصناعة والمعادن .
2. من سنة (2004– 2005) عملت باحث علمي بمجال (إدارة الموارد البشرية) في مركز وزارة النفط .
3. تدريسي في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (قسم إدارة إعمال وقسم المالية والمصرفية وقسم المحاسبة) من 2008 – 2009
4. تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد من عام 2009 ومستمر بالخدمة لحد الآن.
5. تنفيذ أكثر من (35) ورشة عمل في مجال العلوم الإدارية في مجال الإدارة العامة وإدارة الإعمال ولدية مشاركات بحثية في المؤتمرات والندوات العلمية داخل العراق وخارجه.

الخبرة التعليمية :

تـدريس المواضـيع الآتيـة (مبـادئ إدارة الإعمـال BMP، إدارة المـوارد البشرية HRD، إدارة الجودة الشاملة TQM، نظم المعلومات الإدارية MIS والمالية، الإدارة الدوليـة IM، قيـادة وتنظـيم O&L ، السـلوك تنظيمـي OB. الإدارة الإستراتيجية SM– العلاقات العامة PR – ادارة التسويق MM).

المهام والمسؤوليات الإدارية الحالية :

1. رئـيس المنظمـة المسـتقلة لتنميـة المـوارد البشـرية وهـي احـد منظمـات المجتمـع المدني NGOs.
2. عضو الهيئة الإدارية للمجلس الأعلى للجمعيات العلمية في العراق وهي احد المؤسسات العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي..
3. رئيس لجنة تسير إعمال جمعية الاقتصاديين العراقية وهي جهة مهنية.
4. خـبير تـدريب وتطـوير واستشـارات معتمـد في الأمـم المتحـدة و بعـض المنظمـات الدولية الآتية:

أ. المفوضية السامية لشؤون الاجئين.

ب. المنظمة الدولية للتنمية والإغاثة الدولية الأمريكية.

ج. مركز المشروعات الدولية الخاص الأمريكية.

د. منظمة الانترزوز الايطالية.

ه. منظمة مرسي كروب الفرنسية.

و. المؤسسة العربية للتدريب والاستشارات والتحكيم الدولي.

5. خبير تدريب وتطوير واستشارات معتمد في بعض الوزارات العراقية الآتية:

أ. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكتب الاستشاري– كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد.

ب. وزارة التخطيط

ج. وزارة النقل.

د. وزارة الثقافة.

ه. وزارة البيئة.

و. وزارة الكهرباء.

ز. وزارة النفط

ح. مجلس محافظة بغداد.

البحوث المنشورة:

1. تقييم أداء المجالس المحلية والبلدية وآفاق تطويرها في محافظة ديالى. منشور
2. الأساليب الحديثة لتنمية وتطوير الموارد البشرية دراسة مقارنة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط . منشور
3. معوقات تقييم أداء الموارد البشرية وآليات المعالجة والتطوير في وزارة الصحة/منشور.
4. تقييم اداء ادارة الموارد البشرية واثرها في تحسين اداء المنظمة/ دراسة ميدانية في مركز وزارة النفط. منشور
5. تقييم أداء الحكومات المحلية من سنة 2009– 2012في محافظة ديالى منشور
6. التحديات القانونية والادارية لهيأت الاستثمار في الحكومات المحلية منشور
7. التخطيط في الحكومات المحلية الواقع والطموح. منشور
8. المتغيرات الانية والمستقبلية المساعدته في تطوير الموارد البشرية واثرها في تعزيز الاستثمار منشور

الكتب المؤلفة:

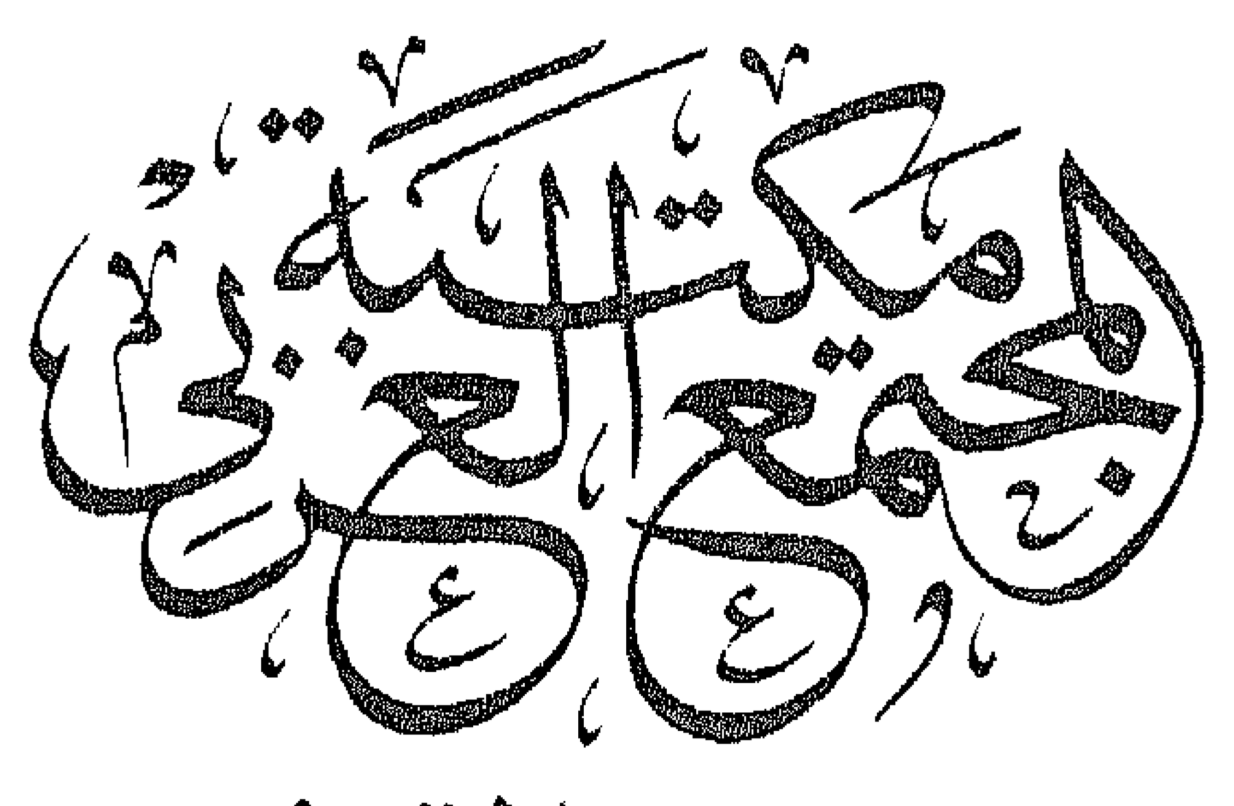
1. كتاب رسم السياسات العامة للحكومات المحلية
2. كتاب رسم السياسيات العامة للجنة حقوق الإنسان للحكومات المحلية في العراق
3. كتاب النزاهة والشفافية للحكومات المحلية في العراق
4. كتاب تحديات بناء حكومات محلية فاعلة في العراق واليات تجاوزها
5. كتاب شرح قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم (رقم 21 لسنة 2008) وعلاقته ببعض القوانين الاتحادية.
6. كتاب رسم السياسيات الاقتصادية للحكومات المحلية في العراق

العنوان : – بغداد – الحرية – دار(15) زقاق(30) محلة (434).

وسائل الاتصال :– جوال :– 07901861842 / 07713077062

E–mail :Independentiraq – org@yahoo.com

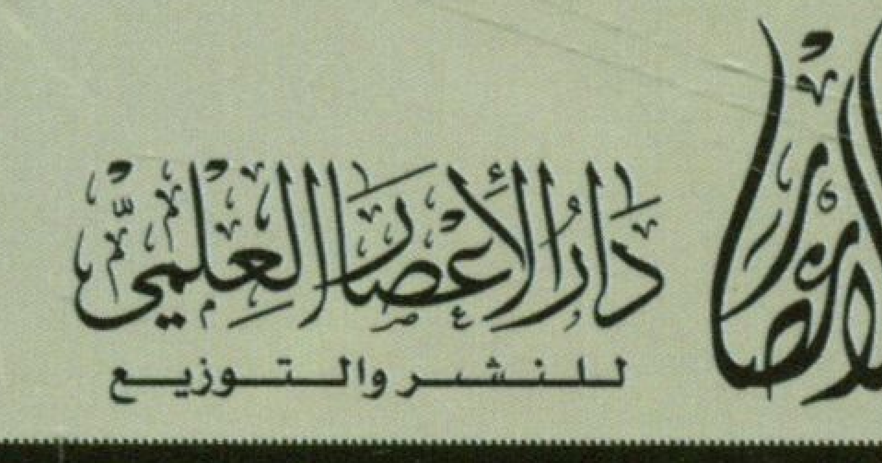

مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع



للنشر والتوزيع







الأردن - عمان - وسط البلد - ش. الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 96264646208+ فاكس : 96264646470+
الأردن - عمان - مرج الحمام - شارع الكنيسة - مقابل كلية القدس
هاتف : 96265713906+ فاكس : 96265713907+
جوال : 797896091-962+
info@al-esar.com - www.al-esar.com
دار الاعصار العلمي


الأردن - عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264632739+ - خلوي: 962795651920+
ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن
الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله
مقابل كلية الزراعة - مجمع سمارة التجاري
Email: Moj_pub@yahoo.com - info@muj-arabi-pub.com
www.muj-arabi-pub.com

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

